

**العلاقات الإيرانية – الإنجليزية
فى العهد القاجارى
(١٧٩٦ : ١٩٢٦م)**

إعداد

د . هويدا عزت محمد أحمد

كلية الآداب – جامعة المنوفية

٢٠٠٨م



المكتبة المصرية للطباعة

الكتاب : العلاقات الإيرانية - الإنجليزية

في العهد القاجاري

المؤلف : د. هويدا عزت محمد أحمد

طبعة : ٢٠١٢

رقم الإيداع : ٢٠١١/١٧٤٨٦

بطاقة فهرسة

أحمد ، هويدا عزت محمد

العلاقات الإيرانية - الإنجليزية في العهد

القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٦م) / إعداد هويدا عزت

محمد أحمد - ط٢ - القاهرة - المكتب المصري

لتوزيع المطبوعات ، ٢٠١١ ، ٢٣٢ ص ٢٤ سم

١- إيران العلاقات الخارجية - بريطانيا

٢- بريطانيا - العلاقات الخارجية - إيران

٣ - إيران تاريخ

٣٢٧,٥٥.٤٢

أ. العنوان

رئيس مجلس الإدارة

محمد حامد راضي

العنوان

١٢٢ أ شارع جسر السويس

امام عمارات الميرلاند ناصية

شارع نصوح - القاهرة

فاكس ٢٢٥٩٥٨٤٥

تليفون ٢٢٥٩٥٨٤٦

٢٤٥١٤٦٦٤

مفتاح الدولي : ٠٠٢٠٢

البريد الإلكتروني

mohamed_radi 2000@yahoo.com

تقديم

هذا بحث عن " العلاقات الإيرانية الإنجليزية في العهد القاجارى (١٧٩٦: ١٩٢٦م) ". وقد وقع اختيارى على هذا الموضوع لأسباب عديدة ، منها :

أولاً : إن النفوذ الإنجليزي فى إيران ظهر خلال الفترة المعنية بالدراسة على المستويين السياسى والاقتصادى بشكل لم يسبق له نظير على مدى تاريخ إيران قديمه وحديثه ، ولم تحظ هذه الظاهرة بالدراسة المتعمقة من قبل المتخصصين للبحث عن أسبابها وتوضيح ملامحها ومدى تأثيرها على مسيرة الأحداث وتطورها فى تاريخ إيران الحديث.

ثانياً : تغير الخريطة السياسية لإيران فى تلك الفترة تبعاً لصراع الدول الأوروبية تجاهها وتناحرها فيما بينها لبسط نفوذها السياسى والاقتصادى داخلها، وأعقب ذلك خروج مناطق شاسعة من سيطرة الإيرانيين فى الشمال والجنوب والغرب كرهاً أو طوعاً نتيجة لسوء سياسة النظام ورجاله الذين عدموا الخبرة والحنكة السياسية ، أو بفعل الضغوط العسكرية من قبل بعض الدول الأجنبية ، لذا رأيت من الضرورة بمكان الإشارة إلى تلك المسألة المهمة التى توضح أحقية إيران وسيادتها على تلك المناطق المنتزعة منها ، وكيفية دخول هذه المناطق تحت حوزة دول أخرى أو الاستقلال عنها .

ثالثاً : إبراز الجانب الإيجابى تجاه ظاهرة تنامى النفوذ الإنجليزي فى إيران ، الذى تمثل فى تحديث الجيش الإيرانى ودعمه بالمعدات والأسلحة الحديثة، وكذلك إطلاع الإيرانيين على مظاهر المدنية الحديثة والنظم الإدارية والسياسية المتقدمة ، حيث تمت محاولات جادة لنقل بعض هذه المظاهر إلى إيران ، كما أدرك الشعب الإيرانى ماهية النظم السياسية الحديثة التى تمثلت فى الحكم النيابى ومجلس الشورى الوطنى وكيفية

حكم الشعب لنفسه بعد أن عانى طويلاً من وطأة الحكم الاستبدادي المطلق .

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة وسبعة مباحث . أشير في المقدمة إلى أصل « طائفة آل قاجار » وكيفية وصولهم إلى سدة الحكم ، كما أوضح الأهمية الاستراتيجية التي حظيت بها إيران في الفترة موضع الدراسة وأسباب تناحر الدول الأوروبية عليها آنذاك.

أما المباحث السبعة فجاءت على النحو التالي :

- المبحث الأول تحت عنوان " تنافس القوى الأوروبية العظمى في إيران " ويدور الحديث فيه حول صراع كل من فرنسا وروسيا وانجلترا تجاه إيران لاحتلال أراضيها والاستحواذ على خيراتها.

- المبحث الثاني تحت عنوان " قضية هراة وأفغانستان " ويقع في أربعة محاور تمثل طبيعة العلاقات بين إيران وانجلترا وروسيا وهجوم القوات الإيرانية على هراة ، والسياسة التي اتبعتها انجلترا آنذاك تجاه هراة إلى أن تم إقرار الصلح بين الجانبين ، ثم قيام القوات الإيرانية بالهجوم على هراة للمرة الثانية.

- المبحث الثالث تحت عنوان " الامتيازات البريطانية في إيران " ويدور الحديث فيه حول أهم الامتيازات التي منحت من قبل الحكومة الإيرانية إلى الحكومة البريطانية أو أحد رعاياها ، وقد تمثلت في امتيازات : إنشاء خطوط البرق ، استخراج المعادن ، الملاحة في نهر كارون ، الدخانيات وأخيراً النفط.

- المبحث الرابع وجاء تحت عنوان " انجلترا وثورة إيران الدستورية " ويدور الحديث فيه في ثلاثة محاور تتناول المساعي التي بذلتها انجلترا للحد من تنامي النفوذ الروسي في إيران في الأعوام السابقة على الثورة ، وماهية الدور الذي قامت به السفارة الإنجليزية لتحويل مسار الثورة ، ثم التعاون

الإنجليزى الروسى للقضاء على الحياة النيابية خاصة بعد سياسة الوفاق التى سادت فى العلاقات بينهما نتيجة لعقد اتفاقية عام ١٩٠٧م.

- المبحث الخامس تحت عنوان " معاهدة عام ١٩٠٧م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية " واستهله بتمهيد حول المقدمات التى أدت إلى إبرام هذه المعاهدة ثم أعرض لبنود المعاهدة وأثرها على إيران.

- المبحث السادس تحت عنوان " النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى " ويدور فى أربعة محاور أتناول فيها التمهيدات التى أفضت إلى قيام الحرب العالمية ثم أعرض للنتائج التى ترتبت عليها فى إيران إلى أن تم تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة ، وتنامى النفوذ البريطانى الروسى، وسعى المسئولين الإنجليز للحصول على الموافقة على اتفاقية عام ١٩١٩م.

- المبحث السابع تحت عنوان " الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران " ويدور الحديث فيه من خلال محورين أساسيين هما : الانقلاب الذى قام به كل من السيد ضياء الدين طباطبائى ورضا خان ميرپنجى تحقيقاً لرغبة بريطانيا فى الإطاحة بالحكومة الإيرانية بعد فشلها فى الحصول على موافقة المجلس الوطنى على اتفاقية عام ١٩١٩م ، ثم أعرض لسقوط حكومة الانقلاب وكيفية مؤازرة البريطانيين لرضا خان حتى تولى رئاسة الوزراء ثم تمكنه من بعد من بلوغ سدة الحكم .

ثم أنهى البحث بالخاتمة وأورد فيها أهم النتائج التى توصلت إليها خلال دراستى لهذا الموضوع . وأرجو من العلى القدير أن أكون قد وفقت فيما أقدمت عليه فى إظهار صورة واضحة محددة المعالم حول طبيعة العلاقات الإيرانية الإنجليزية فى الفترة موضع الدراسة ، وإن أصبت ففضل من الله تعالى ، وإن أخطأت فيكفينى بذل المحاولة ، وفوق كل ذى علم عليم.

الباحثة

د. هويدا عزت محمد

مَقَدِّمَةٌ

اتفقت الآراء على أن آل قاجار ينتمون إلى أصول تركية . وكانوا على ثلاثة طوائف : سولدوز ، تنك كوت وجلاير . وأقامت الأخيرة في إيران وتوران ، وحصل أحد رؤسائها في عهد المغول - ويدعى سرتك نويان - على حكم المناطق الواقعة بين نهر سيحون والري ، وأقام بالقرب من نهر گرگان لذا توطدت العلاقات بين هذه الطائفة وبين ولاية استرآباد.^(١)

ومع ظهور الأسرة الصفوية (عام ٩٠٦هـ) ، ونظراً لانتماء والده الشاه إسماعيل إلى قبيلة قاجار ، حظيت هذه الطائفة بنفوذ واسع في عهده ودخلت في زمرة قوات الفزلباش ، وكان نفوذ أفرادها مما يقلق الشاه عباس الكبير (١٥٨٨ : ١٦٢٩م) فقام بتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات ، قطنت الأولى في خراسان وعلى حدود مرو لصدهجوم الأوزبك . وأقامت الثانية على حدود نهر گرگان لصدهجوم التركمان ، أما الثالثة فسكنت حدود قراباغ . ومن المجموعة الثانية - التي انقسمت إلى طائفتين . يوخارى باش وآشاقه باش - خرج آقا محمد خان الذى تمكن من بسط نفوذه على ولايات بحر الخزر دون منازع ، ودخل في عدة معارك ضد آخر ملوك الأسرة الزندية - لطف على خان - وتمكن من احتلال اصفهان وشيراز وكرمان.^(٢) ثم توجه من بعد لاحتلال شيروان وگرجستان وإخراجهما من التبعية الروسية ، ثم احتل تفليس عام ١٧٩٦م وأمر بإعمال القتل العام في المدينة ، وبعدها توجه إلى طهران ليتولى عرش إيران ، وتمت مراسم تتويجه في ٢١ مارس ١٧٩٦م.^(٣)

(١) رابرت گرائت واتسن : تاريخ ايران از ابتداى قرن نوازدهم تا سال ١٨٥٨م ، ترجمه ع. وحيد مازندراني، انتشارات امير كبير ، چاپ چهارم ، تهران ٢٥٣٦ شاهنشاهی ، ص ٥٧.

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى وديپلوماسى ايران از گناباد تا تركمن چاي ، انتشارات دانشگاه تهران ، چاپ دوم ، تهران ١٣٣٧ ش ، ج ١ ، ص ٣٣ : ٣٥.

(٣) تاريخ معاصر ايران ، گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى وتاليف كتب درسى ، وزارت آموزش وپرورش ، شرکت افست ، تهران ١٣٧١ ش ، ص ٥.

ومنذ ذلك الحين بدأ ظهور الدولة القاجارية فى إيران ، وبوصول آل قاجار. إلى سدة الحكم بدأ تاريخ إيران الدبلوماسى ، واتخذت علاقاتها الخارجية طابعاً جديداً . ورغم تبادل المبعوثين بين إيران وبعض الدول الأجنبية وقُدوم العديد من الساسة والاستشاريين الأجانب إليها فى عهود سابقة - وبخاصة فى عهد الشاه عباس الكبير - إلا أن الدول الأوروبية أدركت أهمية إيران الاستراتيجية منذ أوائل العصر القاجارى ، ودخلت إيران ميدان السياسة الدولية كرهماً أو طوعاً لعدة عوامل ، منها على سبيل المثال لا الحصر قيام النهضة الصناعية فى أوربا والتي أدت إلى حدوث طفرة صناعية تكنولوجية داخل أوربا ، ومست حاجة الرأسماليين الأوروبيين إلى أمرين مهمين : توفير المواد الخام وإيجاد أسواق استهلاكية خارج أوربا . وعليه توجهت الأنظار إلى دول الشرق - ومنها إيران - لتحقيق هذين الأمرين.

كما أفضى تنافس الدول العظمى - فرنسا ، إنجلترا وروسيا - على المستوى الدولى إلى لفت أنظار ساسة تلك الدول تجاه إيران خاصة فى عهد فتح على شاه (١٧٩٨م) . ففى فرنسا رغب نابليون فى إضعاف إنجلترا أو التغلب عليها ، غير أنه فشل فى تحقيق ذلك نظراً لقوتها البحرية وموقعها الجغرافى ، لذا فكر فى التوجه نحو مستعمراتها فى الهند ، ولكى يتمكن من السيطرة على تلك المستعمرات كان لزاماً عليه الاقتراب أكثر إلى الممالك الشرقية ، وبخاصة إلى إيران ، حيث تعتبر بوابة الهند الرئيسية.

أما إنجلترا فسعت دوماً لتثبيت قدرتها داخل مستعمراتها فى الشرق ، وكانت الهند من أهم مراكزها الاستعمارية فى آسيا ، فعملت على الحفاظ على حدودها وحظيت إيران بأهمية خاصة لديها وسلكت تجاهها سياسة محددة لتحقيق ما يلى :

أولاً : العمل على إضعاف إيران إلى حد لا يمكنها من الهجوم على الهند قط.

ثانياً : الاتحاد مع الحكومة الإيرانية للحيلولة دون اتحادها مع دولة أجنبية أخرى معادية لإنجلترا.

ثالثاً : إيجاد العداء والعراك دوماً بين إيران وروسيا لصرف أنظارهما عن الهند.

رابعاً : التسلط السياسى والعسكرى على إيران والاستفادة من أراضيها لجعلها قاعدة عسكرية إنجليزية للدفاع عن حدود الهند .

خامساً : العمل على تحقيق أهدافها الاقتصادية فى إيران بفتح أسواق جديدة وإبرام المعاهدات التجارية والحصول على الامتيازات.

واستخدم المسئولون الإنجليز جل جهدهم لتحقيق الأهداف السابقة ، وحالوا دون قيام حكومة مستقلة قوية فى إيران ، واجتذبوا إلى جانبهم كبار المسئولين فى الدولة الذين انصاعوا لتحقيق سياسة انجلترا فى مقابل الوصول إلى المناصب المرموقة أو التمتع بالحماية والحصانة.

أما روسيا فكانت تسعى فى المقام الأول للوصول إلى نهر ارس تمهيداً لاستيلائها على الخليج الفارسى وذلك وفقاً لوصية بطرس الكبير التى ورد فيها: " يجب الاقتراب أكثر إلى القسطنطينية والهند ، فمن سيطر على هاتين المنطقتين فقد سيطر على العالم أجمع ، ولتحقيق هذا الهدف يجب القيام بسلسلة من الحروب ليس فقط فى تركيا بل فى إيران كذلك ، كما يلزم إنشاء مصانع لصناعة السفن على سواحل البحر الأسود ... ويجب النفاذ إلى الخليج الفارسى بإضعاف إيران وإقرار العلاقات التجارية مع دول الشرق ، من بعده يتم التقدم نحو الهند التى هى مخزن ثروات العالم ، وبعدها لن تمس حاجتنا إلى الذهب الإنجليزي ... " (١)

وتطبيقاً لهذه الوصية ، وتنفيذاً لسياستهم التوسعية ، قام الروس بنشاط متزايد فى قارتى آسيا وأوربا ، وعملوا على ضم المناطق الشمالية من إيران إلى روسيا ، وفرضوا على إيران سلسلة من الحروب المتتالية غير المتكافئة

(١) انظر النص الكامل للوصية ، تاريخ اجتماعى وسياسى إيران در دوره معاصر ، لسعيد نفيسى ، انتشارات شرق ، تهران ١٣٣٥ش ، جلد اول ، ص ٢٦٤ : ٢٦٧ .

لإخضاعها واتخاذها ركيزة للوثوب منها إلى شبه القارة الهندية ، واستمرت هذه الحروب زهاء العشرة أعوام ، لم يحالف الإيرانيين التوفيق فيها نظراً لافتقارها المعدات العسكرية الحديثة والتدريب العسكري الجيد والسياسة المحنكين. (١)

وعلى ما سبق ، وقعت إيران فريسة تناحر الدول الأوروبية العظمى ، وسعت كل منها إلى تنفيذ مخططاتها الاستعمارية بالضغط العسكري حيناً ، أو بالدخول إليها من باب الود والصداقة حيناً آخر وفقاً لما تقتضيه الأوضاع السياسية آنذاك . وعليه رأيت من الضرورة بمكان أن أستهل البحث بعرض سريع لملامح الصراع بين الدول الأوروبية العظمى حول إيران في الفترة المعنية ، حيث أفضى اقتراب إنجلترا من المنطقة الإيرانية بدوره إلى اقتراب كل من فرنسا وروسيا كما سنرى لاحقاً.

(١) خاتك عشقي : سياست نظامی روسیه در ایران از ۱۷۹۰ تا ۱۸۱۵ م ، تهران ۱۳۵۳ ش ، ص ۴۶ .

المبحث الأول

تنافس القوى الأوربية العظمى فى إيران

تنافس القوى الأوروبية العظمى فى إيران

سعت كل من فرنسا وانجلترا وروسيا إلى التقرب إلى إيران بطريقة أو بأخرى ، وكان من الضروري أن أسهل الدراسة بهذا الموضوع لأن ملامح العلاقات بين إيران وانجلترا لن تتضح معالمها بشكل جيد إلا من خلال النظر فى زوايا أخرى تتعلق بالدور الفرنسى وكذلك الروسى فى إيران . حدث أبداً انجلترا - تبعاً لذلك - ردود أفعال خاصة تجاه كل منهما فى إيران مما أثر بالتالى على علاقتها مع الحكومة الإيرانية.

أولاً : التدخل الفرنسى فى إيران

سعى الساسة الفرنسيون لإقرار العلاقات الودية مع إيران منذ العام الأول لتولى الأسرة القاجارية الحكم ، حيث قدم وفد فرنسى إلى طهران فى غضون عام (١٧٩٦م) ومعه مسودة من اتفاقية الملوك الصفويين مع فرنسا لتذكير مسئولى إيران بما يربط بين الحكومتين من علاقة وفاق ، وحثهم على الحرب ضد روسيا ، وكذلك الحصول على موافقة الحكومة الإيرانية على أن تكون أراضيها قاعدة عسكرية لفرنسا لشن الهجوم على الهند ، إلا أن الصدر الأعظم آنذاك - الحاج إبراهيم خان الشيرازى اعتمد الدولة - رفض مطلب الوفد الفرنسى الذى عاد أدراجه دون تحقيق النتيجة المرجوة.^(١)

وفى عام ١٨٠٥م عاود بوناپرت المحاولة مرة أخرى ، وأرسل مندوبين إلى طهران - روميو و جوبر -^(٢) للتباحث مع الشاه والتمهيد لعقد الاتحاد بين الدولتين.^(٣)

(١) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسله قاجاريه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ اول ، تهران ١٣٧٢ ش ، ص ١٦ .

(2) Romieu , Jubert.

(٣) تاريخ معاصر ايران ، گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى ، ص ١٢ .

لكن حدث آنذاك أن تكدرت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا وخشيت الأولى من التقدم العسكرى لجيوش بونايرت وما يحدثه ذلك من خلل فى توازن القوى فى أوربا ، وعليه قامت بتشكيل عدة جيهاض ضد بونايرت داخل أوربا ، وعزم بونايرت على مجابهتها داخل مستعمراتها فى الهند ، ولم يكن أمامه من سبيل سوى التقرب من الدولة العثمانية وإيران ، والعمل على اجتذابهما فى محاولة منه للحصول على طريق للهجوم على المستعمرات الإنجليزية فى الهند ، لذا أرسل إلى فتح على شاه بواسطة مندوبه دولابلانش^(١) فى ١٧ يناير ١٨٠٧م يخبره بفتوحاته فى أوربا ويحثه^(٢) على الهجوم على جرجستان. ورداً على رسالة بونايرت وجه الشاه بمحمد رضا خان باعتباره سفيراً لإيران إلى البلاط الفرنسى محملاً بالهدايا الثمينة التى بلغت قيمتها ٣٣٢,٦٠٠ فرنك ، ووصل السفير الإيرانى إلى مقر بونايرت بمنطقة فينكن (شتاين)^(٣) فى روسيا الشرقية ، وتمكن من إبرام معاهدة معه فى ٤ مايو ١٨٠٧م عرفت باسم معاهدة فينكن اشتاين فى ستة عشر بنداً، وفيها تعهدت الحكومة الفرنسية بالتالى :

احترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها ، الاعتراف بحق إيران فى جرجستان والسعى لحث روسيا على عقد معاهدة صلح مع إيران والتخلى عن جرجستان وغيرها من المناطق الإيرانية الواقعة تحت نفوذها ، دعم الجيش الإيرانى بتزويده بالمعدات والسلاح والخبراء العسكريين .

كما تعهدت الحكومة الإيرانية بالتالى :

قطع علاقاتها مع الحكومة البريطانية وإعلان الحرب ضدها بشكل فورى، طرد الرعايا الإنجليز من إيران وإغلاق حدودها وبواباتها أمام العمال الإنجليز ، استخدام الشاه لنفوذه لعقد الاتحاد مع الأفغان وقبائل هراة وقندهار

(1) Delablancbe.

(٢) للإطلاع على نص الرسالة ، انظر تاريخ سياسى وديپلوماسى ايران .. لعلى اكبر بينا ، ج ١ ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(3) Finkenstain.

الهجوم على المستعمرات الإنجليزية في الهند ، السماح بمرور الجيش الفرنسي براً عبر الأراضي الإيرانية ، وكذلك السماح للسفن البحرية الفرنسية للعبور في الموانئ الإيرانية إذا ما رغب بونابرت في شن الهجوم على الهند.

كما نصت الاتفاقية على عقد الصلح الدائم بين الإمبراطور الفرنسي والشاه الإيراني والملك الإيطالي لمجابهة روسيا وإنجلترا. ^(١)

وكما يتضح من بنود الاتفاقية فقد عادت بالنفع - في المقام الأول - على فرنسا التي حققت طرد الرعايا الإنجليز من إيران ، وضمنت إعلان الحرب ضد بريطانيا بشكل فوري. أما ما يتصل بمصالح إيران فكان غامضاً مبهماً ، يتيح لبونابرت تحليله وتفسيره وفق هواه وبما يترأى له حسب مقتضيات العصر والأحوال السياسية ، وتوهم الشاه وفاء الفرنسيين بالتزاماتهم في استعادة گرجستان وغيرها من المناطق الإيرانية من الروس ، ودعمهم له عسكرياً - وهذا ما كانت جيوشه في أمس الحاجة إليه - وعليه قبل التوقيع على الاتفاقية، وأمر بونابرت الجنرال جاردان ^(٢) بالتوجه إلى إيران على رأس وفد يتألف من الخبراء العسكريين والضباط والمهندسين المدنيين والكتبة والأطباء والعمال الفنيين المتخصصين في صناعة المدافع. ^(٣)

وصدرت التعليمات إلى جاردان بتحقيق ما يلي في إيران : تشديد العداء تجاه روسيا وإنجلترا ، تدريب الجيش الإيراني على فنون القتال الحديثة ، صناعة الأسلحة المتطورة ، تهيئة أسباب الهجوم على الهند عن طريق إيران ، جمع معلومات حول جغرافية إيران والطرق المؤدية إلى الهند وعدم السماح للإنجليز بالاتصال بالحكومة الهندية عبر إيران. ^(٤)

(١) سعيد نفيسي : تاريخ اجتماعي وسياسي إيران ... ، ج ١ ، ص ٩٦ ، ٩٧.

(2) General Gardene.

(٣) علي اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، انتشارات مدبر ، چاپ دهم ، تهران ١٣٧٤ش ، ص ٦٥.

(٤) سعيد نفيسي : تاريخ اجتماعي وسياسي إيران ... ، ج ١ ، ص ٢٢٨.

وواضح من التعليمات السابقة أن مهمة جاردان في إيران - سواء بصفته رئيساً للوفد العسكري الفرنسي ، أو بصفته كبير سفراء بونابرت في إيران - كانت جد شاقة ، فقد وصل إلى طهران في ٢٤ ديسمبر ١٨٠٧م ، وتمكن خلال أيام قليلة من إبرام اتفاقية بين البلدين في ٢٢ يناير ١٨٠٨م في ستة بنود تنص على شراء إيران عشرين ألف بندقية وعدداً من الأسلحة والذخيرة من الحكومة الفرنسية ، فضلاً عن مدها بخمسة عشر متخصصاً في المجالات المختلفة. (١)

إلا أن تنفيذ هذه البنود لم يتم بشكل عملي نظراً لخواء الخزانة الإيرانية وعدم مقدرة إيران شراء المعدات المتفق عليها. كما وفق الجنرال جاردان في مساعده لعقد اتفاقية تجارية أخرى في ٢٦ يناير من نفس العام في ثلاثة وعشرين بنداً مع صدر إيران الأعظم - ميرزا شفيع - تضمنت بنود الاتفاقية تنظيم الأمور الدبلوماسية والحقوقية والتجارية والدينية للرعايا الفرنسيين المقيمين في إيران ، كما حددت القوانين المتعلقة بالنقل البحري والسفن التجارية والحربية ومعدل الرسوم الجمركية . ونص البند (١٧) منها على تسليم جزيرة خارك إلى الفرنسيين شريطة أن يبذلوا الجهد في سبيل استعادة إيران لكرجستان ومدن القوقاز من يد الروس. (٢)

وبذل جاردان جهداً كبيراً في سبيل تحقيق أهدافه والعمل على استرضاء شاه إيران ، فعمل على تنظيم الجيش الإيراني ، ودرب ما يقرب من أربعة آلاف جندي على فنون القتال الحديثة ، وأنشأ مصنعاً في إصفهان لصناعة المدافع ، كما أنشأ مخزناً للسلاح في طهران ، وهذا ما أدى إلى استياء الإنجليز ، فعملوا على إضعاف إيران عن طريق جيرانها، وهياؤوا المجال للقلاقل في أفغانستان وبخارا ومرو وخيوه والقوقاز.

(١) سعيد نفيسي : تاريخ اجتماعي وسياسي ايران ... ، ج ١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسي ودبلوماسي ايران ... ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

من ناحية أخرى ، قلق القائد الروسى لجيوش گرجستان - جودوفيتش - (١) من النفوذ الفرنسى المتزايد داخل البلاط الإيرانى ، فأرسل مندوبه - البارون ورد - فى ٢٥ مارس ١٨٠٨م إلى الجنرال جاردان للتباحث معه حول إقرار العلاقات الحسنة . أثناء ذلك ألحق بونابرت الهزيمة بالقوات الروسية ، وخضعت روسيا لتوقيع معاهدة مع فرنسا - معاهدة تيليس - (٢) وأشاح بونابرت بوجهه عن إيران . ومن بعد بدأ العدوان الروسى ثانية على مناطق القوقاز وتمكن الروس من احتلال إيروان فى أوائل أكتوبر عام ١٨٠٨م وقصفوا السواحل الإيرانية فى بحر الخزر ، وفى ٣١ أكتوبر طلب عباس ميرزا - ولى العهد فى تبريز - من الجنرال جاردان مساعدة الضباط الفرنسيين له فى حروبه ضد روسيا ، كما أرسل الصدر الأعظم الإيرانى - ميرزا شفيق - إلى وزارة الخارجية الفرنسية يطلب وفاء فرنسا بالتزاماتها تجاه إيران وفقاً لبنود اتفاقية فينكن اشتاين ، وصرحت الوزارة برفضها فى رسالتها بتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٠٨م ، وامتنعت فرنسا عن تقديم العون إلى إيران ، كما فشلت مساعيها فى التوافق بين إيران وروسيا . وتحينت انجلترا الفرصة لاجتذاب بلاط إيران إلى جانبها ، وأرسلت وفداً إلى الخليج الفارسى من قبل الحكومة الهندية برئاسة السير جون مالكوم (٣) ومعه أربع سفن حربية ، ونظراً لمعرفة فتح على شاه بأمر المعاهدة بين بونابرت وروسيا كاد أن يقبل التباحث مع الإنجليز ، فأرسلت الحكومة الفرنسية تنوعده بقطع العلاقات بين البلدين إذا ما سمح بدخول الإنجليز إلى العاصمة الإيرانية . وفى أوائل مارس عام ١٨٠٩م توجه الوفد الفرنسى إلى تبريز للتباحث مع عباس ميرزا ، لكنه لم يصل إلى نتيجة ، فغادر تبريز فى ١٧ إبريل ١٨٠٩م. (٤)

(1) Marechall Gondowitch .

(٢) عقدت معاهدة Tilisit ، فى ٨ يونيو ١٨٠٧م ، انظر ، إيران در دوره سلطنت قاجار لعلى اصغر شميم ، ص ٦٧ .

(3) Sir John Malkom .

(٤) محمود ظلوعى : هفت پادشاه ، ناگفته ها از زندگى وروزگار سلاطين قاجار ، نشر علم ، چاپ سوم ، تهران ١٣٨١ش ، جلد اول ، ص ١٦١ .

وكان رفض الوفد الفرنسي للتدخل أو الوساطة بين إيران وروسيا مما شكك في حسن نواياهم ، وساء ظن الحكومة الإيرانية في نابليون بونابرت ، واستدعت سفيرها في فرنسا وغادر الجنرال جاردان إيران ، وانتهز الإنجليز الفرصة لملأ الفراغ ، وعلى الفور وجهوا بالسير هارفورد جونز^(١) من قبل الحكومة الإنجليزية إلى طهران ليكون سفير إنجلترا المفوض في إيران.

(1) Sir Harford Jones .

ثانياً : النشاط الروسى فى إيران

كان الهدف الأساسى للروس بناءً على وصية ملكهم بطرس الكبير - كما ذكرنا سابقاً^(١) - الاستيلاء على بحر الخزر ، وكان عليهم إما أن يسلكوا طريق القوقاز وتركستان الغربية ، أو طريق آسيا الصغرى ، لذا لم تسلم أراضي القوقاز من تطاول الروس واعتداءاتهم . فى الوقت نفسه كان قاطنو المناطق الشرقية من القوقاز - أى أهالى كنجه وشيروان وطالش وباكو - من المسلمين الذين يرجحون إبداء الطاعة لإحدى الدول الإسلامية - أى إيران - على الدخول تحت إمرة الحكومة الروسية ، وعليه فإن أدنى تطاول كان يتم من قبل القوات الروسية على تلك المناطق كان يقابله على الفور قيام مسئولى إيران لدفع هذا التطاول الذى بدأت ملامحه تظهر منذ عهد آقا محمد خان مؤسس الدولة القاجارية ، وانتهى بسحب قواته إلى القوقاز والاستيلاء على تفليس عام ١٧٩٦م كما ذكرنا سابقاً^(٢).

وفى عهد فتح على شاه (١٧٩٧ : ١٨٣٤م) ظن القيصر الروسى - الكساندر الأول - أنه من السهولة بمكان إرضاخ البلاط الإيرانى لأهدافه بالهجوم العسكرى المتكرر على منطقة وسط القوقاز ، ولم يتوقع قط صمود الشاه أمام قواته ، نظراً للآزمات الداخلية التى كان يمر بها والأحوال السياسية والعسكرية لإيران آنذاك . وحاول الشاه إنشاء القيصر عن عزمه بالطرق السلمية ، وأرسل إليه يعرض إمكانية حل المشاكل بينهما عن طريق التفاهم ، إلا أن القيصر لم يجب على مطلبه واستمر فى توجيه هجماته على المناطق المذكورة مما حث الشاه على إعداد جيوشه وتعيين ابنه عباس ميرزا - ولى العهد - قائداً عاماً عليها وأمره بالتوجه صوب القوقاز وأذربايجان^(٣).

(١) انظر التمهيد ، ص ١١ .

(٢) انظر التمهيد ، ص ٩ .

(٣) على أصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٨٤ .

فى تلك الأثناء ، هيا حاكم كرجستان - جورج الثالث عشر الشهير بـ جرجين خان - الأجواء لتكدر العلاقات بين إيران وروسيا حيث خرج عن طاعة الحكومة الإيرانية ودخل تحت الحماية الروسية ، وتعهد بتسليم مدينة تفليس إلى الروس نظير التغاضى عن تسديد أحد القروض التى حصل عليها من روسيا ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٨٠٠م ، أبرم معاهدة مع الحكومة الروسية تخلق بمقتضاها عن كرجستان على أن يكون ابنه - ديفيد - نائباً للسلطنة ، وأصدر الإمبراطور الروسى بياناً فى ١٨ يناير ١٨٠١م يعلن فيه ضم كرجستان رسمياً إلى روسيا وعين على حكومتها الجنرال سى سى يانف. ^(١) وبذلك انتزعت كرجستان عن إيران وانقطعت صلتها بها تماماً إلا أن هذا الحدث كان الذريعة والحجة لبداية المرحلة الأولى من الحروب الإيرانية الروسية ، حيث أصدر فتح على شاه أوامره بالهجوم على كرجستان ، واعتبر هذا حقاً طبيعياً لإيران تدافع به عن سيادتها على تلك المنطقة.

المرحلة الأولى للحروب الإيرانية الروسية

بعد إصدار القيصر الروس بيانه السابق الخاص بضم كرجستان إلى روسيا ، أمر قائده سى سى يانف بالتوجه إلى حاكم كنجه ليطالبه بالدخول فى طاعة الحكومة الروسية باعتبار أن كنجه جزء من كرجستان ، ولما أبدى حاكم كنجه اعتراضه ، هاجمت القوات الروسية المدينة واحتلتها فى ديسمبر عام ١٨٠٣م ، وصارت المدينة مقراً لعمليات الروس العسكرية ، ومن هناك توجه القائد الروسى إلى إيروان لاحتلالها ، فتوجه عباس ميرزا بجيش قوامه ٥٥ ألف جندى من تبريز للدفاع عن إيروان والحيولة دون تقدم الروس ، بيد أنهم تمكنوا من حصار المدينة ، فتوجه فتح على شاه بنفسه لمساعدة ابنه وبصحبه قوة من خمسة آلاف جندى

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى إيران ...، ج ١ ، ص ٩٤ ، ٩٥.
(Sissianov)

وتمكنت القوات الإيرانية من رفع الحصار عن المدينة ، وتقهر الروس حتى مدينة تفليس وتوقف القتال بين الجانبين لمدة أربعة أشهر. (١)

وواقع الحال ، إن العمليات العسكرية السابقة كانت بمثابة الحروب التمهيدية التي يختبر كل جانب من خلالها مواطن القوة أو الضعف في الجانب الآخر ، وما هي إلا شهور قليلة حتى تأججت نيران الحرب ثانية بين الجانبين على أثر اعتداء إبراهيم خليل خان جوانشير - أحد عملاء روسيا - على مناطق النفوذ الإيراني ، فتوجه عباس ميرزا لردعه واحتلال كنج ، ودار العراك بين الجانبين في منطقة عسكران وانتهى بهزيمة الروس ، واحتل الإيرانيون قلعة شوش ، وتوجه عباس ميرزا إلى كنج فغادرها سى سى يانف ، ورغبت القوات الروسية في تهديد أمن العاصمة ، فاقتربت سفنهم الحربية من سواحل جيلان ، واحتلت ميناء انزلى تمهيداً للتقدم نحو الرشت ، فتصدت لهم القوات الإيرانية وأجبرتهم على التقهر نحو باكو. (٢)

وفى باكو قام حاكمها - حسين قلى خان - بخداع الروس ، وتظاهر برغبته في التصالح معهم ، وما أن دخل القائد الروسى قلعة المدينة للتباحث بشأن الصلح حتى قام الحاكم بقتله ، وأغارت القوات الإيرانية على الجيش الروسى وأجبرته على التقهر نحو جبال القوقاز. (٣)

وعلى هذا النحو انتقل ميدان القتال من سواحل بحر الخزر إلى ولاية إيروان ، وتزامن ذلك الحدث بقدوم الوفد الفرنسى - برئاسة الجنرال جاردان - إلى إيران ، ودخول الضباط الفرنسيين في خدمة الجيش الإيراني ، مما مكن الإيرانيين من تحقيق الانتصارات والحفاظ على قلاع إيروان ، وعليه سعى القائد الروسى الجديد - جودوفيتش - للتباحث مع الجنرال جاردان لوقف إطلاق النار وعقد الصلح مع إيران ، إلا أن الشاه رفض ووافق على الهدنة فقط ،

(١) على اصغر شميم : إيران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٨٦ ، ٨٧.

(٢) على أكبر بيضا : تاريخ سياسى وديپلوماسى ایران ... ، ج ١ ، ص ٩٥.

(٣) على اصغر شميم : إيران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٨٩.

وأمر ابنه عباس ميرزا بالكف عن التعرض للقوات الروسية ، وألحق قراره هذا الضرر بإيران حيث مكنت فترة الهدنة القائد الروسى من إعادة تنظيم جيوشه ومباغثة القوات الإيرانية فى الولايات الشمالية الغربية وعلى طول نهر ارس ، واحتل در بند وباكو وشيروان وشكى. (١)

وفى عام ١٨٠٨م توجهت الجيوش الروسية إلى إيروان ، وكادوا أن يحققوا نصراً مؤكداً لولا تصدى فرسان قبيلتى جلاير وأفشار لهم فى منطقة آرات. (٢)

وفى خضم هذه الأحداث تم التقارب الإيراني الإنجليزي ، وأبرم الطرفان المعاهدة الموقعة فى مارس عام ١٨٠٩م - كما سيرد من بعد (٣) - ، وبموجب هذه المعاهدة دخل الضباط الإنجليز فى خدمة الجيش الإيراني ، وفى العام نفسه بدأ هجوم القوات الروسية على مدينتى قراباغ وإيروان ، فكلف فتح على شاه ابنه الأكبر - محمد على ميرزا - بالتوجه إلى تفليس على رأس جيش قوامه عشرين ألف جندي ، وعهد إلى عباس ميرزا بمدينة كنجه يرافقه نفس العدد من الجند ، واستقر الشاد نفسه على ساحل نهر ارس بقوة قدرها عشرين ألف جندي ليمد ابنه بالعون إذا ما اقتضت الحاجة. لكن عباس ميرزا اضطر إلى رفع الحصار عن كنجه والعودة إلى ارس نظراً لسوء الأحوال الجوية ، ونقص الطعام وصعوبة الاتصالات . وانهز الروس الفرصة وتمكنوا من السيطرة على بعض المنافذ الجنوبية والشرقية فى القوقاز مما حث ولى العهد الإيراني على طلب الصلح مع الروس. (٤)

ومع قدوم مبعوث الحكومة الروسية إلى تبريز للتباحث حول الصلح أرسل السفير الإنجليزي - السير هارفورد جونز - إلى ميرزا بزرگ قائم مقام

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران ... ج ١ ، ص ٩٦ .

(٢) على اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٩٠ .

(٣) انظر البحث ، ص ٤٠-٤٢ .

(٤) على اصغر شميم : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

- وزير عباس ميرزا - فى أكتوبر من عام ١٨٠٩م يطالبه بإرسال مسودة المراسلات المتبادلة بين الجنرال الروسى - ترموسوف^(١) - وولى العهد الإيرانى للإطلاع عليها ، وضمناً قدم وجهات نظره فى هذا الشأن والتي ارتكزت حول ترجيحه عدم إبرام اتفاق الهدنة أو معاهدة الصلح مع الحكومة الروسية ، وكان دليله على ذلك أن إصرار الجنرال الروسى على عقد معاهدة الصلح لهو دليل قاطع على عدم استعداد روسيا للاستمرار فى الحرب ، كما أن توطيد العلاقات بين طهران وبطرسبورج مما يعكر صفو العلاقات بين طهران والقسطنطينية.^(٢)

ويستطرد الدكتور على أكبر بينا فى شرح الدور الذى قام به السفير الإنجليزى لتحقيق عدم التقارب الإيرانى الروسى آنذاك ، ويشير إلى رسالة السير هارفورد جونز إلى نظيره الإنجليزى فى القسطنطينية - روبرت آدير^(٣) - فى سبتمبر من عام ١٨٠٩م والتي يحذره فيها من اتحاد إيران وروسيا الذى سيلحق الضرر بنفوذ الإنجليز وقوتهم فى طهران . كما يخبره بأن اقتراح الاتحاد بين إيران والدولة العثمانية يحظى بالقبول بين الإيرانيين.^(٤)

وتتجح مساعى السفير الإنجليزى لمنع التقارب الإيرانى الروسى والحيلولة دون لقاء مسئولى كلتى الدولتين لفكرة ، لكن بعد العديد من المباحثات تم الإعداد للقاء بين الجنرال الروسى ترموسوف وميرزا بزرگ قائم مقام فى عسکران ، وما إن علم السفير الإنجليزى بذلك حتى أصر على الحصول على تعهد كتابى من ميرزا بزرگ يضمن فيه تأمين المصالح العثمانية إذا تمت الهدنة بين إيران وروسيا ، والأدهى من ذلك أنه قام بنفسه بإعداد متن اتفاق الهدنة فى ستة بنود ، واستخدم فيه بعض الاصطلاحات التى تؤمن أهداف إنجلترا السياسية ، حيث نص فى البند الخامس على عدم إضافة أو تغيير القوات الإيرانية فى آذربايجان والروسية فى گرجستان، كما نص فى البند

(1) Tromsov .

(٢) على أكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى إيران ،...، ج١، ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(3) Robert Adair.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

السادس على تعهد الحكومة الروسية بالجلء عن كرجستان بأكملها ومغادرة جميع ولايات إيران المحتلة إذا رغب الشاه فى إرسال مندوبيه إلى سان بطرسبرج لعقد الصلح بين إيران وروسيا. (١)

وكان من البديهى أن يعترض مسئولو روسيا على مقترحات الحكومة الإيرانية - التى دوت بيد السفير الإنجليزى - وعرضوا اتفاقاً آخر فى اثنى عشر بنداً يتباين تماماً مع الاتفاق السابق مما أدى إلى إخفاق مباحثات عسكران. ولم يضمن السفير الإنجليزى عن بذل السعى حتى تم عقد اتفاقية للاتحاد بين إيران والدولة العثمانية فى شهر أغسطس من عام ١٨١٠م وبدأت الحرب ثانية على طول الجبهات الإيرانية العثمانية ضد الروس خاصة فى ظل تواجد الاستشاريين الإنجليز والمهمات الحربية الحديثة والمهندسين المدنيين البريطانيين الذين تمكنوا من إحكام نقاط الدفاع على طول سواحل نهر ارس.

ومع تطور الأحداث على المستوى الأوروبى ورغبة روسيا فى الهجوم على هولندا وتكثيف هجماتها فى نواحي الدانوب ضد العثمانيين ، وكذلك مع خشية الإنجليز من فتوحات بونابرت فى أوربا عام ١٨١٢م ، ثم الاتحاد بين روسيا وإنجلترا فى ١٦ يونية عام ١٨١٢م ، واقتضت مصلحة بريطانيا آنذاك إطلاق القوات الروسية من الحدود القوقازية لاستكمال خطتها الدفاعية ضد نابليون ، وعليه سعى السفير الإنجليزى لدى فتح على شاه للدخول فى مباحثات لإبرام معاهدة الصلح بين إيران وروسيا ، كما حصل على موافقة ولى العهد - عباس ميرزا - على الموضوع نفسه فى ١٩ يونيه ١٨١٢م . وأثناء التباحث حول الصلح ، قامت القوات الروسية بالاعتداء على الجبهة الشمالية الغربية لإيران ، وتراجعت الجيوش الإيرانية حتى اصلان دوز ، وهنا أمر السفير الإنجليزى ضباطه بالخروج من خدمة الجيش الإيرانى وعدم المشاركة فى العمليات العسكرية ضد روسيا نظراً لإبرام معاهدة الاتحاد بين دولتى روسيا وإنجلترا ، وتمكن الروس من إلحاق الهزيمة بجيوش عباس ميرزا ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

والاستيلاء على ايروان ولنكران.^(١) إلا أنهم رأوا من المصلحة إنهاء الحرب مع إيران للتفرغ للحروب ضد بونايرت ، فأرسلت الحكومة الروسية الجنرال دوريتشف^(٢) إلى السفير الإنجليزي في طهران يطلعه على رغبتها في إقرار الصلح مع إيران . وسعى السفير الإنجليزي لإقناع الشاه بضرورة عقد الاتفاقية، وخضع الشاه لرغبته ، وتم توقيع الاتفاقية في ١٢ أكتوبر ١٨١٣م والتي عرفت باسم اتفاقية گلستان في حضور السفير الإنجليزي ، ووزير الخارجية الإيراني - الموالى لإنجلترا - ميرزا أبي الحسن خان الشيرازي ، ونيكولا مندوب القيصر، وصدرت الاتفاقية في مقدمة وأحد عشر بنداً ، ويكفيها في هذا المقام الإشارة إلى بعض بنودها لنرى كيف أطاحت هذه المعاهدة باستقلال إيران السياسي :

- يتعهد شاه إيران بالتخلي عن جميع ولايات قراباغ وكنجه وكرجستان وداغستان وبأكو ودريند وشيرون وشكي وبادكويه والجزء العلوي من طالش إلى روسيا ، وذلك من منطلق إبداء الود والوفاء تجاه الإمبراطور الروسي.

- يتعهد إمبراطور روسيا في المقابل ، وكذلك ولاية عهده من بعده ، بتأييد ولي العهد الإيراني ودعمه إذا مست الحاجة حتى يتبوأ سدة الحكم كي لا يفسح المجال لأي أجنبي لدخول إيران واحتلالها ، وإذا نشب نزاع بين الأمراء الإيرانيين تنحى روسيا نفسها بعيداً ما لم يطلب الشاه الإيراني ذلك.

- تتنازل إيران عن حق الملاحة في بحر الخزر إلى روسيا وتأمراً بالسماح بمرور البارجات الحربية الروسية فيه.^(٣)

وبالنظر في بنود المعاهدة السابقة نرى أن الهدف الأساسي من ورائها هو تأمين المصالح السياسية والاقتصادية لروسيا في المنطقة ، والإطاحة باستقلال إيران وسيادتها على مناطق شاسعة من أراضيها . كما كان لتوقيع

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

(2) De-Ritcheff.

(٣) رابرت گرانت واتسن : تاريخ إيران ... ، ص ١٦٤ .

هذه المعاهدة رد فعل من قبل بريطانيا ، ففي العام الثاني لإبرامها بدأ المسؤولون الإنجليز في إعادة النظر في الاتفاقية المبرمة بين إيران وإنجلترا في ١٢ مارس ١٨١٢م ، وعدلوا فيها وأعدوا اتفاقية أخرى - كما سنرى - (١) في ٢٥ نوفمبر ١٨١٤م ، وحاولوا من خلالها سد الثغرات التي تقلقهم من تنامي النفوذ الروسي في البلاط الإيراني ، وأقحمت إنجلترا نفسها - بموجب البند الثالث - في التدخل في حل الخلاف الإيراني الروسي بشأن الحدود.

وأياً ما كان فإن معاهدة گلستان وإن كانت قد أفضت إلى إنهاء العمليات الحربية بين الجانبين الإيراني والروسي في مناطق القوقاز ، إلا أنها كانت موضع استياء فتح على شاه بسبب انتزاع جزء كبير من أراضيه ، ودخول ما يقرب من ثلاث مليون نسمة من المسلمين قاطني تلك المناطق تحت إمرة القيصر الروسي ، وعليه وجه بميرزا أبي الحسن الشيرازي إلى بلاط روسيا عام ١٨١٧م للاعتراض على بنود الاتفاقية إلا أن القيصر رد على المندوب الإيراني برد شديد اللهجة قائلاً :

" لم يستول قادتنا على تلك المناطق قهراً ، فالحكام هناك قبلوا الولاء لروسيا عن طيب خاطر ، ولما كان أهالي گرجستان من المسيحيين فإن تبعيتهم لروسيا أولى وأنسب منها إلى إيران ". (٢)

وبعد فشل المندوب الإيراني في التباحث مع القيصر الروسي في هذا الشأن ، عاد أدراجه في أواخر نفس العام وبصحبة السفير الروسي الجديد - يرمولف - (٣) ومثلاً في حضرة الشاه في چمن سلطانيه ، وهناك قدم السفير الروسي مطالب القيصر كالتالي :

١ - نظراً لدخول روسيا في حرب مع الدولة العثمانية فعلى إيران الاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية أو على الأقل تتعهد بعدم الاتحاد معها.

(١) انظر البحث ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٩٣ .

(3) Yermoloff.

- ٢- نظراً لتعدى أهالى خوارزم وخيوه وبخارا على القوافل التجارية ، فعلى الحكومة الإيرانية أن تقوم بسحقهم ، أو تسمح للقوات الروسية بالهجوم عن طريق استر آباد وخراسان لسحق المتمردين .
- ٣- أن يكون لروسيا قنصل دائم فى منطقة جيلان .
- ٤- تعيين حدود طالش .
- ٥- دخول الضباط الروس فى خدمة الجيش الإيراني .^(١)

ورد الشاه برد مبهم فيما يتعلق بالاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية ، وفيما يتعلق بالمطلب الثانى ، قال :

" إن عبور القوات الروسية من استر آباد لم ينص عليه فى معاهدة گلستان ، وتمركز جيش لنا فى خوارزم يتم فى حال دخول كل من هراة وبلخ وبخارا ضمن ممالكنا المحروسة كى ينتهى لقواتنا الهجوم على خوارزم بسهولة". كما رفض وجود قنصل فى جيلان ، وكذلك دخول الضباط الروس فى خدمة الجيش الإيراني . وفيما يختص بتعيين حدود طالش فقد أرجأ هذا الموضوع لحين قدوم مندوب آخر من قبل روسيا إلى إيران .

وبعد إخفاق المباحثات أبدى عباس ميرزا ميله إلى الإنجليز ، وأرسل السفير الروسى - يرمولف - التقارير إلى حكومته يكشف فيها عن تعاون عباس ميرزا مع الإنجليز لمساندته فى دعم الجيش وإعداد المهمات الحربية ، وقدم اقتراحاً للإطاحة به بالتعاون مع ابن فتح على شاه الأكبر - محمد على ميرزا - ومساندة الأخير للوصول إلى الحكم ، إلا أن المسئولين فى روسيا أعربوا عن معارضتهم لهذا الاقتراح وأوصوه بالسعى للحصول على امتيازات مماثلة لما حصل عليه الإنجليز فى إيران .^(٢)

(١) رابرت كرات و اتسن : تاريخ إيران ... ، ص ١٧٨ .

(٢) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى و سياسى ايران در دوره " معاصر " ، جلد دوم (از ١٢٢٨ تا ١٢٥٠ هـ) انتشارات بنياد ، تهران ١٣٤٤ ش ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

وفي العام التالي (١٨١٨م) قدم المندوب الروسي مازاروفيتش^(١) إلى طهران للتباحث حول تعيين حدود طالش ، فوجه فتح على شاه به إلى تبريز إلا أنه فشل في مباحثاته مع عباس ميرزا حول هذا الشأن وعاد إلى تفليس . وتكرر ذلك ثانية في عام ١٨٢٥م حينما توجه فتح على خان من قبل عباس ميرزا إلى تفليس للتباحث حول نفس الموضوع مع القائد الروسي يرموف ، وتمكن من توقيع اتفاق في ٢٨ مارس ١٨٢٥م وتم تقسيم المناطق موضع الخلاف - گوگچای وقیان وکلتاهما إيرانية - بحيث تحتفظ روسيا بالأولى بينما تحتفظ إيران بالثانية ، وقبل إبداء الشاه موافقته على الاتفاق ، وجه القائد الروسي بقواته لاحتلال گوگچای ، فأرسل فتح على شاه ميرزا صادق وقايع نغار إلى تفليس للاعتراض إلا أنه عاد أدراجه في مارس ١٨٢٦م دون تحقيق النتيجة المرجوة.^(٢)

وواقع الحال إن فترة الهدنة التي استمرت قرابة الثلاثة عشر عاماً بين إيران وروسيا في أعقاب إبرام معاهدة گلستان ، ولجوء روسيا إلى استخدام الأسلوب السلمى بدلاً عن النزاع والعراك ، لم يكن سوى نوع من الخداع السياسى لى تحول دون إعداد إيران لجيوشها ، وأيضاً لى تأمين جانبها آنذاك خاصة فى ظل صراع روسيا مع الدولة العثمانية ومحاولاتها بسط نفوذها السياسى على منطقة البلقان . وفى الوقت الذى انخدع فيه فتح على شاه بالوفاق الروسى الظاهرى ، كان القادة الروس يحكمون نفوذهم السياسى والعسكرى فى القوقاز ، ويسعون لاجتذاب أهالى المناطق الواقعة تحت نفوذهم بالوعد والوعيد ، وتعدى نفوذهم العسكرى ما نصت عليه بنود معاهدة گلستان حيث امتد حتى ايروان وساحل نهر ارس.

وداوم البلاط الروسى إرسال مندوبيه إلى البلاط الإيرانى للتباحث حول موضوع الحدود والسعى لاجتذاب إيران للاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية،

(1) Mazaarowitch.

(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٩٥ .

وقدم السفير الروسي الجديد - البرنس منچيكوف^(١) - إلى طهران لتنفيذ هذه المهمة ، وتقابل مع الشاه في ١٠ يونيو ١٨٢٦م ودارت مناقشات عديدة بينهما حضرها بعض الساسة والأمراء وكذلك القائم بالأعمال الإنجليزي - السير هنري ويلوك^(٢) - إلا أن المباحثات أخفقت هذه المرة أيضاً ، واقترح السفير الروسي أن يرسل الشاه وفداً إلى العاصمة الروسية للتباحث في نفس الغرض.^(٣)

والملاحظ هنا أن يد الإنجليز الخفية لم تكن في منأى عن توجيه النظام السياسى فى إيران بما يحقق مصالحهم ، فنرى القائم بالأعمال الإنجليزي يوصى الشاه فى المباحثات السابقة بالاتصياح لمطالب روسيا واتخاذ أساليب مسالمة معها، فى الوقت نفسه نرى غيره من الساسة الإنجليز - من أمثال الميجور هارت والدكتور كرومك^(٤) - يحثون عباس ميرزا وجنده على الحرب ضد روسيا^(٥)، وكان الهدف من وراء ذلك أن تنشغل روسيا فى حرب مضمّنة على الحدود الشمالية الغربية لإيران ، وبذلك يقل نشاطها فى المنطقة الشرقية لإيران القريبة من المستعمرات الإنجليزية فى الهند . وهذا ما تم بالفعل ، فبعد ثلاثة عشر عاماً من الهدنة بين إيران وروسيا أضمرت نيران الحرب ثانية باعتداء القوات الروسية على الحصون الإيرانية بالقرب من إروان ، وانغلق باب التباحث بين المسؤولين الروس والإيرانيين بعد الحصول على ذريعة جديدة لحروب أخرى بين الجانبين.

المرحلة الثانية للحروب الإيرانية الروسية

أثناء الإعداد لمعاهدة گلستان ، تعتمد الروس قدر الإمكان عدم اتخاذ أى قرار حاسم بشأن تعيين الحدود بين البلدين ، وهذا ما أوجد الخلاف من بعد ،

(1) Menchikoff.

(2) Henry Willok.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧.

(4) Major Hart, Dr Cromk.

(٥) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران ،... ج ١ ، ص ٢١٠.

وأدى إلى بداية الحروب مرة أخرى بين إيران وروسيا . ولم تدم هذه الحروب طويلاً (من ١٨٢٦ : ١٨٢٨م) بسبب عدم التكافؤ في الاستعداد العسكري بين الجانبين الإيراني والروسي . ونلاحظ في ذلك الحين أن المجال قد تهيأ في إيران لدخول الحرب ضد الروس لسببين ، أولهما : حث المسئولين الإنجليز للشاه لإعلان الحرب ضد روسيا. ^(١) والآخر : الفتاوى التي أصدرها عدد كبير من المراجع والعلماء - من أمثال آية الله السيد علي طباطبائي ، والشيخ محمد النجفي وملا أحمد نراقي وغيرهم - والتي تفيد بضرورة الجهاد ضد الكفار وتحرير المسلمين من ربة الاستعمار الأجنبي. ^(٢)

وبإثارة المشاعر الدينية قاوم الجيش الإيراني أعداءه ببسالة ، وتمكن من استعادة بعض المواقع المحتلة ، مما اضطر القيصر الروسي إلى استدعاء قائده يرمونوف ووجه بآخر يدعى پاسكيوفيتش ^(٣) لتولى قيادة جيوشه في القوقاز ، وتمكن الأخير من مهاجمة قلاع إيران العسكرية في عام ١٨٢٨م وأدخل قراباغ وإيروان تحت إمرته ، كما تغلب على القوات الإيرانية في طالش ولنكران وأوج كنيسا ، وسقطت معابر نهر ارس في يده ، وتعاملت السفن الحربية الروسية في سواحل گرگان مع التركمان وقبائل يموت وحشتهم على التمرد ضد الحكومة الإيرانية ، وتم طرد القوات الإيرانية من الساحل الأيسر لنهر ارس . بعد ذلك أمر قيصر روسيا قائده بعبور النهر ودخول آذربايجان واحتلال الطريق المؤدى إلى طهران لتهديد أمن العاصمة . من ناحية أخرى وجه القيصر بالقائد آريستوف ^(٤) لاحتلال تبريز مما دفع عباس ميرزا إلى مراسلة پاسكيوفيتش ليحول دون ذلك ، إلا أن آريستوف تمكن من احتلال تبريز ، وعبر پاسكيوفيتش نهر ارس ، وتقدمت القوات الروسية حتى دهنوارقان ، وفقد عباس ميرزا خوى وسلماس مما أفضى به إلى التوجه إلى

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) رابرت غرانت واتسن : تاريخ إيران ، ص ١٩٩ .

(3) Paskiewitch.

(4) Aristov.

معسكر پاسكوفيتش للتباحث معه حول الصلح ، وقدم الأخير شروطه لقبول الصلح واستهلها بدفع الحكومة الإيرانية خمسة مليون طومان كغرامة حرب. وتدخل السفير الإنجليزي - مكدونالد^(١) وضغط على الشاه لقبول الشروط الروسية ، فأرسل الشاه أربعة ملايين طومان مع منوچهر خان إلى مقر معسكر پاسكوفيتش في تركمانچاي ، وتمكن مندوب الشاه من عقد معاهدة مع القائد الروسي في حضور كل من عباس ميرزا ووزيره قائم مقام وآصف الدولة والحاج ميرزا أبي الحسن خان الشيرازي في ستة عشر بنداً عرفت باسم معاهدة تركمانچاي ، وألحقت بها معاهدة تجارية في تسعة بنود ، وتم التوقيع عليهما في ١٠ فبراير ١٨٢٨ م . وقد تمكنت روسيا من خلالها من تحقيق أهدافها الاستعمارية ، ففضلاً عن سيطرتها على مناطق القوقاز - بموجب معاهدة گلستان - سيطرت كذلك على إيروان ونخجوان وجزء من دشت مغان ، وصار نهر ارس حداً فاصلاً بين الدولتين ، وتمتع الرعايا الروس بحق القضاء القنصلي ، واحتكرت روسيا حق الملاحة في بحر الخزر ، واستولت على جميع الحصون العسكرية والمهمات الحربية الإيرانية في مناطق القوقاز ، كما تم السماح لوجود ممثل تجاري وقنصلية روسية في الأراضي الإيرانية ، وتم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الروسية ، وإعفاء الرعايا الروس وذويهم من أي نوع من الرسوم (وتمتع بهذا الامتياز كذلك الإيرانيون ممن يعملون في خدمة المسؤولين الروس أو ممن يقعون تحت الحماية الروسية) كما أقرت روسيا بتأييد ولاية عهد عباس ميرزا والاعتراف به حاكماً على البلاد بعد وفاة الشاه الحالي. كما نظمت روسيا عملية دفع الغرامة ، وحددت مهلة لذلك بحيث لا تتعدى الخامس من أغسطس عام ١٨٢٨ م وإلا يتم انتزاع آذربايجان عن إيران وضمها إلى روسيا إلى الأبد أو تُشكل فيها حكومة مستقلة عن إيران.^(٢)

(1) Macdonald.

(٢) انظر بنود الاتفاقية فـى : ایران در دورهٔ سلطنت قاجار لعلی اصغر شمیم ، ص ١٠١ : ١٠٤ .

وبتوقيع هذه المعاهدة فقدت إيران استقلالها السياسى والقضائى والاقتصادى ، وصارت ضحية لسياسة انجلترا الاستعمارية التى لم يسع مسئولوها إلا لتحقيق مصالحها وإضعاف إيران عن طريق تصادمها مع الروس، ورغم التزام انجلترا أمام إيران - بموجب المعاهدات المبرمة بينهما - بدعمها أمام هجوم أية دولة أخرى إلا أنها ضنت عليها بتقديم العون وقت الحاجة ، وتركت إيران بمفردها أمام منافستها القوية روسيا . والأكثر غرابة من ذلك هو موقفها من دفع إيران غرامة الحرب ، فحينما رأت الشاه يعانى من أزمة مالية لإعداد المبلغ المطلوب ، حثته الحكومة الإنجليزية - بدفع ٢ مليون ريال - على التفاوض عن التزاماتها بمساعدة إيران أثناء هجوم دولة أخرى عليها. (١) وبذلك تنصلت انجلترا من أى التزام لها ، بل وسعت من وراء ستار لتحقيق أهدافها الاستعمارية . ولكى تقترب أكثر لمعرفة الدور الإنجليزي آنذاك فى إيران نشير فيما يلى إلى كيفية التدخل الإنجليزي فى إيران خلال الفترة موضع الدراسة.

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

ثالثاً : الأطماع الإنجليزية في إيران

في الوقت الذي كان الروس يسعون فيه لتنفيذ وصية ملكهم بطرس الكبير ، كانت سياسة إنجلترا تتركز حول مسألة الحفاظ على مستعمراتها في الهند ، وما كان يعكر صفوها آنذاك ويبيت القلق في نفوس ساستها هو ظهور أحد الملوك الأقوياء في أفغانستان ويدعى زمان شاه الذي رغب في بسط نفوذه شرقاً حتى مستعمرات إنجلترا في البنجاب ، وغرباً حتى خراسان ، وعزم الحاكم العام للهند - اللورد ولزلي-^(١) على إرسال أحد مبعوثيه إلى بلاط فتح علي شاه ويدعى مهدي علي خان بهادر جنج - إيراني الأصل وقد دخل في التبعية الإنجليزية - وكان الهدف الأساسي من مهمته هو حث شاه إيران على الهجوم على مناطق نفوذ زمان شاه في هراة - التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الإيرانية آنذاك - عن طريق إثارة المشاعر الدينية لدى الشيعة ضد السنة ، وبذلك ينشغل زمان شاه بحرب ضد الإيرانيين ، ويغض الطرف عن الاستمرار في حملات على منطقة البنجاب.^(٢)

ودخل مهدي علي خان إيران في عام ١٧٩٩م محملاً بالهدايا، وأرسل إلى الصدر الأعظم - الحاج إبراهيم خان اعتماد الدولة - يعده ببذل المال ، واقتراح عليه خطة الهجوم على هراة بوساطة عشرة آلاف جندي إيراني تحت قيادة اثنين من القادة الأفغان - شقيقا زمان شاه وكانا على خلاف معه وعاشا في إيران في ظل حماية الشاه لهما - وبتكلفة اثني عشر ألف ليرة إنجليزية. وقدم مهدي علي خان الهدايا الثمينة إلى الشاه وحاشيته ، بالإضافة إلى عشرة آلاف روبية إلى الصدر الأعظم الذي سرعان ما رد على مطلبه بالإيجاب وتمكن من الحصول على موافقة الشاه ، واستدعى شقيق زمان شاه للاستعداد للهجوم على هراة ، وأصدر الشاه - بتأثير من مبعوث الحكومة الهندية - أوامره بطرد الفرنسيين من الأراضي الإيرانية.^(٣)

(1) Lord Wellesley.

(٢) پرويز افشاري : صدر اعظمهای سلسله قاجاریه ، ص ١٨.

(٣) محمود طلوعی : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ١٢٦ : ١٢٩.

كما وجه بجيوشه إلى الحدود الأفغانية عام ١٨٠٠م مما اضطر زمان شاه إلى استدعاء جيوشه من الحدود الهندية للتصدي للقوات الإيرانية التي لم تصمد طويلاً ، وسرعان ما تقهقرت من قندهار إلى هراة وخسر الشاه المعركة بينما استفادت الهند وزال الخطر عنها باستدعاء قوات زمان شاه من حدودها.(١)

وبذلك نجح أول مبعوث من قبل إنجلترا في اجتذاب الشاه إلى جانبه ، ووفق في تحقيق رغبات إنجلترا المتمثلة آنذاك في مواجهة زمان شاه الأفغاني والقضاء على النفوذ الفرنسي المتنامي في بلاط الشاه ، وأصدر الشاه أوامره بتعيين الحاج خليل - ملك التجار - ليكون سفيراً لإيران في الهند ، وكلفه بتمهيد الأجواء لتوطيد العلاقات السياسية بين إيران وإنجلترا ، بيد أنه تمهل في السفر إلى الهند بعد وصول الأنباء التي تفيد بدنو وصول السير جون مالكوم - المبعوث الإنجليزي من قبل الحكومة الهندية - إلى بلاط إيران ، وقد وصل الوفد المرافق له - حوالي خمسمائة من الأتباع والخدم - إلى مدينة بوشهر في أوائل عام ١٨٠٠م ومنها اتجه إلى طهران ، وانحصرت مهمته في متابعة الجهود لإقناع الهند من تهديدات زمان شاه ، والعمل على تقليل النفوذ الفرنسي في بلاط إيران ، والسعي لازدهار التجارة الإنجليزية داخل إيران. وبالفعل نجح السير مالكوم في إبرام أول معاهدة سياسية بين إيران وإنجلترا في ٢٧ يناير من عام ١٨٠١م في مقدمة وخمسة بنود ، كالتالي :

البند الأول : إقرار التحالف بين الدولتين إزاء الخطر المحتمل من قبل فرنسا على إيران .

البند الثاني : في حالة إغارة الأفغان على الهند تسحب إيران جيوشها إلى أفغانستان وتقوم باحتلال أراضيها .

البند الثالث : عدم عقد الصلح بين إيران وأفغانستان إلا إذا تعهدت الأخيرة بغض الطرف تماماً عن الهجوم على الهند.

(١) على أكبر بينا : تاريخ سياسي و دبلوماسي إيران ...، ج ١، ص ١٠١، ١٠٢.

البند الرابع : فى حالة اعتداء فرنسا أو أفغانستان على إيران تقوم إنجلترا بتقديم العون العسكرى لإيران بقدر المستطاع ، وإذا ما استدعى الأمر تقوم بإرسال قواتها إلى إيران لصد الهجوم الفرنسى.

البند الخامس : تمنع إيران دخول الفرنسيين إلى أراضيها بكافة الطرق الممكنة.^(١)

وكما يتضح من بنود الاتفاقية السالفة الذكر أن السبب وراء خشية الإنجليز وقلقهم آنذاك هو الفرنسيون الذين كانوا يهددون أمن الحدود الهندية عن طريق الأراضى الأفغانية ، ويمثل هذه الهيئة حقق الإنجليز أهدافهم دون منح أية امتيازات إلى إيران ، وما قدمته من وعود بتقديم العون العسكرى عند الحاجة اقترن بمفردات من قبيل : عند الحاجة ، إذا ما استدعى الأمر ، قدر المستطاع ، والتي يسهل بها التنصل من أية التزامات من جانبها.

وتحقيقاً لهدف السير مالكوم الثالث قام فى الوقت نفسه بعقد معاهدة تجارية مع الحكومة الإيرانية تتألف من مقدمة وخمسة بنود وبندين ملحقين ، يتم فيها تحديد القواعد الخاصة بسفر التجار من دولتهم إلى الدولة الأخرى وإقامتهم فيها وتمتعهم بكافة المزايا والحقوق ، وسمحت الحكومة الإيرانية للتجار الإنجليز والهنود بشراء المنازل وبيعها فى أية مدينة إيرانية ونقل بضائعهم عبر الموانئ الإيرانية مع إعفائهم من الرسوم الجمركية ، كما سمحت للتجار الإنجليز بالاستقرار فى أى ميناء إيرانى دون دفع الضرائب. وفى أعقاب ذلك أصدر فتح على شاه أوامره إلى حكام الولايات وولاية الموانئ بطرد الفرنسيين المقيمين فى الأراضى الإيرانية ، كما أمر الحاج خليل خان - ملك التجار - بالتوجه إلى الهند وإنجلترا بصفته سفيراً لإيران فى البلاط البريطانى.^(٢)

(١) رابرت تجرانت واتسن : تاريخ إيران ، ص ١٢٥.

(٢) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسله قاجاريه ، ص ٢٠.

وتوجه الحاج خليل إلى بومبي ، واستقبله المسئولون الإنجليز هناك باحتفاء بالغ ، وعينوا له حراسة خاصة حول منزله ، إلا أنه قتل أثناء انشغال مرافقيه بالصيد بيد عدد من الهنود الذين أغاروا على منزله وأردوه قتيلاً بعد إطلاق النار عليه . وقدم الحاكم العام للهند - اللورد ولزلى - اعتذاراً للشاه ، وأرسل إليه مبلغاً باهظاً من المال على سبيل الدية ، كما أرسل مبلغاً آخر إلى ورثة الحاج خليل ، وتعهدت شركة الهند الشرقية بإرسال عشرة آلاف روبية إلى الحوزة العلمية بالنجف - موضع دفن الحاج خليل - ومن العجيب أن نرى رد الشاه على موقف مسئولى الهند إزاء مقتل السفير الإيراني فى قوله : " لو أنهم سيعوضوننا بمثل هذه المبالغ الباهظة ، فيمكننا إرسال سفراء آخرين " (١).

وبعد هذا الرد الواهى على مقتل أحد المسئولين الإيرانيين فى الهند ، يكلف الشاه فى عام ١٨٠٣م محمد نبي خان ليحل محل الحاج خليل فى سفارة إيران بالهند ، إلا أنه لم يمكث هناك كثيراً وذلك بسبب اعتداء الروس على القوقاز واحتلال باكو وتهديد ميناء انزلى ، فعندئذ أمر فتح على شاه ميرزا بزرگ قائم مقام - وزير عباس ميرزا ولى العهد - بمقابلة القنصل الإنجليزى فى بغداد - السير هارفورد جونز - وحثه على الاتصال بحكومته وتذكيرها بوجوب تقديم الدعم الفورى لرد الخطر الروسى . وضماً ، هدد المبعوث الإيرانى القنصل الإنجليزى باللجوء إلى فرنسا ما لم توف انجلترا بالتزاماتها تجاه إيران. وورد رد السير هارفورد فى أكتوبر من عام ١٨٠٥م بأن حكومته تبحث فى هذا الأمر ، وأنذر الشاه بعدم الاتصال أو التباحث على أى نحو كان مع الجانب الفرنسى ، ولم يقتنع الشاه بهذا الرد وكلف محمد نبي خان بطلب العون من الحاكم العام للهند إلا أنه قدم المطالب الإنجليزية من حكومة الشاه على النحو التالى :

- ١- التنازل عن حكم هرمز لاجلنرا .
- ٢- بناء الاستحكامات العسكرية لاجلنرا فى بوشهر .

(١) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

٣- ترك موانئ مازنداران للرعايا الإنجليز لممارسة نشاطهم التجاري. (١)

ولم يرتض الشاه قبول هذه المطالب ، وفي يناير عام ١٨٠٧م قام باستدعاء سفيره محمد نبي خان من الهند ، وعينه حاكماً على موانئ الجنوب. (٢) وبعد يأسه من انجلترا مال إلى فرنسا ، وآل الوضع من بعد إلى إبرام معاهدة فينكن اشتاين - كما شاهدنا من قبل - في مايو عام ١٨٠٧م بين الجانبين الإيراني والفرنسي.

وإزاء اعتراض الحكومة الإيرانية على المطالب البريطانية غادر السير جون مالكوم إيران متجهاً إلى الهند ، وأثناء العودة ، قام بتحريض الطوائف الوهابية وطوائف نجد - الذين تم طردهم من الخليج الفارسي من قبل الإيرانيين - ضد الحكومة الإيرانية ، وقامت تلك الطوائف بالفعل بالاعتداء على الأراضي الإيرانية عام ١٨٠٨م ، وبعد دخول مالكوم إلى الهند ألح على الحاكم العام هناك لاتخاذ رد فعل مناسب تجاه إيران ، وقدم اقتراحاته بشأن احتلال جزيرة خارك وحصار موانئ الخليج ، وكادت أن تحظى مقترحاته بالقبول إلا أن الأوضاع في أوروبا حالت دون ذلك. (٣)

وبالتزامن مع تلك الأحداث عازمت الحكومة البريطانية على القيام بنشاط دبلوماسي داخل إيران لما في ذلك من أثر عظيم لتحقيق أهدافها في المنطقة ، ويتضح ذلك من رسالة السفير البريطاني إلى وزير خارجيته بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٠٧م والتي يؤكد فيها على وجوب إرسال وفد إلى إيران تحت إشراف السير هارفورد جونز ، يقول :

"إن جهود جونز لا تفيد فقط في الحيلولة دون تحركات فرنسا ، بل إنها ستكشف لنا أيضاً عن مدى هذه التحركات ، كما أنها ستوضح لنا ما يتم من معاهدات بينها وبين إيران ، أو بين الأخيرة وبين أية دولة أجنبية أخرى

(١) نفسه ، ص ١٥٩.

(٢) على اصغر شميم : إيران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٧٣.

(٣) على أكبر بيضا : تاريخ سياسي و دبلوماسي ايران، ج ١ ، ص ١٤١ ، ١٤٢.

تتحالف معها بهدف الحرب ضدنا ... إن حصولنا على مثل هذه المعلومات الدقيقة سيوضح لنا نوعية الحملات التي سنتم ضد مستعمراتنا في الهند".^(١)

وكان انتخاب السير هارفورد جونز من قبل مسئولى انجلترا لتولى سفارة بريطانيا في إيران صائباً إلى حد بعيد ، فقد أقام فترة في البصرة (من ١٧٨٤ : ١٧٩٤م) ، كما شغل منصب قنصل بريطانيا في بغداد في الفترة من ١٧٩٨ : ١٨٠٦م ، ولديه معلومات غزيرة ومتعمقة في أمور الشرق الأوسط ، وعليه توجه إلى طهران ، ودخل ميناء بوشهر في ١٤ أكتوبر عام ١٨٠٨م ، ثم مثل في حضرة الشاه في ١٧ فبراير ١٨٠٩م وقدم إليه رسائل الملك البريطاني - جورج الثالث - وهداياه الثمينة ، وعرض الهدف من زيارته ألا وهو إبرام اتفاقية مع الحكومة الإيرانية والتعهد بما تعهد به نابليون من قبل. ولما كان الشاه في أمس الحاجة إلى الدعم الأجنبي لدعمه في حروبه ضد روسيا ، ونظراً لياسه من نابليون الذي أشاح بظهره عن الإيرانيين في سبيل الاتفاق مع روسيا ، لم يجد أمامه سوى قبول مقترحات السير هارفورد جونز ، وتم توقيع معاهدة بين الجانبين في ١٩ مارس ١٨٠٩م عُرفت باسم معاهدة مجمل - أي المعاهدة المجمل - في مقدمة وثمانية بنود ، كالتالي :

البند الأول : لما كان تفصيل الشروط وتحديد أهداف الجانبين وتوضيحها منوط بعقد مباحثات عديدة ، فسوف يتم في القريب العاجل ختم هذه الوثيقة الميمونة بخاتم المندوبين الثلاثة الأجلاء - أي صدر إيران الأعظم ميرزا شفيع ، ووزير خارجيتها الحاج محمد حسن خان مستوفى الممالك والمبعوث الإنجليزي السير هارفورد جونز - حتى يتم دعم صرح الصداقة والاتحاد بين الدولتين ، ومن المقرر أن يتم الإعداد لمعاهدة أخرى أكثر تفصيلاً تحوى جميع الأهداف والشروط ويتم العمل بها على الفور من كلا الجانبين.

(١) على أكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران ج ١ ، ص ١٤٢.

البند الثانى : لا يتم التبديل أو التغيير فى بنود هذه المعاهدة ، وإذا ما استلزم الأمر يمكن الإضافة إليها بما يحقق التحالف ويدعم الاتفاق بين الملكين المبجلين زادهما الله ملكاً وسلطاناً ، وبين أولياء عهدهما وأبنائهما وأحفادهما الأمجاد ووزرائهما وأمرائهما وولاة حدودهما أيد الدهر.

البند الثالث : يتعهد أولو الأمر فى إيران بإلغاء أية معاهدات مع أية دولة أوروبية منذ تاريخ هذه المعاهدة ، وألا يسمحوا بعبور أى جيش أوروبى من الحدود الإيرانية إلى مملكة الهند وموانئها.

البند الرابع : فى حالة اعتداء أى جيش أوروبى على إيران يرسل ملك إنجلترا معظم الجند والمعدات الحربية والمال والمدربين بالقدر الذى فيه صلاح الدولتين إلى ملك إيران معظم ، ويستمر فى تقديم الدعم المالى والعسكرى حتى درأ الخطر ، وتسعى الحكومة الإنجليزية لعقد الصلح بين الدولة المعتدية وبين إيران ، وفى حالة فشلها تستمر فى تقديم الدعم إلى إيران طوال فترة الحرب دون أية مشاكل ، وأينما وقع جدال أو نزاع بين إنجلترا والأفغان فى الهند تدعم الحكومة الإيرانية إنجلترا بالجيش اللازم وبالشكل الذى سيتم تحديده فى المعاهدة التفصيلية .

البند الخامس : إذا ما توجهت الجيوش الإنجليزية من سواحل الهند إلى بحر العجم ونزلت فى جزيرة خارك أو فى أى مكان آخر على سواحل عمان دون إذن مسئولى إيران فلا يكون لها الحق فى التدخل أو التصرف بأى وجه من الوجوه ، وتكون تلك الجيوش تحت إمرة المسئولين الإيرانيين من تاريخ هذه المعاهدة داعمة لهم ، ولو لم يرغبوا فيها يوجهوا بها إلى الهند ، وفى المقابل ، يتم إعداد قوة أخرى بالشكل الذى سيتم تحديده فى المعاهدة التفصيلية ، كما يتم إعداد المال والتجهيزات اللازمة .

البند السادس: لو توقف الجيش المذكور في البند السابق في جزيرة خارك أو في أى مكان على سواحل عمان بناء على رغبة مسئولى إيران فيجب التعامل معه بكل الود واللفظ ، وأن تصدر الأوامر إلى الحكام والقائمين على العمل في موانئ فارس بسد احتياجات أفراد الجيش وبيعها إليهم بأسعار معتدلة.

البند السابع : إذا ما نشبت الحرب بين إيران والأفغان فلا دخل لحكومة انجلترا في هذا الشأن ، ولا تقدم أى نوع من الدعم لأى من الطرفين ، لكن يمكنها التدخل للصلح بعد موافقة الطرفين.

البند الثامن : لا يتعامل المسئولون الإيرانيون منذ تاريخ المعاهدة مع أية دولة أوربية بما يتعارض وبنود هذا التحالف أو بما يلحق الضرر بانجلترا على الحدود الهندية. (١)

وكما نلاحظ في بنود هذه المعاهدة أن التزامات إيران تجاه انجلترا كانت محددة وواضحة بما يحقق الأهداف البريطانية ، فقد التزمت إيران بموجب البند الثالث بإلغاء أية معاهدات تمت بينها وبين أية دولة أخرى ، ولا شك أن هدف انجلترا من ذلك هو تلك المعاهدات التى أبرمتها إيران مع فرنسا. كما تعهدت إيران بعدم السماح لمرور أية قوات أجنبية عبر أراضيها نحو الحدود الهندية وموانئها ، وبذلك ضمنت انجلترا الحفاظ على حدود مستعمراتها عبر البوابة الإيرانية ، كما ضمنت دعم إيران لها بالجيش اللازم وفقاً لما يتم تحديده فى اتفاق آخر ، فى حين أنها تنصت من هذا الالتزام تجاه إيران حينما أدمجت عبارة "بالقدر الذى فيه صلاح الدولتين" ، أى بالقدر الذى تراه هى وتحدده من بعد دون أية قيود . كما نحت انجلترا نفسها بعيداً عن المشاكل أو الأزمات المحتمل وقوعها فى إيران حينما ذكرت أن لا شأن لها فى العراك الدائر بين إيران وأفغانستان إلا فى حال إقرار الصلح ، وكأنها كانت ترغب من وراء ذلك أن تقضى كل من الدولتين على الأخرى أو على الأقل تضعف كل منهما الأخرى

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ... ج ٢ ، ص ١١ ، ١٢ .

ويكون المستفيد النهائي من ذلك هو إنجلترا ، وعلى ما شاهدنا جاءت التزامات إنجلترا تجاه إيران عامة دون تحديد وتم إرجاء التفاصيل إلى اتفاقية أخرى.

وبعد هذه الاتفاقية ، صارت العلاقة بين إيران وإنجلترا تتم بشكل مباشر دون وساطة الحكومة الهندية ، وأرسل فتح علي شاه ميرزا أبا الحسن خان الشيرازي ليتولى سفارة إيران في البلاط الإنجليزي ، لكن حكومة الهند أصرت على التواجد في إيران ، وأرسل الحاكم العام للهند - اللورد مينتو -^(١) السير جون مالكوم في مهمة أخرى إلى إيران برفقة وفد عسكري وعدد من المهمات الحربية ، وقدم مالكوم إلى إيران عام ١٨١٠م. وقد وقع مسئولو الحكومة الإيرانية في الحيرة بسبب وجود مبعوثين إنجليزين في إيران ، فأرسل الشاه إلى البلاط البريطاني يستفسر عن أي منهما سيتم التعامل معه بصفته سفيراً لإنجلترا ومسئولاً عن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين ، وأى منهما هو المعترف به من قبل البلاط في لندن . وأرسلت الحكومة البريطانية تؤكد على أن السير هارفورد جونز هو المسئول الأول ، وله السلطات التامة في العلاقات بين طهران ولندن.^(٢)

وعلى ما يبدو أن ثمة توتراً كان في العلاقات بين المبعوثين هارفورد ومالكوم ، لذا عازمت الحكومة البريطانية على إرسال آخر ليكون سفيرها في طهران - السير جور اوزلي -^(٣) وتوجه إلى إيران في يونيو من عام ١٨١٠م ومثل في حضرة الشاه في نوفمبر عام ١٨١١م ، وبعد ثلاثة أشهر من المباحثات بينه وبين المسئولين الإيرانيين تم توقيع معاهدة أخرى بين إيران وإنجلترا في ١٤ مارس ١٨١٢م عرفت باسم عهد نامه مفصل - أى المعاهدة التفصيلية - في اثني عشر بنداً ، كالتالي :

البند الأول : تتعهد الحكومة الإيرانية بإلغاء أية معاهدات بينها وبين أية دولة

(1) Lord Minto.

(٢) على أكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران، ج ١ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(3) Sir Gore Ouseley.

أوربية من تاريخ هذه المعاهدة ، وألا تسمح بمرور الجيوش الأوروبية عبر أراضيها إلى الهند وموانئها ، وإذا ما رغبت تلك الجيوش بالعبور إلى مملكة الهند عن طريق خوارزم أو تترستان أو بخارا أو سمرقند ، يقوم الملك الإيراني قدر إمكانه بالتدخل لدى ملوك تلك المناطق للحيلولة دون تقدم القوة الأجنبية سواء عن طريق التهديد والوعيد ، أو عن طريق اللين والمداراة.

البند الثانى : إذا ما اعتدت دولة أوربية على إيران أو كانت فى طريقها إلى ذلك ، يقوم حاكم الهند بإرسال الجند والعتاد - قدر إمكانه - إلى إيران ، ولو تعذر ذلك يتم تقديم الدعم المادى بقيمة مائتى ألف طومان سنوياً إلى الحكومة الإيرانية لتسديد نفقات الجيش ، ويستمر تقديم هذا الدعم طالما الحرب مستمرة ، ويتولى السفير الإنجليزى فى طهران مهمة الإشراف على إنفاذه فى الوجوه المتفق عليها.

البند الثالث : إذا ما كانت الدولة المعتدية على إيران حليفة ل إنجلترا ، تسعى الأخيرة حثيثاً لعقد الصلح بينهما ، وإذا تعذر ذلك يأمر ملك إنجلترا بتوجه قوة من الهند لدعم إيران ويستمر تقديم الدعم المادى - ٢٠٠ ألف طومان - إلى الحكومة الإيرانية .

البند الرابع : نظراً لقيام الحكومة الإيرانية بدفع رواتب الجند كل ستة أشهر ، فعلى السفير الإنجليزى المبادرة بدفع رواتب الجند المرسلين من قبل إنجلترا فى أسرع وقت ممكن.

البند الخامس : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وإنجلترا تقوم إيران بدعم الأخيرة بمدها بجيش يتم الاتفاق عليه من قبل الحكومة الإنجليزية بالشكل الذى يرتضيه الطرفان.

البند السادس : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وإيران فلا دخل لإنجلترا فى ذلك وتمتنع عن تقديم الدعم لأى من الطرفين ويكون تدخلها فقط من أجل إقرار الصلح بين الجانبين وبموافقتهم.

البند السابع : إذا ما رغب شاه إيران فى إعداد السفن الحربية على سواحل البحر الأحمر يقوم الملك البريطانى بمده بالعمالة اللازمة والمدربين المتخصصين بالشكل الذى يتفق عليه السفير الإنجليزى والحكومة البريطانية.

البند الثامن : فى حالة لجوء أحد المتمردين فى إيران إلى بريطانيا يتم طرده فوراً بمجرد طلب المسؤولين الإيرانيين ، وفى حالة الإبلاغ عنه مسبقاً يتم منعه من دخول الأراضى البريطانية واعتقاله على الحدود وإرساله إلى إيران.

البند التاسع : إذا ما مست حاجة إيران إلى الدعم فى بحر العجم يقوم المسؤولون الإنجليز بتقديم السفن الحربية والجند قدر الإمكان على أن يتم عبورهم وتنقلهم وفقاً لسماح الحكومة الإيرانية لهم.

البند العاشر : تقوم الحكومة البريطانية بدفع مستحقات عمالها ومدربيها العسكريين فى إيران ، ولكن إذا ما رغب شاه إيران فى أن يشملهم العطف الملكى فيتم دفع رواتبهم من قبل الحكومة الإيرانية - بلغت رواتبهم ١٤,٣٧٨ طومان - من حصة الدعم المالى المقدم من إنجلترا ، وإذا ما أبدى أحدهم تقصيراً يتم طرده على الفور من الخدمة فى الحكومة الإيرانية بعد إطلاع السفير الإنجليزى.

البند الحادى عشر: يتم العمل ببنود هذه المعاهدة أبد الدهر بين ولاية العهد فى كل من البلدين.

البند الثانى عشر : يتم مؤازرة كل دولة للأخرى ، وإذا ما حدث تمرد داخل إيران فلا دخل لانجلترا إلا إذا أبدى الشاه ذلك ، ولا تتصاع وراء رغبة المتمردين فى الدخول تحت طاعتها.^(١)

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى إيران .. ج ٢ ، ١٤ : ١٨ .

ولم تقل نوايا بريطانيا الاستعمارية في هذه المعاهدة عن سابقتها ، وما هو جدير بالملاحظة هنا هو خشية انجلترا من التحالف الذى تم بين روسيا وفرنسا ومحاولات الأولى فى التقدم نحو آسيا الوسطى واقترباها من الحدود الغربية للهند ، لذا رغبت فى حث ولاية تلك المناطق على التصدى للروس عن طريق الوساطة الإيرانية.

كما أن المبلغ الذى اقترحتة انجلترا لدعم الجيش الإيراني يمنحها حق الإشراف على نفقات الجيش الإيراني وقت الحرب ، وكما شاهدنا من قبل ، لم تقدم انجلترا هذا الدعم المالى قط إلى الحكومة الإيرانية ، وكان الغرض الحقيقى لها هو حث الإيرانيين على الحرب ضد روسيا حتى تخور قواها ولا تتمكن من مجابهتها فى آسيا . والأمر الذى يثير الريبة فى هذا الموضوع أنهم اشترطوا إشراف السفير الإنجليزي على إنفاق هذا المبلغ ولم يضعوه تحت إمرة الحكومة الإيرانية حتى لا تنفقه فى أى وجه آخر.

ومما نلاحظه فى بنود هذه الاتفاقية كذلك دخول الصكريين الإنجليزي فى خدمة الجيش الإيراني ، وصرف رواتبهم من المساعدات المقدمة من قبل انجلترا.

وأمر آخر كان أكثر إلزاماً على إيران لم يرد ذكره فى المعاهدة السابقة ألا وهو دعم إيران لانجلترا فى حالة نزاع الأخيرة مع أفغانستان فى حين تمتنع انجلترا عن هذه المساندة إذا ما دار النزاع بين إيران وأفغانستان ، وكأنها أرادت بذلك أن تكتفى بالمشاهدة حتى يتم إضعاف الطرفين المتنازعين أو أحدهما ، وفى الحالتين تكون هى المستفيد الأول والأخير. والأمر الجديد الآخر فى هذه المعاهدة هو إلزام ولاية العهد فى كل من البلدين ببنود الاتفاقية ، وكان هدف انجلترا من وراء ذلك هو إلزام ولى العهد - عباس ميرزا - بإظهار العداء لروسيا وعدم الدخول معها فى حالة من الوفاق على أى نحو كان.

كما وفق السير جور اوزلى كذلك فى الوساطة لإبرام معاهدة الصلح بين إيران وروسيا بما يحقق أهداف انجلترا السياسية والاستعمارية فى ١٢ أكتوبر

عام ١٨١٣م - معاهدة گلستان - وبذلك زال الخطر الروسى ، ولكن كان على انجلترا أن تهدأ من جانب أفغانستان لذا أقدمت على إبرام معاهدة ثالثة بينها وبين إيران فى ٢٥ نوفمبر ١٨١٤م فى أحد عشر بنداً كالتالى :

البند الأول : تتعهد الحكومة الإيرانية بإلغاء أية معاهدات أو التزامات مع أية دولة أوروبية فى حالة عداء مع انجلترا منذ تاريخ هذه المعاهدة ، وألا تسمح بدخول قوات أى من هذه الدول فى أراضيها بغية الهجوم على الهند ، وإذا ما رغبت تلك الدول فى العبور إلى الهند عن طريق خوارزم أو تارستان أو بخارا أو سمرقند يقوم الشاه الإيراني بالحيلولة دون ذلك عن طريق التهديد والوعيد أو باستخدام اللين والمدارة.

البند الثانى : يتم العمل ببند هذه الاتفاقية أبد الدهر ، ويعمل بها مع ولاية العهد فى كل من البلدين ، ويتعهد ملك انجلترا بعدم التدخل إذا ما وقع نزاع داخلى بين الأمراء أو القادة إلا بطلب من الشاه ، وإذا ما تنازل أحد المتمردين عن إحدى المناطق إلى انجلترا تبنى اعتراضها على الفور ولا دخل لها بممتلكات إيران.

البند الثالث : تقوم كل من الدولتين بدعم الأخرى فى حالة الحرب ما لم تكن هى السبابة فى العداء ، وسوف يتم تعيين الأراضي المتعلقة بكل من إيران وروسيا وفقاً لما يرتضيه مندوبو إيران وانجلترا وروسيا من بعد .

البند الرابع : يتم دفع المبلغ المتفق عليه لدعم الجيش الإيراني - ٢٠٠ ألف طومان - فى حالة نشوب الحرب على الأراضي الإيرانية ، ويتم إنفاقه تحت إشراف السفير الإنجليزي ، أما إذا بدأت إيران الحرب ضد دولة أخرى فى خارج أراضيها فلن يتم دفع المبلغ المذكور.

البند الخامس : إذا ما رغبت إيران فى استقدام الاستشاريين من الخارج ، فلها الحق فى استقدامهم من أية دولة أوروبية ليست فى حال نزاع مع الحكومة البريطانية.

البند السادس : إذا ما وقع نزاع بين إيران وبين دولة أوروبية حليفة لاجلئرا تسعى الأخيرة للصلح بينهما ، وإذا فشلت في ذلك يقدم ملك انجلئرا المدد اللازم من الجند والعتاد من الهند إلى إيران مع تقديم مبلغ الإعانة لتسديد نفقات الجند حتى انتهاء الحرب.

البند السابع : نظراً لقيام الحكومة الإيرانية بدفع رواتب الجند كل ستة أشهر ، فقد تقرر أن يتم دفع رواتب الجند الإنجليز عن طريق السفير الإنجليزى بشكل فوري.

البند الثامن : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وانجلئرا تقدم إيران الجيش اللازم إلى انجلئرا وتقوم الأخيرة بتسديد نفقاته.

البند التاسع : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وإيران فلا دخل للحكومة الإنجليزية في ذلك ولا تتدخل إلا للصلح بعد موافقة الطرفين.

البند العاشر : في حالة لجوء أحد المتمردين الإيرانيين إلى انجلئرا يتم طرده منها على الفور عند طلب الحكومة الإيرانية ، وإذا ما تم التبليغ عنه مسبقاً يتم اعتقاله من على الحدود وإرساله إلى إيران.

البند الحادى عشر : إذا مست حاجة إيران للدعم في بحر العجم تقدم الحكومة الإنجليزية السفن الحربية والجند قدر المستطاع، وترسو تلك السفن في المناطق التى يسمح بها المسئولون الإيرانيون فقط. (١)

ووقع على هذه الاتفاقية عن الجانب الإيراني الصدر الأعظم ميرزا شفيع، وميرزا برزگ قائم مقام وميرزا عبد الوهاب نشاط معتمد الدولة منشئ الممالك ، وعن الجانب الإنجليزى مستر هنرى آليس^(٢) الذى تولى سفارة انجلئرا في إيران في نفس العام . ونلاحظ أن البنود التى شكلت هذه الاتفاقية هى نفسها التى وردت في المعاهدة السابقة لكن ثمة أمور تمت إضافتها من

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

(2) Sir Henry Ellis.

قبيل إيراد اسم روسيا صراحة في البند الثالث ، ورغبت إنجلترا بذلك أن تقصر بأحقيتها في التدخل في الخلاف القائم بين روسيا وإيران ، وسلبت حق التفاوض مع الروس من إيران . كما نرى تعهد إيران بعدم استقدام أى مستشار من دولة معادية لانجلترا ، وفي هذا ما يوضح مدى سيطرة الجانب الإنجليزى على النظام الإيرانى .

ورغم تعهدات بريطانيا إزاء إيران - فى المعاهدات الثلاث السابقة - بدعمها مادياً وعسكرياً فى مواجهة أى خطر أجنبى ، وقيامها بدور الوسيط بينها وبين روسيا ، إلا أنها لم تكن جادة بالقدر المطلوب ، وكانت تميل فى الغالب إلى إضعاف إيران فى أكثر من جبهة حتى لا تشكل خطراً لها على الحدود الهندية . وتعهدت خلال الاتفاقيات السابقة أن تكون تعهدات الجانب الإيرانى واضحة محددة قابلة للتنفيذ تتفق ونواياها السياسية وأطماعها الاستعمارية ، أما التزامات الجانب البريطانى فجاءت تحمل أحداثاً محتملة ، وتمكن إنجلترا من التنصل من تنفيذها وقتما اقتضت مصلحتها ، وبدا ذلك جلياً - كما رأينا سالفاً - حينما امتنعت إنجلترا عن تقديم العون إلى إيران أثناء حروب المرحلة الثانية ضد روسيا ، بل وفرضت على إيران حكم سفيرها - السير جور اوزلى - فى إبرام الصلح بين إيران وروسيا بما يلحق الضرر بالمصالح الإيرانية ، كما أنها - وعلى عكس ما تعهدت به - لم تلتزم بحيادها بشأن أفغانستان ، ومنعت البلاط القاجارى بشتى الطرق من التدخل فى أمور هراة وقندهار كما سنرى فى المبحث التالى .

اطبحت الثاني

قضية هراة وأفغانستان

قضیه هراة و أفغانستان

كانت قضية هراة وأفغانستان من القضايا الشائكة بين حكومتى إيران و انجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر ، وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذه القضية رأيت من الضروري الإشارة إلى مكانة هراة وأهميتها الاستراتيجية.

تقع مدينة هراة على الطريق المؤدى إلى بلاد الهند ، وهى نقطة تقاطع مهمة بين الطرق الرئيسية لآسيا الوسطى . وقد نالت اهتمام انجلترا باعتبارها مفتاح الهند ، كما حظيت باهتمام الإيرانيين الذين كانوا يعدونها العاصمة الحقيقية لخراسان ، كما كانت فى أنظارهم مهد الفنون لخروج اثنين من كبار المبدعين فى إيران من هذه المنطقة ، وهما : كمال الدين بهزاد - الرسام الشهير ، وك فى أواسط النصف الثانى من القرن التاسع عشر - وعبد الرحمن الجامى - الشاعر والعالم والمتصوف المعروف الذى عاش فى الفترة من ٨١٧ : ٨٩٧ هـ - وظل الإيرانيون ينظرون إليها نظرة إجلال ، وسعوا دوماً لتحقيق الغلبة عليها والإقامة فيها ، لذا نرى معظم قاطنيها من أصل إيراني.^(١)

هذا وقد وقعت هراة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية منذ فترة حكم الشاه إسماعيل الصفوى (١٥٠٢ : ١٥٢٤م) إلا أنها نالت استقلالها بعد انقراض الدولة الصفوية (١٧٣٥م) ثم استردها نادر شاه الأفشارى (١٧٣٥م). وبعد وفاته دخلت تحت سيطرة أحمد شاه الإبدالى الذى أقام حكومة مستقلة فى أفغانستان ، وفى عام ١٧٧٣م ، انهارت وحدة أفغانستان السياسية ، واستقل كل حاكم بجزء منها ، وفى عهد محمد شاه القاجارى (١٨٣٤ : ١٨٤٨م) حكم

(١) منصوره اتحاديه (نظام ما فى) : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، انتشارات آگاه،

چاپ اول ، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى ، ص ٥٦.

- پيتر أوري : تاريخ معاصر ايران از تاسيس انقراض سلسله قاجاريه ، ترجمه

محمد رفيعى مهر آبادى ، چاپ اول ، تهران ١٣٦٣ ش ، ج ١ ، ص ٨٩.

محمد سوزاني على هراة ثم آلت من بعده إلى ابنه كامران ميرزا. (١)

وقد سعى الإنجليز دوماً لاستقلال هراة عن إيران حتى لا تتمكن الأخيرة من السيطرة على مناطق أفغانستان الأخرى خاصة في ظل التقارب الإيراني الروسي الذي يفضي بدوره إلى اقتراب روسيا من الحدود الهندية ، وعليه تفاقم الصراع بين إيران وبريطانيا حول هراة ، ولعرض هذه القضية كان لزاماً علينا أن نتناولها من خلال أربعة محاور :

- ١- العلاقات الإيرانية - الإنجليزية - الروسية.
- ٢- هجوم القوات الإيرانية على هراة.
- ٣- إقرار الصلح بين الجانبين الإيراني - الإنجليزي ونتائجه.
- ٤- هجوم القوات الإيرانية على هراة للمرة الثانية.

أولاً : العلاقات الإيرانية - الإنجليزية - الروسية

ذكرنا في المبحث السابق (٢) أن السياسة الإنجليزية قد ضغطوا على فتح على شاه - أثناء عقد معاهدة تركمانچاي - لإلغاء أحد بنود اتفاقية عام ١٨١٢م المبرمة بين إيران وانجلترا والتي تلتزم الأخيرة بمقتضاها بتقديم العون المادي إلى إيران - ٢٠٠ ألف طومان سنوياً - ودعمها عسكرياً أثناء صراعها مع دولة أخرى ، وبالفعل تم تعديل بندين من بنود الاتفاقية المذكورة بما يحقق تنصل انجلترا من الوفاء بعهداها إذا ما تراءى لها ذلك واشترطت في الاتفاقية المبرمة عام ١٨١٤م ألا تكون إيران هي البادئة بالحرب (٣) ، ومنذ ذلك الحين تعكر صفو العلاقات بين البلدين ، وساء ظن الإيرانيين تجاه الإنجليز. وواقع الأمر ، أن سياسة انجلترا في بدايات القرن التاسع عشر كانت تقوم على وجوب احتلال إيران لأفغانستان لتحقيق أمن الإمبراطورية الهندية ، وأرسلت مبعوثيها إلى فتح على شاه غير مرة لتحقيق هذا الغرض (٤) بيد أن هذه

(١) منصوره اتحاديه : گوشه های از روابط خارجی ایران ، ص ٧٩.

(٢) انظر ص ٣٤.

(٣) انظر ص ٤٧ ، المبدأ الثالث .

(٤) انظر ص ٣٥ .

السياسة تبدلت بعد إبرام معاهدة تركمانچاي بين إيران وروسيا عام ١٨٢٨م، حيث زادت مخاوف الإنجليز من بندها الحادي عشر الذي ينص على أحقية روسيا في إقامة القنصليات وإرسال الممثلين التجاريين في شتى أرجاء إيران أو في أية منطقة تقع تحت النفوذ الإيراني، وعليه سيحق للروس تعيين قنصلا وممثلاً تجارياً لهم في هراة إذا ما وقعت تحت النفوذ الإيراني وبذلك يقتربون أكثر من بلاد الهند، لذا بذل الساسة الإنجليز آنذاك قصارى جهدهم لإثناء الجانب الإيراني عن الهجوم على هراة، في الوقت نفسه كانت روسيا تقترب أكثر من البلاط الإيراني وتحث الشاه على احتلال هراة، وبناء على ذلك أمر عباس ميرزا - ولي العهد - كامران ميرزا - حاكم هراة - بدفع الجزية إلى الحكومة الإيرانية وحينما امتنع، أمر ابنه - محمد ميرزا - بحصار هراة، إلا أن القدر لم يمهل ولي العهد لتحقيق مراده، ووصلت الأنباء تفيد بوفااته في ١٥ أكتوبر ١٨٢٣م، فاتصرف محمد ميرزا عن حصار المدينة وتم استدعاؤه إلى طهران ليتولى ولاية العهد. ^(١) وفي العام التالي تولى حكم إيران ^(٢).

(١) على أكبر بينا : تاريخ سياسي و دبلوماسي ايران ... ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) توفي فتح علي شاه في ٢٣ أكتوبر ١٨٣٤م وتم إبلاغ السفير الإنجليزي هنري ليندس/ Henry Lindssy نبأ وفاته في السابع من نوفمبر من نفس العام وبعدها بثلاثة أيام توجه السفير الإنجليزي من تبريز إلى طهران على رأس قوة للقضاء على مناوئي الشاه الجديد، وفي الحادي والعشرين من ديسمبر دخل محمد ميرزا طهران وتم تنويجه في الحادي والثلاثين من نفس الشهر، وبعد اعتقاله مدة الحكم بأربعة أشهر أرسل السفير الإنجليزي تقريراً إلى وزير خارجيته في الخامس من مايو عام ١٨٣٥م يقول فيه :

" تم تهنة محمد شاه بتولية العرش من قبل سفيرى روسيا واتجلترا وتم الاتفاق معه على : ١ - لا يحق للشاه اختيار خليفة له دون استشارة السفيرين الروسى والإنجليزى .

٢ - وجوب موافقة سان بطرسبرج ولندن على قرارات وزارة الخارجية الإيرانية .

٣ - تعهد السفير الروسى بدفع نفقات الجيش الإيراني طالما كان الوضع المالى متازماً .

٤ - تعيين قنصلا روسيا في مدينة الرشت ..

٥ - موافقة السفير الروسى على الوساطة لدى سلطان بغداد .

٦ - موافقة المسئولين الإنجليز على استقرار قوة عسكرية في طهران لحراسة الخزانة والشاه .

- انظر : أ - رايرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٦٤ .

ب - على أكبر بينا : تاريخ سياسي و دبلوماسي ايران از معاهدة تركمانچاي

تا عهد نامه صلح پاریس ، انتشارات دانشگاه تهران ، تهران ١٣٤٨ ،

ج ٢ ، ص ١٦ .

وتابعت روسيا جهودها في حثه على إرسال قوة إلى نواحي هريود - وسط هراة - التي تنتهي جنوبا بمن كابل وقندهار وما وراء النهر. ^(١)

ونظرا لمعرفة الساسة الإنجليز بنوايا روسيا ، وتبواهم بإمكانية محاولة إيران استعادة سيادتها على المناطق الشمالية في أفغانستان ، حاولوا اجتذاب حاكم كابل - دوست محمد خان - إلى جانبهم ، ووجه الحاكم العام للهند - اللورد أوكلند ^(٢) - إليه بوفد تجارى فى عام ١٨٣٦م وطُلب منه دعم انجلترا للسيطرة على پيشاور وهراة على أن تتعهد الحكومة الإنجليزية فى الهند بإمارته على كابل بشكل رسمى ، لكن حاكم كابل اشترط التسلط على المناطق الواقعة تحت إمرة رابخيت سنگه - حاكم لاهور - فرفضت الحكومة البريطانية ، وبذلك أحبطت محاولة التقارب بين انجلترا ودوست محمد خان. ^(٣)

أثناء ذلك ظن القيصر الروسى - نيكولا الأول - لقاء محمد شاه أكثر من مرة ، فأرسل الشاه ابنه الذى لم يتعد الثمانية أعوام - ناصر الدين ميرزا - وبصحبه كل من ميرزا محمد خان أمير نظام زنگنه ، وميرزا تقى خان وزير نظام ، وأحد رجال الدين ، وعدد من الأعيان ورجال البلاط إلى القيصر الروسى فى إيروان عام ١٨٣٧م ، واستقبلهم القيصر بحفاوة بالغة ووعدهم بتقديم الدعم اللازم فى حال الهجوم على هراة وكابل. ^(٤)

ويرجع إصرار روسيا للضغط على الشاه ومحاولة إقناعه بالتوجه صوب أفغانستان إلى أمرين ، أولهما : انشغال البلاط الإيراني بمنطقة شرق إيران ، وبالتالي صرف أنظاره عن الولايات الشمالية المحتلة من قبل روسيا. والآخر : رغبة روسيا فى جذب انتباه الإنجليز إلى مسائل أخرى تهدد أمن الهند

(١) بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران از تاسيس تا انقراض سلسله قاجاريه ، ج ١ ، ص ١٠٧.

(2) Lord Auckland.

(٣) على اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٣٩ ، ١٤٠.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١.

حتى لا يلتفتون إلى سياسة الروس التوسعية في آسيا الوسطى. وكان مسئولو روسيا يدركون أنه في حال استيلاء إيران على هراة ستتمكن من بعد من الاستيلاء على كابل وقندهار بسهولة ، وحينئذ إما أن تلزم انجلترا سياسة الحياد إزاء هذا الإجراء فيتعرض أمن مستعمراتها في الهند للخطر ويتنامى النفوذ الروسى على الحدود الهندية. وإما أنها ستقوم بالدفاع عن هراة لتحقيق استقلال أفغانستان ، وبذلك تثير المشاعر الوطنية لدى الإيرانيين ضدها ، وتكون روسيا هي المستفيدة في الحالتين.

أثناء ذلك تابعت انجلترا جهودها الرامية إلى عدم تطلع إيران للاستيلاء على هراة ، وقام مسئولوها بحث كامران ميرزا - حاكم هراة - على مراسلة الشاه وإبداء الندم على سلوكه السابق ، إلا أن حاشية الشاه عدوا هذا من قبيل الحيل المستخدمة لمنع سحب الجيوش الإيرانية إلى هراة ، فلجأ الإنجليز إلى حيلة أخرى ، واستخدموا هذه المرة اللهياري خان آصف الدولة - حاكم خراسان وخال الشاه وكان موالياً لهم - لإسداء النصح للشاه ومنعه من التوجه صوب هراة ، إلا أن حيلتهم باءت هذه المرة أيضاً بالفشل. (١)

واستناداً على البند التاسع من معاهدة عام ١٨١٤م بين إيران وانجلترا، والذي ينص على عدم تدخل انجلترا أثناء نشوب الحرب بين إيران وأفغانستان إلا إذا طلب الطرفان الوساطة ، اعتقدت الحكومة الإيرانية أن انجلترا قد اعترفت بحق إيران في أفغانستان ، بينما فسره الإنجليز على أنه يدل دلالة واضحة على اعتراف إيران باستقلال أفغانستان . أثناء ذلك ، قدم كامران ميرزا الذريعة للشاه للهجوم على هراة مرتين ، أولهما : حينما تعدى بالقتل على الإيرانيين المقيمين في منطقة نفوذه وتهديده بطرد عدداً آخر منهم من المدينة. وذاع آنذاك أن ثمة مؤامرة تدبر ضده في هراة ، وأن الإيرانيين هناك عزموا على رفع راية التمرد بمجرد دخول القوات الإيرانية إلى المدينة . أما المرة الثانية حينما هاجم سيستان التي كانت آنذاك جزءاً من الأراضي الإيرانية. (٢)

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٢٧٩ : ٢٨١ .

(٢) رابرت گرانث واتسن : تاريخ ايران ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

وبذلك هيا كامران ميرزا المجلد لهجوم الشاه على هراة وقرض السيادة الإيرانية عليها ، وحذر الساسة الإنجليز من مغبة الهجوم الإيراني على هراة ، وتذرت الحكومة الإيرانية بالحفاظ على أمن خراسان ، وإنقاذ شيعة هراة من سنوك حاكمها المشين تجاههم ، واستندت على ما لديها من وثائق وخرائط قديمة تثبت أن هراة جزءاً من خراسان.^(١)

ولم ييأس المسئولون الإنجليز ، وحاولوا منع إيران من الهجوم على هراة بشتى الطرق ، ولكي يلفتوا انتباه الإيرانيين إلى مسائل أخرى قاموا بالعمل على بث الثورات والقلق في أرجاء إيران وساهموا في ظهور آقاخان محلاتي في كرمان ، وحث العثمانيين على قتل الإيرانيين والإغارة عليهم في المحمرة وإلحاق الأذى بهم في الأماكن المقدسة ، كما حثوا كامران ميرزا على التردد إلى الشاه فأرسل مندوباً عنه - فتح محمد خان - ليقدم اقتراحاً إلى الحكومة الإيرانية بإبرام معاهدة للصلح ، وكان ذلك في حضور السفير الإنجليزي - مكينيل^(٢) - وتضمن اقتراح الصلح البنود التالية :

- ١- يتعهد حاكم هراة بالتخلى عن سلوكه العدائى ، وعدم الاعتداء على الأراضي الإيرانية ، وعدم أسر الرعايا الإيرانيين وبيعهم.
- ٢- يتعهد حاكم هراة بمد يد العون إلى الشاه في حال هجوم الأخير على تركستان.
- ٣- يتعهد حاكم هراة بدفع الخراج السنوى إلى الشاه.
- ٤- يتعهد حاكم هراة بحماية طرق التجارة المؤدية إلى هراة ونواحيها.
- ٥- يتعهد حاكم هراة بتقديم اثنين من أقاربه كرهائن للبقاء في مشهد لمدة عامين ، وإذا ما التزم أمراء هراة بتعهداتهم يعودان إلى هراة بعد انقضاء المهلة المحددة وإلا تم اعتقالهما.
- ٦- إقامة أحد المندوبين عن كامران ميرزا في بلاط الشاه ، ويكون تنفيذ

(١) منصوره اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٨١ : ٨٣ .
(2) Sir John Macneill.

الالتزامات السابقة من قبل كامران ميرزا منوطاً بقيام إيران بما يلي:

- ١- معاملة الشاه كامران ميرزا بكل الود والاحترام .
- ٢- لا دخل لحكومة إيران بتعيين خليفة كامران ميرزا ، وعنيها الالتزام بما تعهدت به مع الخليفة الجديد.
- ٣- يتعهد الشاه بعدم سحب جيوشه إلى المناطق الواقعة تحت إمرة كامران ميرزا ، وكذلك بعدم أسر أتباعه ، وعدم التدخل في شئون هراة الداخلية.
- ٤- تقوم حكومة إنجلترا بدور الوسيط بين الطرفين وحث كل منهما على تنفيذ التزاماته. (١)

وبالطبع أدرك مسئولو إيران أن الموافقة على مثل هذه الاقتراحات تعني الاعتراف الصريح والرسمي من قبل إيران باستقلال هراة ، وأنها خطوة في سبيل تحقيق الأهداف البريطانية ، وحال نفوذ المسؤولين الروس في البلاط الإيراني دون تنفيذ هذه الاتفاقية وتوقيعها، وأصدر الشاه قراره وأمر جيوشه بالتوجه لاحتلال هراة في صيف عام ١٨٣٦م.

(١) علي أكبر بينا : تاريخ سياسي و دبلوماسي إيران ... ، ج ٢، ص ٥١ ، ٥٢.

ثانياً : هجوم القوات الإيرانية على هراة

قبل أن تتحرك قوات الشاه إلى هراة ، قام الإنجليز بإطلاق سراح شجاع الملك - المحبوس في الهند ، وكان من ألد أعداء دوست محمد خان أمير كابل - مما أوقع الخشية في قلب دوست محمد خان فأرسل إلى الشاه يقترح عليه الاتحاد ضد كامران ميرزا - حاكم هراة - وتقسيم المنطقة الواقعة تحت نفوذه بينهما. وعلى الفور ، أطلع السفير الإنجليزي في طهران - مكثيل - وزير خارجيته - بالمرستون ^(١) - بالأمر في ٢٠ فبراير ١٨٣٧م في تقرير يقول فيه: " عقدت الحكومة الإيرانية اتحاداً مع دوست محمد خان الذي تعهد بإرسال ابنه إلى البلاط الإيراني وتقديم ثلاثة آلاف جواد إلى إيران". ^(٢)

وكان هذا هو العرض الأول من قبل أحد أمراء أفغانستان لمؤازرة الشاه وحثه على الهجوم على هراة ، ثم تلاه عرض آخر من قبل روسيا التي أيدته في اتخاذ مثل هذه الخطوة ، فقد قدم الجنرال ويتكوفيتش ^(٣) - إلى معسكر القوات الإيرانية وعرض على الشاه تحرك الجيوش الروسية إلى استر آباد لدعم الجيوش الإيرانية ومساندتها له في احتلال هراة. ^(٤)

وقوى ذلك من رغبة الشاه في تنفيذ قراره بشكل عملي ، وتقدمت قواته حتى دخلت غوريان في ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦م ، ثم توجهت لاحتلال هراة . ونظراً لموقع المدينة الجغرافي وضعف المدفعية الإيرانية وافتقاد وسائل التدمير ، أمر الصدر الأعظم - ميرزا آقاسي - بحصار المدينة من ثلاث جهات فقط وترك منفذاً لخروج المتضررين من الحصار ، معتقداً أنه بذلك سيضعف من القوة الدفاعية للمدينة في أسرع وقت. ^(٥)

(1) Lord Palmerston.

(٢) على أكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران ... ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، ٥٧.

(3) Capitan Witkewitch.

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٢.

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣.

أثناء ذلك كان السفير الإنجليزي يجرى اتصالاته سرّاً بكامران ميرزا - حاكم هراة - ووعده بتقديم العون المادى والمعنوى من قبل الحكومة الهندية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية ، كما أرسل إليه عدداً من الضباط والمهندسين الإنجليز - تحت إشراف الميجور بوتينجر^(١) - لإحكام حصون المدينة وحث الأفغان على المقاومة. ^(٢)

ثم توجه إلى معسكر الشاه وطلب منه التدخل لعقد الصلح بينه وبين كامران ميرزا بما يحقق أهداف الشاه. ^(٣)

وفى مارس ١٨٣٨م دخل مكنيل هراة وفى معيته مهدى خان قره باغى - أحد المسؤولين الإيرانيين - وأربعة من الفرسان ، وبمجرد دخوله المدينة نقض وعده للشاه ، وأفصح عن نواياه الحقيقية ، وجعل يحث كامران ميرزا على عدم الاستسلام وضرورة المقاومة ضد القوات الإيرانية ، كما قدم إليه وإلى وزيره - يار محمد خان المسئول عن الدفاع عن المدينة - عشرة آلاف طومان ، وأوصاهما بضبط النفس لمدة شهرين آخرين حتى وصول السفن الحربية الإنجليزية من ساحل عمان كى يبدأ القتال ضد الإيرانيين وتنشب الثورة فى فارس. ^(٤)

ولخداع الشاه تظاهر مكنيل بالتفاوض مع حاكم هراة وعاد إلى معسكر الشاه ومعه بنود اقتراح معاهدة الصلح بين الجانبين ، كالتالى :

- ١- وجوب سيطرة القوات الإيرانية على هراة.
- ٢- دفع حاكم هراة الجزية سنوياً إلى إيران.
- ٣- تخلى كامران ميرزا عن لقب " پادشاهى " ، ومثول قائده - يار محمد خان -

(I) Major Pottinger.

- (٢) على اصغر شميم : ایران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٤٢.
- (٣) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤.
- (٤) خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، شركت سها مى چانجانهٔ فردوسى ، تهران ١٣٤٦ ش ، جلد دوم ، ص ٦٨.

فى معسكر الشاه. (١)

إلا أن الشاه رفض مبدأ المصالحة ، لكنه أبدى الموافقة من بعد شريطة أن يتعهد السفير الإنجليزى بضمان تنفيذ تلك الشروط من قبل كامران . أثناء ذلك قدم السفير الروسى - الكونت سيمونيتش^(٢) - إلى معسكر الشاه وأوصاه باستمرار حصار هراة ووعده بتقديم العون المادى والعسكرى وترك فى معيته القائد الروسى بلارنبرج . (٣)

ويذكر خان ملك ساساتى أن المسئول الإيرانى - مهدي خان قره باغى الذى رافق مكنيل فى مهمته فى هراة - قد أطلع الشاه على فحوى الحديث الذى دار بين السفير الإنجليزى وكامران ميرزا ووزيره فى هراة وهذا ما حث الشاه على طرد السفير الإنجليزى من المعسكر ، وتوجه الأخير إلى الأراضى العثمانية عن طريق آذربايجان. (٤)

لكن بملاحظة الأحداث التالية على عودة مكنيل من هراة نجد أن ما تم ذكره لم يكن هو السبب وراء مغادرة السفير الإنجليزى معسكر الشاه ، فقد كان من مصلحته ملاحظة الشاه وكسب المزيد من الوقت حتى وصول السفن الحربية الإنجليزية إلى المنطقة ، وعليه كان الميجور بوتنجر يعمل من الداخل حيث يعد أسباب الدفاع عن هراة وإحكام حصونها ، بينما يقوم مكنيل باستخدام مساعيه الدبلوماسية خارج هراة للحيلولة دون توفيق القوات الإيرانية فى الوصول إلى هدفها . وحاول أكثر من مرة إقرار الصلح بين الشاه وبين كامران ميرزا على أن يتم رفع الحصار عن هراة بعد توقيع معاهدة الصلح بعشرة أيام على الأقصى، وانتظر الرد على اقتراحه ، فرد عليه الصدر الأعظم بأنه فى حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع مسئولى الدولة وقادتها ، ووعده باختيار أحد

(١) رابرت واتسن : تاريخ إيران ... ، ص ٢٨٤ .

(2) Count Simonitch.

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٤) سياستگران دوره قاجار ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

المسؤولين ليرافقته في تلك المهمة. وطالت فترة الانتظار دون اتخاذ أي إجراء عملي ، وحينما استفسر مكنيل عن الأسباب جاءه الرد بأن " الجيش قد تكبد نفقات باهظة في حصاره لمدينة هراة وبُنِغت خسائر إيران حوالى مليون ونصف ليرة إنجليزية ، وعلى حكومة بريطانيا تعويضها عن تلك الخسائر. (١)

إلا أن السفير الإنجليزي رفض ذلك وأصر على لقاء الشاه وتباحث معه بشأن استمرار الحصار ، مذكراً إياه بأن هذا من عمله سيفضى إلى تكدس العلاقات بين إيران وبريطانيا ، فأبدى الشاه استعداده لقبول معاهدة الصلح شريطة أن تقدم له الحكومة البريطانية مبلغاً من المال على سبيل المعونة ، وأن يرسل مكنيل إليه برسالة يوضح من خلالها اعتراض الحكومة البريطانية على احتلال هراة كي يحفظ ماء وجهه أمام شعبه عند تراجعهم عن احتلال هراة. وأرسل السفير الإنجليزي رسالة الاعتراض ، إلا أنه رفض تقديم المعونة ، فأرسل الشاه إليه يحذره بأن أعماله تلك تعتبر تدخلاً في شئون إيران وتعدياً على استقلالها. (٢)

وحينما ضاق السفير الإنجليزي بتردد الشاه ومسئولييه غادر المعسكر معترضاً ومهدداً واتجه إلى طهران للتوجه منها إلى الأراضي العثمانية ، وكان ذلك في ٧ يونيو ١٨٣٨م. وفي شاهرود وصلت إليه الأوامر من قبل حكومته ببلاغ الشاه ومسئولييه اعتراض الحكومة البريطانية الرسمى على ضم هراة إلى الأراضي الإيرانية وأنها تعتبر ذلك بمثابة إعلان العداء ضدها. (٣)

وعلى الجانب الآخر ، ومع استحكام الحصار حول مدينة هراة، اشتدت ظلومات حكامها - وبخاصة يار محمد خان - تجاه الشيعة فيها ، وحدث آنذاك أن تم اعتقال أحد مبعوثي مكنيل إلى حاكم هراة - ويدعى على محمد بيك - بواسطة القوات الإيرانية بتهمة التجسس ، وتم تمزيق أرديته والاستيلاء على

(١) رابرت واتسن : تاريخ إيران ... ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧.

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٤٤ ، ١٤٥.

(٣) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران....، ج ٢، ص ٧٠.

ما لديه من جياد ، وسحبوه إلى المعسكر لتحقيق معه ، وبعد أن تأكد ميرزا آقاسى بأنه المبعوث الخاص للسفير البريطانى ، أطلق سراحه واستولى منه على كل ما لديه من مراسلات خاصة بحاكم هراة والسفير الإنجليزى .^(١)

واستاء مكنيل بشدة عند سماعه هذا الخبر وأرسل إلى الشاه يعرب عن شكواه من سلوك إيران غير الودى تجاه الإنجليز ، وإصراره على احتلال هراة رغم تحذيراته ، وكذلك من إهانة حاكم بوشهر للمندوب السياسى البريطانى .^(٢) وهدد فى النهاية بأن الحكومة البريطانية ستضطر للقيام ببعض الإجراءات الجادة للحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، وأنها تحذر إيران من مغبة التمادى فى أعمالها .^(٣)

فى تلك الأثناء بدر تصرف غريب عن السفير الإنجليزى ، حيث رغب فى الاستفادة من المشاعر الدينية لدى الإيرانيين لحث الشاه على التراجع عن فتح هراة ، ولأنه يدرك جيداً مدى المكانة التى يحظى بها علماء الدين فى المجتمع الشيعى الإيرانى ، فقد أرسل إلى حجة الإسلام فى إصفهان الحاج السيد محمد باقر - يشكو إليه من سحب الشاه لجيوشه إلى هراة ، ومن اعتقال الصدر الأعظم لمبعوثه وإلحاق الإهانة به وطلب منه إسداء النصيح للشاه بالعودة إلى إيران وفك الحصار عن هراة .^(٤)

ولعل السفير الإنجليزى أراد بذلك أن يستصدر فتوى من قبل أحد كبار رجال الدين بالكف عن الحصار ، ولكى يرعب الشاه أرسل إليه مسودة من هذه

(١) رابرت واتسن : تاريخ إيران ... ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٢) حدث شجار فى ديسمبر عام ١٨٣٧م بين المندوب السياسى لبريطانيا فى بوشهر - مستر جرالد - وبين أحد الدراويش هناك ، واحتد جرالد معه حتى كاد أن يفارق الحياة ، فهب الأهالى ورغبوا فى القبض عليه ومعاقبته ، وأرسل حاكم بوشهر إلى القنصل البريطانى يعترض على سلوك المندوب السياسى ويحذر من عواقبه الوخيمة .

(على اكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى إيران ... ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، ٧٣) .

(٣) منصوره^٤ اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٤) انظر نص الرسالة ، هفت پا دشاه لمحمود ظلوعى ، ج ١ ، ص ٢٨٦ : ٢٨٩ .

الرسالة ليحثه على الاستسلام ، إلا أن محاولته تلك باءت بالفشل ، وجاء رد المجتهد حاسماً قاطعاً ، حيث قال فيما يتعلق بسحب الجيوش الإيرانية إلى هراة :

لقد تعدى الأحكام هناك حدود الظلم ، وعرضوا الأهالي لشتى أنواع العذاب ، ... وإن التصدى لهم وعقابهم لهو عين العدل ، بل هو كمال العدل ، ومن البديهي ألا يكون في الإمكان قط التسامح أو التباطؤ حينما تحدث مثل هذه الأمور على حدود المملكة" (١)

ويقول المجتهد رداً على إهانة المبعوث الخاص بالسفير البريطاني :

" لكن الإهانة التي لحقت به توضح سوء السلوك الذي بدر من بعض جند الدولة ، ومن المعلوم أنها لم تصدر بموافقة أولى الأمر في الدولة . (٢)

ويقول رداً على تهديدات السفير :

" فيما يتعلق بتحريك السفن الحربية الإنجليزية إلى الخليج الفارسي ، فلا نعتقد أن ذلك بهدف إبداء العداء ، فنحن على علم بسلوك حكومتكم البهية التي تتعامل مع أعدائها الحقيقيين من منطلق العقل والتدبير" . (٣)

ثم ينهي حديثه قائلاً :

" معلوم أن هدفكم من مراسلتى أنا خادم الشريعة المطهرة بالموضوعات سالفة الذكر ليس لمجرد الإطلاع عليها ، بل لهدف آخر فيه خير العباد قاطبة لدفع المفاسد والسعى لإقرار الود والمحبة ... لكن دعم أساس الود منوط بالرجوع إلى أولى الأمر في الدولة" . (٤)

والمجتهد بذلك يغلق باب العودة بينه وبين السفير الإنجليزي ، ووضح

(١) هفت بادشاه لمحمود طنوعى ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٢) نفسه ، ص ٢٩٤ .

(٣) نفسه ، ص ٢٩٥ .

(٤) نفسه ، ص ٢٩٥ .

له أن الأمر يتعلق بمسؤولي الحكومتين البريطانية والإيرانية ، ونلاحظ في ردء الأخير تصريحاً ضمنياً بدعمه للشاه.

بعد ذلك تم تكليف السير اشتودارت^(١) بالتوجه إلى معسكر الشاه وإبلاغه استياء الحكومة البريطانية من استمرار الحصار ، وأن ذلك يتنافى وبنود الاتفاقيات المبرمة بين إيران وانجلترا ، وأن أى اعتداء من قبل إيران على هراة أو على أى جزء من أفغانستان هو بمثابة اعتداء على إنجلترا نفسها. كما أطلع الشاه بتحريك القوات البحرية الإنجليزية فى خمس بارجات حربية إلى الخليج الفارسى واحتلالها لجزيرة خارك.^(٢) ومنحوا الشاه مهلة للرد، وهددوه بقطع العلاقات السياسية بين البلدين ما لم تتم الموافقة على الشروط البريطانية . ومع انتهاء المهلة المحددة أصدر مكنيل قراره بقطع العلاقات بين البلدين وأمر بمغادرة الضباط الإنجليز، مواقعهم فى معسكر الشاه والتوجه إلى الهند عبر بغداد.^(٣)

ولم يستجب الشاه ، واستمرت قواته فى قصف مدينة هراة لمدة ستة أيام على التوالي ، إلا أنهم لم يتمكنوا من دخول المدينة بسبب صمود الأفغان ومقاومتهم ، وتخلّى الروس عن تأييد إيران فى اللحظات الحاسمة ، وعليه اضطر الشاه إلى رفع الحصار عن هراة فى ٨ سبتمبر ١٨٣٨م.^(٤) وحاول إخفاء الهزيمة عن شعبه ، وأصدر عدة بيانات تفيد بأنه عاد إلى العاصمة لقضاء شهر رمضان بعد أن استقرت الأوضاع وبعد أن أبرم معاهدة مع هراة لصالح إيران.^(٥)

وبذلك تخلت إيران عن احتلال هراة ، وأفسحت الميدان لدخول الإنجليز إلى المدينة للقيام بأعمال التعمير ، واضطر الشاه إلى الموافقة على جميع الشروط الإنجليزية كما سنرى لاحقاً.

(1) Sir Stoddart.

(٢) رابرت واتسن : تاريخ إيران ... ، ص ٢٩٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠١.

(٤) على أكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى إيران ... ، ج ٢ ، ص ٧١.

(٥) منصوره اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٩١ ، ٩٣.

ثالثاً : إقرار الصلح بين الجانبين الإيراني - البريطاني ونتائجه

في خضم هذه الأحداث أرسل الشاه مبعوثه - حسين خان آجودانباشي - إلى بلاط إنجلترا وفرنسا والنمسا كسفير فوق العادة ، وتوجه المذكور بداية إلى اسطنبول ، وهناك التقى وسفيرى فرنسا والنمسا ، وأرسل السفير الإنجليزي في البلاط العثماني يخبره بعدم السماح له - بصفته مسئولاً سياسياً من قبل إيران - بدخول الأراضي البريطانية ، وبأن المسؤولين الإنجليز سيمتنعون عن لقائه^(١) إلا أنه تمكن من لقاء السفير الإنجليزي - مترينخ - في فيينا ، وتباحث معه بشأن مهمته ، فاقترح عليه أن يدون تقريراً يتم ترجمته إلى الإنجليزية لإرساله إلى البلاط في لندن ، وهذا ما تم بالفعل ، ورد وزير الخارجية البريطاني - بالمرستون - بتقديم الوعود بقيام الحكومة البريطانية بدفع مليون طومان نقداً إلى الحكومة الإيرانية ، والالتزام بنفقات جيش آذربايجان سنوياً شريطة أن يرفع الشاه الحصار عن هراة.

وأرسل آجودانباشي تقريره إلى طهران وظل منتظراً الرد في فيينا ، وبعد فترة وصلته رسالة أخرى من وزير الخارجية البريطاني يطلب فيها اعتذار الحكومة الإيرانية عما بدر من إهانة في حق السفير الإنجليزي . فسلك آجودانباشي طريقه إلى فرنسا ومنها إلى لندن - بعد الوساطة الفرنسية - وهناك التقى ووزير الخارجية البريطاني الذي قدم شروط حكومته لاستئناف العلاقات بين البلدين كالتالي :

١- تقديم الحكومة الإيرانية اعتذاراً كتابياً عن الإهانة التي لحقت بالسفير البريطاني في طهران.

٢- إصدار الحكومة الإيرانية أمراً بمنح الأمان للرعايا الإنجليز ومن يعمل في خدمتهم ، ويتم طبعه ونشره.

٣- الجلاء عن غوريان وسائر المناطق الأفغانية التي احتلتها القوات الإيرانية وتسليمها إلى حكام هراة.

٤- معاقبة من تعرضوا بالأذى للمبعوث السياسي البريطاني في بوشهر.

(١) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٢٢٢ .

٥- عزل حاكم بوشهر بسبب الإهانة التي لحقت بالمبعوث السياسي البريطاني هناك ، ويتم إعلام الشعب بأسباب عزله.

٦- النظر في دعاوى أحد الرعايا الإنجليز بشأن طريق قره داغ الحديدى وتسويتها.

٧- دفع مستحقات الضباط الإنجليز الذين عملوا في خدمة الجيش الإيراني.

٨- يكون استئناف العلاقات السياسية بين البلدين منوطاً بإبرام معاهدة تجارية بينهما.^(١)

وكان ذلك فى الحادى عشر من يونيه عام ١٨٣٦م ، وماطلت الحكومة الإيرانية فى إبداء الموافقة على الشروط الإنجليزية ، حيث اعتبرت تدخل إنجلترا فى عراكها مع هراة مما يناقض البند التاسع من الاتفاقية المبرمة معها فى عام ١٨١٤م ، وأصرت على أن هراة جزء من خراسان ولا تقع ضمن الأراضى الأفغانية ، وأن حكم كامران ميرزا نفسه عليها كان بأمر الشاه الإيراني ، وأن غوريان لم تكن يوماً ضمن هراة وأن قلعته كانت دوماً تحت سيطرة حكام خراسان . ورغم ما قدمته من مبررات إلا أنها لم تجد آذاناً صاغية واستسلمت فى النهاية بشكل تدريجى ، وكتب ميرزا آقاسى رسالة الاعتذار فى شهر أبريل عام ١٨٤٠م ، وأصدر الشاه بياناً يمنح فيه الأمان للرعايا الإنجليز والعاملين فى السفارة الإنجليزية ، وتم إخلاء غوريان وتسليمها إلى حاكم هراة فى ١٣ مارس ١٨٤١م ، كما تم عزل حاكم بوشهر إلا أنهم لم يفصحوا عن أسباب عزله خشية من استياء الأهالى.

ومع استسلام إيران لتنفيذ الشروط الإنجليزية ، تم استئناف العلاقات ثانية بين البلدين ، وتوجه مكnil على رأس وفد إلى طهران فى ١١ أكتوبر عام ١٨٤١م ، واستقبلهم الشاه باحتفاء بالغ، ونجح مكnil فى عقد معاهدة تجارية مع وزير الخارجية الإيراني - ميرزا أبو الحسن خان الشيرازى - فى ٢٨

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى ايران وانگليس در قرن نوزدهم ، انتشارات اقبال، تهران ١٣٦٧ش ، جلد دوم ، ص ٤٣٨ : ٤٤٢ .

أكتوبر ١٨٤١م ، اشتملت على بندين ، أولهما يتعلق بحرية التجارة بين إيران وبين إنجلترا والممالك التابعة لها ، وأحقية التجار في كل من البلدين بالتمتع بالمزايا الخاصة بالرسوم الجمركية والإقامة في الدول الأخرى. ونص البند الآخر على إقامة مندوب تجاري بريطاني في طهران وآخر في تبريز ، وكذلك إقامة مندوب سياسي في بوشهر ، وأن يكون للمحلي التجاري الإنجليزي في بوشهر صفة القنصل . وفي المقابل يكون لإيران ملحقان تجاريان أحدهما في لندن والآخر في بومبي. (١)

وسمحت الحكومة الإيرانية بتعيين قنصلاً إنجليزياً في تبريز ، وبذلك انتهى الصراع لصالح بريطانيا التي نجحت في تحقيق هدفها في إقصاء أفغانستان عن إيران ، أو بالأصح عن روسيا ، كما تمكنت من الحصول على بعض المزايا التجارية التي تمتع بها الروس من قبل في الأراضي الإيرانية . ومنذ ذلك الحين بدأ نشاط عملاء إنجلترا في إيران بطرق شتى ، ففري السير استين ليارد يتصل بالبختياريين ويحث محمد تقى خان - رئيس قبيلة بختياري - على التمرد ضد الحكومة المركزية ، كما كان على اتصال مباشر بقائد السفن الحربية الإنجليزية في الخليج الفارسي. (٢)

كما صارت مناطق إيران الأخرى ميداناً خصباً لعيون إنجلترا لإثارة الفتن والقتال لجذب الشاه وجنده إلى داخل إيران وعدم الالتفات ثانية نحو هراة ، وبالتالي يتم الحفاظ على أمن المستعمرات الإنجليزية في الهند. ومن القلاقل التي أثارت آنذاك بتحريض من العملاء الإنجليز ثورة آقاخان محلاتي الذي عينه محمد شاه حاكماً على كرمان عام ١٨٣٥م ، فقد أعلن تمرداً على الحكومة المركزية في العام التالي وحينما استدعاه الشاه إلى العاصمة تحصن في قلعة بم ، إلا أنه لم يستطع الصمود طويلاً ، واستسلم لقوات الشاه ، وبعد فترة تم العفو عنه واطلق سراحه بعد وساطة والي فارس - فرمان فرما -

(١) منصوره اتحاديه : گوشه های از روابط خارجی ایران ، ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) علي اصغر شمیم : ایران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٤٦ .

وصدر إيران الأعظم - ميرزا آقاسي - إلا أنه انضم من بعد إلى حاكم همدان - الأمير فرخ سير ميرزا - وأعلن عصيانه ضد الحكومة المركزية ، وأرسل إلى أتباعه في كرمان بأوامر ملكية مزورة تفيد بحكمه على بم ، وقام عملاء انجلترا بجمع المريدين له في كرمان وبلوچستان ، واستدعوا عدداً من فرسان سيستان وأفغانستان لدعمه ومؤازرته . وما أن وصل مدينة بم حتى التف حوله قرابة الأربعة آلاف متطوع وتمكن بواسطتهم من الهجوم على مدينة بابك - مقر كهندل خان الأفغاني - وأرسل بأخيه - محمد باقر خان - إلى سير جان ، وتصدى له حاكم كرمان ، وحاصره في منطقة زيد آباد ، ففر آقاخان بعد فشله في مساندة أخيه إلى منطقة لار ، وجمع المريدين حوله ، وحاول احتلال قلعة اسفندقه جирفت إلا أنه فشل ففر إلى ميناب وهناك تمكن من جمع الجند حوله بمساعدة العملاء الإنجليز . وفي ١٨٤٠م سلك طريق كرمان ، وتقدم حتى بردسير إلى أنه فشل في الهجوم عليها ففر إلى قندهار ومنها إلى الهند. (١)

وبذلك خمدت فتنة كرمان التي استمرت أربعة عشر شهراً ، وكانت هذه الفتنة أحد مظاهر تدخل العملاء الإنجليز وعمال شركة الهند الشرقية لشغل البلاط الإيراني لإقرار الأمن الداخلي وعدم التوجه نحو هراة ، وقد طالبت الحكومة الإيرانية بريطانيا باسترداد آقاخان بموجب البند العاشر من الاتفاقية المبرمة بين البلدين عام ١٨١٤م (الذي ينص على عدم إيواء انجلترا للمتمردين الإيرانيين وإعادتهم إلى إيران حال التبليغ عنهم أو المطالبة بهم) إلا أن انجلترا رفضت الاستجابة لمطلب الحكومة الإيرانية بذريعة أن آقاخان يعمل في خدمة الحكومة الإنجليزية ، وتعهدت الحكومة الهندية بإرساله إلى كلكتة حتى لا يكون سبباً لإثارة الفتن ، إلا أنها لم تف بعهدتها واحتفظت به في بومبي ، وحددت له راتباً شهرياً مدى الحياة وترغم هناك فرقة الإسماعيلية ، وصار أحد الأركان الأساسية لسياسة انجلترا في الهند ، وقد استعانت به من

(١) محمود - محمود : تاريخ سياسي إيران وإنجليس ... ، ج ٢ ، ص ٥٢٣ .

بعد في تسخير بلوچستان عام ١٨٤٩م. (١)

ولم تكن فتنة آقاخان محلاتي قد خمدت بعد حتى واجه محمد شاه فتنة أخرى عُرفت باسم فتنة الباب في جنوب إيران ، وقام بها أحد الدعاة - السيد علي محمد الباب - الذي استخدمه عملاء الحكومة الهندية وسيلة لهم في بوشهر لتحقيق غاياتهم السياسية ، وسعوا لدعمه وجمع الأهالي حوله .
وحينما أرسل بعض مريديه إلى شیراز للدعوى له هناك ، ساندتهم العملاء الإنجليز أيضاً في تلك المنطقة ، وقد استدعاه حاكم فارس - حسن خان آجودانباشي - لعقد مناظرة مع علماء شیراز إلا أنه ألقي القبض عليه وزج به في السجن ، وبعد فترة تمكن أتباعه ، بالتعاون مع مسئولى شركة الهند الشرقية - من دفع مبلغاً باهظاً وتم إطلاق سراحه وهرب. (٢)

وقد أدت غيبته إلى زيادة نسبة مريديه ، لكنه ظهر من بعد وأمر محمد شاه باعتقاله في قلعة جهریق .

وحرى بنا أن نذكر في هذا الموضوع أن موضوع ظهور طائفة الباب لم يكن في بداية الأمر أكثر من كونه ظاهرة ذات ملمح ديني ، إلا أنه اتخذ من بعد ملماً سياسياً ، خاصة في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨ : ١٨٩٦م) الذي تعرض لمؤامرة اغتيال من قبل أتباع البابية ، وبعدها اتبع رجال الدولة والحكام سياسة توجيه الاتهام لمعارضى النظام بالانتماء إلى طائفة البابية ، ورميهم بالكفر والإلحاد والزندقة كوسيلة منهم للإطاحة بالوطنيين .

ومن القلاقل الأخرى التى واجهت محمد شاه آنذاك ثورة حسن خان سالار في خراسان ، وهو ابن اللهيار خان آصف الدولة الذى تولى حكم خراسان منذ بداية حكم محمد شاه إلا أنه ترك مكانه لابنه حسن خان في أوائل عام ١٨٤٩م وقد أعلن الأخير تمرداً على الحكومة المركزية ، فعين محمد شاه بيگلر بيگى شقيق سالار الأكبر على حكم خراسان وأمره بمحاولة إثناء أخيه

(١) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، انتشارات شركت سهامى ، چاپ چهارم ، تهران ١٣٥٤ ش ، ص ٢٧١ .

(٢) على اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

عن تمرد ، إلا أنه تضامن معه بعد وصوله مشهد ، واشترك معه فى حث تركمان كوكلان على الهجوم على منطقتى بسطام وشاهرود ، فأرسل الشاه اثنين من قواده لدفعهما لكنهما فشل ، فاضطر الشاه لأن يعهد بحكم خراسان إلى أخيه حمزة ميرزا حشمت الدولة الذى تمكن من قمعهما بعد عراك دام ثمانية شهور ، وأجبرهما على التقهقر نحو سرخس ، وهناك طالباً أمير بخارا بالمبادرة لاحتلال خراسان إلا أنه رفض . واستمرت إقامتهما فى سرخس حتى عهد ناصر الدين شاه ، وخلال تلك الفترة تقابل آصف الدولة فى دمشق مع السفير الإنجليزى هناك - ريتشارد وود - وطالبه بإصلاح ذات البين بينه وبين البلاط الإيرانى ، لكن القدر لم يمهله حيث تم القبض عليه وصدر الأمر بإعدامه هو وابنه - حسين خان سالار فى عام ١٨٥٢م .^(١)

وهكذا انشغل الشاه فى إخماد الفتن الداخلية وسحق المتمردى فى الجنوب ، بينما أحكمت حكومة الهند آنذاك نفوذها على أفغانستان وعملت على استمالة جائب أمرائها المحليين ، وفى يونيه عام ١٨٣٦م توجه الميجور دارسى تود^(٢) - إلى هراة لإخضاع يار محمد خان لتنفيذ سياسة اتجلترا ، ونجح فى الاتفاق مع كامران ميرزا فى محاولة منه لقطع الصلة تماماً بينهما وبين إيران ، كما كلف تود كذلك بتعيين الحدود بين هراة وكابل وتعمير قلاع هراة واستحكاماتها لصد الهجوم الإيرانى المحتمل من بعد على هراة . وفى عام ١٨٣٩م عقدت شركة الهند الشرقية معاهدتين تجاريتين مع حاكم هراة ووزيره ، الأولى فى التاسع من يونيه وتضمنت خمسة بنود كالتالى :

١- اعتراف الحاكم العام للهند بوزارة يار محمد خان على هراة ووساطته بين حكومة هراة والحكومة الإنجليزية.

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر تاريخ سياسى و دبلوماسى إيران ، ج ٢ ، لعلى اكبر بينا ، ص ٨٢ : ٨٧ .

& إيران در درود^٢ سلطنت قاجار لعلى اصغر شميم ، ص ١٥٣ : ١٥٥ .
(2) Major Darsy Todd.

٢- أينما رغبت إنجلترا في تقديم الدعم المالى إلى هراة ، يتم ذلك بواسطة يار محمد خان الذى يتعهد بدور د ياتفاقه تحت إشراف المندوب السياسى لبريطانيا.

٣- يتعهد يار محمد خان بعدم القيام بأى إجراء دون استشارة المندوب السياسى البريطانى .

٤- يتعهد المندوب السياسى البريطانى بعدم دخول أكثر من مائة موظف أفغانى فى خدمته دون موافقة يار محمد خان.

٥- لما كان حكم هراة وراثياً فى أسرة كامران ميرزا ، تكون الوزارة كذلك فى أسرة يار محمد خان طالما كانت جديرة بذلك ، وإذا تعذر ذلك تحدد إنجلترا البديل^(١).

وتم توقيع المعاهدة الثانية فى ١٣ أغسطس من نفس العام فى أحد عشر بنداً كالتالى :

- ١- إقرار الصلح الدائم بين إنجلترا وهراة.
- ٢- اعتراف إنجلترا بملك كامران ميرزا وخلفائه على هراة ، وتعهدا بعدم التدخل فى شئون هراة الداخلية.
- ٣- تواجد المندوب السياسى البريطانى فى هراة ، وإذا رغب ملك هراة ، يتم تعيين مندوباً له فى بلاط الهند.
- ٤- تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم الدعم المالى والعسكرى والاستشاريين إلى كامران ميرزا ملك هراة للدفاع عن المدينة ضد أى اعتداء من قبل الدول المجاورة.
- ٥- يكون التزام إنجلترا بتعهداتها منوطاً بتعهد ملك هراة بالكف عن الأسر.
- ٦- يتعهد ملك هراة ببذل المسعى والتعاون مع إنجلترا وشاه شجاع ، وعدم خوض أية حروب ضد دولة أخرى دون علمهما.

(١) محمود - محمود : تاريخ سياسى ايران وانجليس ... ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

- ٧- يتعهد منك هراة بالرجوع إلى حكم بريطانيا أينما وقع خلاف بشأن الحدود بين هراة وكابل وأن يكون حكمها قاطعاً.
- ٨- يتعهد منك هراة بعدم إقامة أية علاقات ودية مع أية دولة أجنبية دون استشارة الحكومة الإنجليزية وموافقتها.
- ٩- يتعهد منك هراة بعدم استخدام أى استثمارى من أية دولة أجنبية سوى إنجلترا ، ولا يسمح قط بتوقف أى أوربى فى هراة.
- ١٠- يسعى حاكم هراة لإزالة أية عوائق تحول دون ازدهار التجارة.
- ١١- يتم العمل بالبنود السابقة طالما بقيت السلطة فى أسرة كامران.^(١)
- ويتضح جلياً من بنود المعاهدتين السابقتين إلى أى مدى رغبت إنجلترا فى بسط سيطرتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على منطقة هراة بما لا يدع مجالاً لأية دولة أخرى - وبالأخص إيران - لمحاولة التدخل فى هراة تحت أى مسمى . لكن سرعان ما أدرك يار محمد خان فداحة الجرم الذى ارتكبه ، وحاول منع تدخل المسئولين الإنجليز فى شئون هراة، وحرص الأهالى فى بخارا وخيوه ضد الإنجليز مما أدى إلى استياء المندوب السياسى البريطانى ، فأرسل إلى الحاكم العام للهند - اللورد اوكلند - يقترح عليه توجيه جيشاً إلى هراة لإدخالها ضمن مناطق نفوذ شاه شجاع ، إلا أن اوكلند لم يتفق معه فى رأى وطلب منه التصالح مع يار محمد خان ، وأرسل إليه مبلغاً من المال لتقدمه إليه ، لكن يار محمد خان لم يتراجع عن موقفه ، بل أعلن دخوله فى طاعة البلاط الإيرانى، ونتيجة لذلك صدرت الأوامر إلى الحاكم العام للهند بالهجوم على هراة ، وتوجهت الجيوش الهندية - قرابة العشرين ألف جندي - إلى أفغانستان بقيادة السير ويليم ماكناتن ومعه شجاع الملك ، وتمكنوا من دخول قندهار وغزني عام ١٨٤١م ، وأرسلوا إلى كامران ميرزا يعدونه بتقديم ٧٠٠ ألف طومان لتعمير هراة.^(٢)

(١) محمود - محمود : تاريخ سياسى إيران وإنكليس ... ، ج ٢ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) على أكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى إيران ... ، ج ٢ ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

وحدث آنذاك أن قامت ثورة عارمة في أفغانستان ضد الإنجليز ، وتسم قتل القائد الإنجليزي وما يقرب من ١٦ ألف جندي من جيوش شاه شجاع ، فأرسلت الحكومة الهندية قاندا آخر يدعى پولوك^(١) الذي تمكن من احتلال كابل وأمر بالقتل العام في المدينة ، واتفق مع دوست محمد خان وعين حاكماً على أفغانستان عام ١٨٤٢م تحت إشراف المسؤولين الإنجليز ، ودعمته حكومة الهند ، وحثته على فتح هراة وتسخيرها وتشكيل حكومة أفغانية مركزية.^(٢)

وهكذا أحكمت إنجلترا قبضتها على أفغانستان في غيبة من الشاه الذي كان منهما في تنظيم أموره الداخلية وإخماد الفتن والقتل ، واستخدم سفراء إنجلترا نفوذهم في طهران لعدم تدخل إيران في الشأن الأفغاني ومنع أعمال سيادتها على تلك المنطقة على أي نحو كان ، وكثيراً ما كانوا يرأسون الشاه وصدره الأعظم يحذرونهما من التدخل في شئون أفغانستان وحماية الأمراء المحليين بها ، وظلت إيران في منأى عن هراة طوال الفترة المتبقية من حكم محمد شاه . وبدأ الإنجليز في اختلاق مشاكل أخرى للنظام الإيراني ، وقاموا هذه المرة بتفجير أزمة جديدة بين البلدين كي يتمكنوا عن طريقها من نشر سقنهم الحربية في الخليج الفارسي وبسط نفوذهم السياسي أكثر من ذي قبل بطرق شرعية ورسمية على امتداد سواحل الممالك الشرقية ، والمشكلة التي تذرعوها بها هذه المرة هي منع تجارة الرقيق في الخليج الفارسي.

وتبدأ جذور هذه المشكلة منذ عام ١٧٩٤م حينما قام المجلس الوطني في فرنسا بالغاء تجارة الرقيق وتم تحرير جميع العبيد في المستعمرات الفرنسية ، ورغبت إنجلترا في الإقتداء بها ، وقدمت الحكومة الإنجليزية إلى البرلمان لائحة تختص بهذا الموضوع في عام ١٧٩٦م لكن البرلمان الإنجليزي لم يوافق عليها واستمر الوضع على ما كان عليه حتى تم اتخاذ قراراً بمنع

(1) Pollock.

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٧٧.

تجارة الرقيق على المستوى الدولي عام ١٨٣٤م . فأصدرت الحكومة الإنجليزية بياناً رسمياً بإطلاق سراح العبيد في الممالك الواقعة تحت نفوذها. ^(١)

هذا وقد ظهر موضوع منع تجارة الرقيق في العلاقات السياسية بين إيران وانجلترا للمرة الأولى في أواخر عهد محمد شاه وتحديدًا في عام ١٨٤١م حينما عاد السفير الإنجليزي - مكنيل - إلى طهران لاستئناف العلاقات ثنائية بين البلدين بعد انسحاب الشاه من حصار هراة ، حيث تم تكليفه من قبل وزير خارجيته - بالمرستون - بالحصول على أمر إلغاء تجارة الرقيق من الشاه الإيراني ^(٢) . لكننا لم نر وثيقة رسمية تؤيد عرض ذلك الموضوع من قبل مكنيل لأي مسئول إيراني آنذاك ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تكرر العلاقات بين البلدين في ذلك الوقت ، وموقف الشاه ورجال بلاطه من مكنيل الذي ساء التصرف ، وتدخل في شؤون إيران الداخلية ، وأصر على انسحاب القوات الإيرانية من حصار هراة وقام بقطع العلاقات السياسية بين البلدين . وعليه لم يكن من السهولة على مكنيل أن يطرح موضوعاً للمناقشة بينه وبين مسؤولي إيران ويتوقع منه النتيجة المرجوة . وفي الاتجاه الآخر ، لم يكن الشاه ولا رجال بلاطه على استعداد للتباحث معه . وعليه تم إرجاء عرض الموضوع ليتم طرحه بعد مغادرة مكنيل لإيران وأثناء سفارة شيل ^(٣) الذي حدث الشاه على إصدار أمراً بمنع تجارة الرقيق أسوة بالدول المتمدينة ، فرد الشاه عليه بقوله : " إن بيع الرقيق أمر يتعارض ومبادئ الشريعة وأحكام القرآن... ولن نقوم بتحريم عملاً أحله الرسول " ^(٤).

(١) محمود - محمود : تاريخ سياسي إيران وانكلis ... ، ج ٢ ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٢) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦ .

(3) Sheil.

(٤) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦ ، نقلًا عن : اسناد وزارت امور خارجه^٥ انگليس ، ١٢٥/٦٠ شيل به بالمرستون ، ٣١ دسامبر ١٨٤٦م .

وبعد أربعة شهور عاود السفير الإنجليزي الكرة ثانية وذكر للشاه قيام السلطان العثماني وإمام مسقط - وكلاهما مسلم - بإلغاء تجارة الرقيق . فرد الشاه عليه بأن العثمانيين سنيو المذهب ، وليسوا على وفاق مع الإيرانيين ، وأن إمام مسقط من الخوارج وهو في منزلة تعد أكبر من الكافر ، ولن يقتضى شيعة إيران بهما. (١)

وحاول شيل اللجوء إلى مجتهدى طهران ، وتوجه إلى ستة منهم ، وأخذ عن كل مجتهد حديثاً نبوياً يدعم وجهة نظره ، وحينما عرضها على الشاه اتهمه بجمع الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ، واستدل بفتوى تفيد بوجوب محاربة الكفار وإدخالهم فى العبودية لاعتناق الإسلام ، كما فرق الشاه بين أسرى الحرب وبين العبيد الذين يتم شرائهم. (٢)

وتابع شيل جهوده ، واتصل بالقتصل الإنجليزي فى بغداد ، وطلب منه استصدار فتوى من أحد مجتهدى النجف بتحريم تجارة الرقيق ، لكن مسعاه باء بالفشل ، حيث أفتى المجتهد بأن تجارة الرقيق مكروهة لكنها ليست من المحرمات. وبعد فشل شيل فى تحقيق بغيته حدد مطلبه من الحكومة الإيرانية فى منع دخول الرقيق عن طريق البحر والسماح به براً. ولكى يحول دون تدخل إيران فى هذا الأمر طالب بأن يكون للبحرية الإنجليزية حق تفتيش السفن التى يرتاب فيها وحق مصادرتها. (٣)

ومن المؤكد أن نوايا شيل آنذاك كانت تتجه نحو منح المزيد من الحرية للسفن الحربية الإنجليزية للتنقل على جميع السواحل المطلّة على الخليج الفارسى وبسط مزيداً من السيطرة على هذه السواحل ، إلا أن مطلبه هذا لم يتعد حدود موافقة الشاه الشفهية ، ولم يتم تنفيذها بشكل عملى . وبعد انتهاء

(١) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦ ، ٥١٧ ، نقلًا عن : انگليس ، ٦٠/١٢١ شيل به بالمستون ٢٧ آوريل ١٨٤٧م.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

مهمته الدبلوماسية في إيران عام ١٨٤٧م قدم نظيره الجديد فرانت كار ، وكتب رسالة ودية إلى صدر إيران الأعظم - ميرزا آقاسي - يذكره فيها بوعود الشاه السابقة ، وطلب رداً صريحاً نظراً لاستياء حكومته من معاملة إيران في الرد . ونظراً لسلوك فرانت المتهذب أصدر محمد شاه فرماناً في ١٢ يونيه ١٨٤٨م ، كالتالي :

"جناب الحاج ، لا تسمح ثانية بدخول الرقيق عن طريق البحر ، ودعهم يمرون براً ، وهذا فقط إرضاءً لفرانت الذي سعدت به كثيراً ، ولتكتب إلى حاكمي فارس وعربستان بأنني سمحت بذلك فقط بسبب حسن سلوك فرانت ، وإلا لاستمر الخلاف بيننا وبين انجلترا على أشده. (١)"

وواضح من حديث الشاه السابق كيف أنه تناسى حيل الإنجليز وخداعهم له بشأن هراة ، وكيف أنه وقع تحت تأثير أسلوب السفير الإنجليزي الجديد الذي اتسم بالتملق والمداهنة ، وبادر بإصدار الأمر السابق بمثل هذه الهينة دون أن تقدم انجلترا أية عروض ودون أن تقوم بتوجيه أية تهديدات!!

وعلى الفور ، أرسل الصدر الأعظم رسالة إلى السفير الإنجليزي يطلعه فيها على أمر الشاه ، كما أرسل إلى حاكم فارس - ميرزا حسين خان - وحاكم اصفهان وعربستان - ميرزا نبي خان - يطلعهما على أمر الشاه. (٢)

وانتهت المرحلة الأولى من موضوع منع تجارة الرقيق بالأمر السابق ، وبدأت المرحلة الثانية الخاصة بكيفية تنفيذه بعد وفاة محمد شاه (في عام ١٨٤٨م) بواسطة ميرزا تقى خان أمير كبير - صدر إيران الأعظم في أوائل حكم ناصر الدين شاه - حيث أرسل فرانت في عام ١٨٤٩م إلى ميرزا تقى يذكره بفرمان الشاه السابق ويحتج على قيام البعض بنقل الزوج عبر البحر ، ويطلب بمعاقتهم حتى يكونوا عبرة للآخرين ويستفسر عن ستقع عليه مهمة

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران و انگليس ... ج ٢ ، ص ٥٣٣ .

(٢) للإطلاع على نص الرسالتين ، انظر المرجع السابق ، ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

أخذهم بالعقاب : الحكومة الإيرانية أم نظيرتها الإنجليزية ؟ فرد أمير بأن المسؤولية تقع في المقام الأول على إيران ، ولا دخل لأية دولة أجنبية في هذا الشأن ، وفي عام ١٨٥٠م طالب السفير الإنجليزي بالسماح للسفن الإنجليزية بتفتيش السفن الإيرانية المراتب في أمرها ، لكن أمير كبير رفض ذلك بشدة. (١)

ويمكننا أن نرجع أسباب موقف أمير كبير المتشدد في هذا الموضوع إلى علمه الجيد برغبة إنجلترا في بسط المزيد من النفوذ لها على سواحل الخليج واستخدام شيوخ تلك المنطقة ضد إيران وإضعاف مكانتها بينهم . كما أن حق السفن الإنجليزية في التفتيش سيضر بمصالح إيران من الناحية السياسية لأن سيفضي إلى زيادة النفوذ السياسي للإنجليز في تلك المناطق ، وهذا ما كان يخشاه أمير كبير الذي كان يحاول دوماً استخدام سياسية التوازن بين قطبي القوى العظمى - روسيا وإنجلترا - في إيران ، كي لا تحظى إحداهما بنفوذ أوسع لها في الأراضي الإيرانية ، وهذا ما صرح به شيل - بعد توليه السفارة الثانية في إيران - إلى وزير خارجيته ، فيقول :

" إن كل امتياز سيمنح لإنجلترا في الخليج الفارسي ستطالب روسيا في المقابل بنظير له في بحر الخزر". (٢)

وعندما جوبه شيل بموقف أمير الحاسم ، وعندما استشعر صعوبة تغيير هذا الموقف ، رأى من الضروري تغيير سياسة إنجلترا في هذا الشأن ، واقترح على وزير خارجيته - بالمرستون - قيام البحرية الإنجليزية بتفتيش السفن في الخليج ، وإطلاق سراح الرقيق المتواجدين على متنها دون إذن الحكومة الإيرانية ، لكن اقتراحه هذا لم يحظ بالقبول لدى البلاط في لندن خشية من توتر العلاقات ثنائية بين البلدين ، واستمر شيل في مباحثاته مع مسئولى إيران لعام آخر ، وفي النهاية وافق أمير كبير في عام ١٨٥١م على أحقية السفن

(١) فريدون آدميت : أمير كبير وإيران ، ص ٥٢٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٢٩ ، نقلاً عن : أنجليس ، ٦٠/١٥٢ شيل به بالمرستون ١٧ ژون ١٨٥٠م.

الإنجليزية في التفتيش لمدة أربعة أشهر فقط ، على أن يتم ذلك تحت إشراف المسؤولين الإيرانيين . واعترض شيل على ذلك ، وداوم مباحثاته مع أمير إلى أن تم إبرام اتفاقية بين الدولتين في هذا الشأن تتضمن السماح للسفن الإنجليزية بتفتيش السفن الإيرانية التجارية فقط دون السفن الحكومية ، على أن يتم التفتيش تحت إشراف المسؤولين الإيرانيين، وأن يكون لإيران حق معاقبة الخارجين عن هذا القانون ولانجلترا الحق في إعادة الرقيق إلى بلادهم . كما اتفق على استثناء العبيد المتواجدين في إيران من هذا القرار ، وأن تكون مدة الاتفاقية أحد عشر عاماً ، وإذا استمرت السفن الإنجليزية في أعمال التفتيش ليوم واحد بعد المدة المحددة ستعتبر إيران هذا نقضاً لحقوق الإنسان وللاتفاقية المبرمة معها ويكون لها حق المطالبة بالترضية اللازمة. (١)

واتفق على أن يتم التنفيذ العملي لبنود هذه الاتفاقية عام ١٨٥٢م ، وصار هذا الموضوع ملحقاً جديداً من ملامح بسط النفوذ السياسي ل إنجلترا على منطقة الخليج الفارسي ، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بينها وبين إيران بشأن هراة التي خرجت هذه المرة من تحت العباءة الإيرانية بشكل قاطع ودون رجعة بفضل السياسة الجديدة التي اتبعتها إنجلترا واستخدامها لأيديها الخفية والظاهرة في البلاط الإيراني ، وفي مقدمتهم صدر إيران الأعظم في عهد ناصرالدين شاه - آقاخان النوري - الذي فتح الملف الأفغاني ثانية ليتم إغلاقه من بعد وإلى الأبد على نحو ما سنرى.

(١) للإطلاع على بنود الاتفاقية ، انظر : أمير كبير وإيران لفريدون آدميت ، ص ٥٣١ : ٥٣٤ .

رابعاً : هجوم القوات الإيرانية على همدان للمرة الثانية

بعد وفاة محمد شاد عام ١٨٤٨م توفت زوجته مهد عليا زمام الأمور في طهران لمدة شهر ونصف تقريباً ، تمكنت خلالها من إخماد الفتن والثورات الداخلية ، ومهدت المجال لدخول ناصر الدين ميرزا إلى طهران . وخلال تلك الفترة بدا واضحاً مدى التدخل السافر من قبل سفيرى روسيا وانجلترا فى الخاص من شئون الدولة ، ويتضح ذلك من رسالة السفير الإنجليزى - فرانت^(١) - إلى وزير خارجيته فى تقرير له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٤٨م ، ورد فيه :

"... لقد قدم عدد لا بأس به من ذوى النفوذ فى البلاط الإيرانى إلى مقر إقامتى ليلة الرابع من سبتمبر عام ١٨٤٨م ، وطالبوا رأى فى الأحداث المقبلة ، وقد شكل هؤلاء مجلساً فيما بينهم ، وعزموا أن تكون أمور الدولة فى أيديهم حتى قدوم الشاه الجديد ، وقد صرحوا لى بدم رغبتهم فى التعاون مع الصدر الأعظم الحالى - الحاج ميرزا آقاسى - وطالبوا عزله من الصدارة ، وقد وعدتهم باستخدام نفوذى لتلبية رغبتهم ، والحفاظ على أمن العاصمة والتصدى للمفسدين ، ثم صرحت لهم باستعدادى أنا ونظيرى الروسى للتعاون معهم ... وفى الخامس من سبتمبر دعانى السفير الروسى - دالغوركى - إلى مقره الصيفى لمشاركته فى المباحثات مع ذلك المجلس - أى رجال البلاط السالف ذكرهم - وقد أحضروا معهم رسالة بتوقيع عدد كبير من رجال البلاط يتعهدون فيها بالوفاء للشاه ويطلبون إقصاء ميرزا آقاسى عن الصدارة العظمى وتفريق المسلحين من حوله ، كما طالبوا بخشرة آلاف طومان لتسديد النفقات اللازمة للحفاظ على أمن العاصمة ، وقد رفضت ونظيرى الروسى تقديم المال إليهم لكننا أرسلنا إلى الصدر الأعظم نوصيه بأن يلزم دأره وألا يتدخل فى شئون الدولة حتى قدوم الشاه الجديد".^(٢)

(1) Major Ferrant.

(٢) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

وخضع الصدر الأعظم لمطلب السفيرين ، وفي هذا ما يوضح مدى التدخل
السافر لهما في الشأن الداخلي لإيران والذي كان يتم بشكل علني . وقد تعدت
خلال هذه المقدمة أن أوضح دور بريطانيا في اختيار صدر إيران الأعظم الجديد
- ميرزا آقاخان النوري - الذي أعلن ولاءه منذ الوهلة الأولى للإنجليز، فقد
عاد من منفاه إلى طهران عام ١٨٤٨م دون الحصول على إذن الحكومة
الإيرانية محتماً بدعم السفارة الإنجليزية له ، حيث طالبها آنذاك بمنحه
الجنسية حتى لا يتعرض للأذى. (١)

ونظراً لتقربه من مهد عليا ، فقد تمكن من الوصول إلى منصب
الصدارة عام ١٨٥٢م ، واستمر فيه قرابة السبعة أعوام ، تمكن خلالها من
تحقيق الأهداف الإنجليزية في هراة وأفغانستان بشكل لم يكن حتى يتخيله
الإنجليز أنفسهم . فهو الذي قدم لهم عن طيب خاطر تعهداً في ٢٥ يناير
١٨٥٣م يتنازل بمقتضاه عن حق إيران في هراة ، ورد فيه :

" تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم إرسال جيوشها إلى هراة إلا في حالة
هجوم إحدى الدول الأجنبية على تلك المدينة ، وفي هذه الحالة تتعهد إيران
بعدم دخول قواتها المدينة والعودة فور زوال الخطر . كما تتعهد بعدم التدخل في
الشئون الداخلية لهراة ، وكذلك بالتغاضي عن كل مطالبها في هراة ، من قبيل
سك العملة وتلاوة الخطبة باسم الشاه الإيراني . وتتعهد كذلك باستدعاء
مندوبها من هراة حيث لا يحق لأي مبعوث إيراني الإقامة بشكل دائم فيها . كما
تتعهد بإطلاق سراح جميع أمراء هراة في مشهد أو طهران أو أي منطقة
بإيران دون قيد أو شرط . وتتعهد كذلك بعدم قبول لجوء أي معارض لحاكم
هراة إلا من قام الحاكم هناك بنفيه". (٢)

وبذلك كان الصدر الأعظم هو الورقة الراححة في أيدي الإنجليز التي
أفقدت إيران حقها في هراة ، كما حققت من بعد أطماعهم الاستعمارية بشكل أو

(١) پرويز افشاري : صدر اعظمهای سلسله قاجاريه ، ص ١٦٨ .

(٢) محمود- محمود : تاريخ روابط سياسي ايران و انگليس ... ج ٢ ، ص ٦٤٩ .

بآخر كما سنرى فى الأحداث المواكبة للسنوات الأولى من حكم ناصر الدين شاه فى إيران. وقد بدأت تلك الفترة على المستوى الدولى بالتمهيد لحروب كريمة . فحينما عثمت إنجلترا بشأن المعاهدة السرية التى تمت بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨٣٣م حاولت استمالة الجانب الروسى إليها حتى تم إلغاء المعاهدة المذكورة ، وانضمت روسيا إلى معاهدة لندن بجانب إنجلترا والنمسا وبروسيا وفرنسا عام ١٨٤١م ، إلا أنها لم تحظ بالوعود الإنجليزية ، فسعت ثانية لبسط نفوذها فى أوروبا وآسيا الوسطى مما دفع الإنجليز إلى تكتيل المساعى مع متحديهم لتقسيم الممتلكات العثمانية ، وهذا ما أثار حفيظة الحكومة الروسية ، فأرسلت البرنس منجيكف إلى اسطنبول فى مارس عام ١٨٥٣م تطلب من السلطان العثمانى - عبد الحميد - وجوب دخول أتباع الكنيسة اليونانية تحت الحماية الروسية ، ورفض السلطان العثمانى ، بل وأعلن الحرب ضد روسيا فى أكتوبر من نفس العام معتمداً فى ذلك على اتحاده مع إنجلترا وفرنسا ، ووعود كل من بروسيا والنمسا بإعلان حيادهما إذا ما نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية. (١)

وعندما وجدت روسيا نفسها بمفردها فى أوروبا أمام الاتحاد البريطانى - الفرنسى - العثمانى ، عازمت على التحالف مع إيران لمجابهة الدولة العثمانية، وأرسل القيصر الروسى الجنرال بى بى تف (٢) فى أواخر عام ١٨٥٣م للقيام بمباحثات سرية مع ناصر الدين شاه للاتضمام إلى الجبهة الروسية فى حربها المقبلة ، وقدم إليه المقترحات التالية :

١- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم تقديم أى نوع من العون إلى أعداء روسيا خلال فترة الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، كما تتعهد بعدم السماح بمرور أية قوات عسكرية معادية لروسيا عبر أراضيها.

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و دبلوماسى ايران ... ج٢ ، ص ٢٢٤ : ٢٢٦ .

(2) Behitov.

٢- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم نقل المعدات الحربية إلى الدول الحليفة للدولة العثمانية.

٣- عند التزام إيران بالبندين السابقين ، تتعهد الحكومة الروسية بالتنازل عن القروض المستحقة على إيران^(١)

وعلى الرغم من موافقة الشاه على المقترحات الروسية إلا أن الصدر الأعظم - بدافع من ولائه لاجلنرا - تمكن من إثباته عن عزمه ، وأقنعه بأن مصلحة إيران توجب الاتحاد مع الجبهة الأقوى ، وأن هذا هو السبيل الوحيد الذى يضمن لإيران استعادة الولايات المفقودة الواقعة تحت الاحتلال الروسى ، وإلغاء اتفاقية تركمانچاي .^(٢)

بعد ذلك وصلت الأنباء إلى طهران تفيد بوصول دوست محمد، خان إلى إمارة أفغانستان بدعم من انجلترا وأنه فى طريقه لاحتلال هراة ، فأمر الشاه وإلى خراسان - سلطان مراد ميرزا حسان السلطنة - بالتوجه إلى هراة على رأس جيش لإنقاذ المدينة ، واستاء الإنجليز من موقف الشاه ، وعزموا على دعم دوست محمد خان ، وعقدوا معه معاهدة بيشاور فى ٣٠ مارس ١٨٥٥م فى ثلاثة بنود :

١- إقرار السلام الدائم بين شركة الهند الشرقية ودوست محمد خان أمير كابل ونواحى أفغانستان ، وكذلك بين الشركة وخلفائه.

٢- تتعهد شركة الهند الشرقية باستقلال المناطق الواقعة تحت حوزة الأمير دوست محمد خان وتلتزم بعدم التدخل فى شئونها.

(١) محمود- محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ... ج٢، ص ٦٧١.

(٢) رابرت گرانث واتسن : تاريخ ايران ...، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦.

٣- يتعهد دوست محمد خان وكذلك خلفاؤه بعدم التعدي أو التدخل على أي نحو قُط على ممتلكات شركة الهند الشرقية ، وأن يكون منذ تاريخ ترفيع هذه المعاهدة صديقاً لأصدقائها وعدواً لأعدائها. (١)

واستمر الإنجليز في مساعيهم لدى أهالي هراة وحشهم على العداء ضد إيران ، وتم رفع العلم الإنجليزي فوق قلعة هراة ، كما أثاروا إمام مسقط وحشوه على بث القلاقل في ميناء عباس ، ثم لجأوا من بعد إلى التذرع ببعض الأمور في محاولة منهم لمنع سحب الجيوش الإيرانية إلى هراة ، من ذلك اختلاق السفير الإنجليزي آنذاك - تشارلز موراي (٢) - أزمة ميرزا هاشم خان النوري (٣) كي تكون سبباً في قطع العلاقات السياسية بين البلدين ، وأثار حفيظة الشاه برسائله شديدة اللهجة التي أرسلها إليه في أوائل ديسمبر عام ١٨٥٥ م. (٤)

وبعد مغادرة تشارلز موراي طهران معترضاً على سلوك الصدر الأعظم تجاهه ، حل قنصل إنجلترا في تبريز - مسيو استيونس - محله في القيام بأعمال السفارة ، وظل الصدر الأعظم ينتظر تقارير مبعوثيه في أوروبا حول ردود الأفعال إزاء تصرف السفير الإنجليزي ، وعندما طال الانتظار ظن عدم اكتراث الحكومة البريطانية بالأمر ، وبدأت إيران آنذاك تدخل في مباحثات مع الحكومة البريطانية تصر من خلالها على أن تضع إنجلترا أحد جيوشها في

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران و انگليس ... ج ٢ ، ص ٦٨٨ .

(2) Sir Charles Murray.

(٣) غادر السفير الإنجليزي طهران محتجاً بسبب اعتراضه على ما ادعاه ميرزا آقاخان النوري حول قضية ميرزا هاشم خان وزوجته - أخت زوجة الشاه - حيث استخدم السفير الإنجليزي ميرزا هاشم للعمل في السفارة الإنجليزية ، وكانت زوجة ميرزا هاشم تردّد على السفارة مما أثار حفيظة الشاه وصدره الأعظم ، واحتج الصدر الأعظم على عمل ميرزا هاشم في السفارة وهو موظف في الحكومة الإيرانية ، وأشاع وجود علاقة غير شرعية بين السفير الإنجليزي وزوجة ميرزا هاشم ، فاضطر السفير لمغادرة طهران مهدداً بقطع العلاقات بين البلدين ما لم يتم الاعتذار الرسمي من قبل الحكومة الإيرانية على ما نسب إليه .

(٤) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران و انگليس ... ج ٢ ، ص ٦٨١ .

الهند تحت إمرة إيران لاستعادة داغستان وأرمستان ، إلا أن إنجلترا رفضت ، وبعد انتهاء حروب كريمه وهزيمة الروس ، ظهرت ملامح التوتر في العلاقات بين إيران وإنجلترا،^(١) وجعل الصدر الأعظم يحث الشاه للاستيلاء على هراة في محاولة منه لنفى تهمة التبعية لإنجلترا عنه ، واكتساب ثقة الشعب فيه ، ولعلمه التام باتشغال إنجلترا في حروبها ضد روسيا . وفي ربيع عام ١٨٥٦م لبي الشاه مطلب أمير هراة - محمد يوسف خان - وهب لتجديده من اعتداءات دوست محمد خان - الموالي لإنجلترا - ووصلت القوات الإيرانية بقيادة حسام السلطنة إلى بوابات المدينة وسمح لهم الحاكم بدخولها ، إلا أنه اعترض عليهم من بعد نظراً لسوء سلوكهم مع الأهالي وطردهم منها ، فحاصرت القوات الإيرانية طوال صيف عام ١٨٥٦م حتى استسلم وتم إلقاء القبض عليه ووجه به إلى معسكر الجيش الإيراني ، كما استسلم الحاكم الجديد - عيسى خان - بعد فترة قصيرة من المقاومة ، وفي نوفمبر عام ١٨٥٦م فتحت أبواب المدينة أمام الإيرانيين.^(٢)

في ذلك الوقت ، أصدرت إنجلترا بياناً تم نشره في كلكته تنص فيه على إعلان الحرب رسمياً ضد إيران نظراً لتقصضها الوثيقة المؤرخة في ٢٥ يناير ١٨٥٣م - بيد آقاخان النوري - وقيامها باحتلال هراة . وتقدمت البارجات الحربية الإنجليزية بأمر الحاكم العام للهند إلى السواحل الإيرانية . وفي ١٤ ديسمبر عام ١٨٥٦م تم احتلال جزيرة خارك ، وبعد خمسة أيام نزلت قوات مختلطة هندية - إنجليزية بقيادة الجنرال اوترام^(٣) بالقرب من بوشهر ، وشرعت في التقدم نحو شيراز ، ثم دخلوا برازجان وفجروا مخازن الأسلحة والمهمات التابعة للقوات الإيرانية ثم عادوا إلى بوشهر.^(٤)

(١) خان ملك ساساني : سياستگران دوره قاجار ، شركت سهامی چاپخانه فردوسی ، تهران ١٣٣٨ش ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٢) محمود طلوعی : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٤٦٠ .

(3) Otram.

(٤) على اكبر بينا : تاريخ سياسی و ديپلوماسی ايران ج ٢ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٦ .

بعد ذلك أرسلت الحكومة الهندية إنذاراً إلى السفير الإيراني في البلاط العثماني - فرخ خان أمين الملك - يتضمن الشروط التالية :

١- التعهد بخروج القوات الإيرانية على الفور من هراة ودفع غرامة لأهالي المدينة.

٢- تعهد الحكومة الإيرانية بعدم التدخل في شئون أفغانستان الداخلية والاعتراف الرسمي باستقلالها وتسوية الخلافات المستقبلية بين إيران وأفغانستان بالرجوع إلى الحكومة الإنجليزية.

٣- إبرام معاهدة تجارية بين إيران وانجلترا ، والسماح بإرسال انجلترا العدد اللازم من القناصل في المناطق التي ترى ضرورة فيها لذلك.

٤- تقوم الحكومة الإيرانية بدفع القروض الخاصة بالرعايا البريطانيين ويتم البت في الدعاوى الخاصة بهم على وجه السرعة.

٥- يتم عقد اتفاقية خاصة بميناء عباس وفق ما يرضيه إمام مسقط.

٦- يتم عزل الصدر الأعظم من منصب الصدارة واختيار آخر تكون لديه القدرة على الحفاظ على العلاقات الطيبة بين الدولتين. (١)

وتابعت القوات الإنجليزية عملياتها العسكرية وتمكنت من دخول المحمرة والأهواز في شهر مارس من عام ١٨٥٧م ، وسعت إيران على المستوى الدولي لإثبات أحقيتها في هراة ، وأمرت مبعوثيها في الدول الأوروبية بحث الحكومات الغربية على مساندة إيران ، وجاء رد السفير الإيراني في بطرسبورج - ميرزا قاسم خان - يعرض وجهة نظر الروس المعارضة لاستمرار الحرب ، وهذا ما رد به أيضاً السفير الإيراني في اسطنبول - ميرزا محمد خان - حيث أعرب عن يأسه من مساندة تركيا. وعليه توجهت الأنظار نحو الحكومة الفرنسية ، وأرسلت الحكومة الإيرانية سفيرها فرخ خان إلى البلاط العثماني للتباحث مع السفير البريطاني هناك حول موضوع غضب موراى

(١) على اصغر شميم: إيران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٢٧.

ومغادرته طهران وقضية هراة. ^(١) تم توجه إلى فرنسا في محاولة منه لتخفيف الشروط الإنجليزية ، إلا أن الإنجليز أصروا على منع أي نوع من التدخل لإيران في أفغانستان وهراة ، واقترحوا تشكيل لجنة من الإنجليز لفض النزاع القائم بين أفغانستان وإيران ، ورفض السفير الإيراني هذا الاقتراح . كما تفاوض بشأن وجوب تحديد عدد القناصل بما يتوازن مع عدد القناصل الروس إلا أن الإنجليز رفضوا . وفيما يتعلق بحماية انجلترا للرعايا الإيرانيين ، وافق المسؤولون الإنجليز على عدم منح الجنسية لأحد من الرعايا الإيرانيين فيما بعد شريطة أن يطبق ذلك على سائر الدول . أما فيما يختص بالغرامة فقد رفضها السفير الإيراني كما تغاضى عنها الجانب البريطاني ، كما تفاضوا كذلك عن الشرط الخاص بعزل الصدر الأعظم والتدخل في العلاقة بين إمام مسقط وإيران. ^(٢)

وفي نهاية المباحثات تم توقيع اتفاقية الصلح بين إيران وبريطانيا في باريس في ٤ مارس ١٨٥٧م في خمسة عشر بنداً كالتالي :

- ١- إقرار الصلح الدائم بين الدولتين .
- ٢-٣- الجلاء عن الأراضي الإيرانية ، وإطلاق سراح الأسرى من كلا الجانبين.
- ٤- تعفى الحكومة الإيرانية عن كانوا يقومون بمساعدة الإنجليز.
- ٥- انسحاب القوات الإيرانية من هراة وأفغانستان والاعتراف باستقلالهما.
- ٦- تنض الحكومة الإيرانية الطرف عن سك العملة وتلاوة الخطبة في هراة باسم الشاه ، وإذا ما نشب نزاع بين الجانبين فعليها اللجوء إلى الوساطة البريطانية.
- ٧- لإيران الحق في الدفاع عن أراضيها عند قيام الأفغان بالاعتداء عليها.
- ٨- تقوم الحكومة الإيرانية بإطلاق سراح الأسرى الأفغان.

(١) منصوره اتحاديه : گوشه های از روابط خارجی ایران ، ص ١٤٦ ، ١٤٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥.

٩- يحق لكل دولة تعيين قناصل لها في الدولة الأخرى ، كما يحق لكل منهما منح امتيازات تجارية للدولة الأخرى.

١٠- يقدم اعتذار رسمي من قبل الحكومة الإيرانية إلى السفير الإنجليزي تشارلز موراي ، ويتم استقباله في إيران.

١١- البت في دعاوى الرعايا الإنجليز ضد الحكومة الإيرانية والعمل على تسويتها.

١٢- تنازل بريطانيا عن حمايتها للرعايا الإيرانيين شريطة تطبيق ذلك على سائر الدول.

١٣- تجديد اتفاقية عام ١٨٥١م بشأن منع تجارة الرقيق في الخليج الفارسي.

١٤- استدعاء جميع القوات الإنجليزية من إيران.

١٥- التصديق على بنود الاتفاقية في بغداد. (١)

وترتب على إبرام الاتفاقية السابقة غلق ملف هراة تماماً والاعتراف باستقلال أفغانستان ، ونجحت إنجلترا في تنفيذ مخططاتها القديمة بفصل هراة عن إيران. ووقعت هراة من بعد تحت قبضة الساسة الإنجليز ، وعُهد بالأمور السياسية ثانية إلى الحكومة الهندية التي صارت على اتصال مباشر بإيران، وتقرر أن يتم عقد اتفاقية مع إمام مسقط لتأجير ميناء عباس لمدة عشرين عاماً مقابل ١٦ ألف طومان سنوياً واعترافه بسيادة إيران على جزيرتي هرمز وقشم، وبعدها عاد السفير الإنجليزي - موراي - إلى طهران لاستئناف أعماله مرة أخرى. (٢)

وسعت إنجلترا كذلك إلى عقد اتفاقية سرية مع إمام مسقط وبعض الشيوخ في جزر وموانئ الخليج الفارسي ، واتبعوا نفس السياسة في البحرين،

(١) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ...، ص ٤٢٣ : ٤٢٥.

(٢) احمد موسى بجنوردی : اسناد منتشر نشده ای از مسئله هرات و افغانستان ، مجموعه مقالات تاريخ معاصر ايران لمحمد اسماعيل رضواني، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگي ، چاپ نخست ، تهران ١٣٦٨ ش ، ص ٢٥٤.

إلا أنهم اضطروا عام ١٨٦٨م - تحت ضغط الحكومة الإيرانية - إلى الاعتراف
بسيادة إيران على الجزر والموانئ المطلة على الخليج الفارسي والبحرين. (١)

أعقب تلك الأحداث بداية عهد جديد من العلاقات الإيرانية الإنجليزية
دخلت فيها انجلترا من باب الود والصداقة واستخدام السياسة المرنة ، واستغل
المسئولون الإنجليز ميل ناصر الدين شاه إلى مظاهر المدنية الحديثة، وكان
طريقهم الجديد إلى إيران هذه المرة هو بسط المزيد من النفوذ الاقتصادي
ومحاولة الحصول على العديد من الامتيازات في إيران.

(١) علي اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٢٤٢.

اطبخت الثالث

الامتيازات البريطانية في إيران

الامتيازات البريطانية في إيران

١ - إنشاء خطوط البرق الدولية

كان النفوذ السياسي لإنجلترا في إيران بعد إبرام معاهدة باريس مقدمة لبسط نفوذها الاقتصادي فيها ، خاصة في فترة حكم ناصر الدين شاه الذي اشتهر عصره باسم " عصر الامتيازات " أو " عصر بي خبري " ، وذلك نظراً لإفراطه في منح الامتيازات إلى الأجانب .

هذا وقد رأيت من الضروري أن أبدأ هذا المبحث بامتيازات إنشاء خطوط البرق الدولية في إيران ، حيث كان هذا الأمر من أهم الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بسياسة إنجلترا في إيران ، حيث كانت تدعم نفوذها في كافة المناطق التي يتم فيها مد خطوط البرق ، كما كانت في أمس الحاجة إلى تلك الخطوط كي تتمكن من الاتصال بحكومة الهند بيسر وسهولة . لذا عقدت إنجلترا مع الدولة العثمانية اتفاقية لمد شبكة اتصالات برقية من لندن إلى اسطنبول - عن طريق باريس وأسترازيورك وميونخ و فيينا - ومن اسطنبول إلى البصرة - عن طريق اسكوتاري وسيواس وديار بكر وبغداد والبصرة - ومن الفاو إلى كراچی - عن طريق بوشهر وجاسك^(١) - لكن تعذر العمل على هذه الشبكة نظراً لصعوبة الطقس من بغداد حتى الفاو ، ومرور خطوطها في المناطق التي تقطنها القبائل العربية حيث كانت عرضة للتلف والإفساد ، وهذا ما حث إنجلترا على إختيار طريقاً آخر ، فتقربت إلى البلاط الإيراني ، واختارت خطاً يصل إلى الخليج الفارسي عن طريق البر يمتد من حدود خاتقين حتى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر ، وتحينت إنجلترا الفرصة المناسبة حتى تمكنت من الحصول على امتياز خاص بإنشاء شبكة لخطوط البرق في إيران في ٦ فبراير عام ١٨٦٣ م ، نصت بنوده على :

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران ج ٣ ، ص ٧٨٧

١- مد خطوط البرق من خانقين إلى طهران ، ومن طهران إلى ميناء بو شهر ، والسماح للمسؤولين الإنجليز بإنشاء مكاتب للبرق في إيران بالشكل الذى يترأى لهم.

٢- تحدد الحكومة الإيرانية ميزانية خاصة لإنشاء هذه الخطوط وتتعهد بشراء المستلزمات غير الموجودة في إيران من إنجلترا .

٣- يوضع الخط بعد تشغيله تحت إشراف أحد المهندسين الإنجليز وتدفع الحكومة الإنجليزية راتبه .

٤- على الحكومة الإيرانية توفير احتياجات المهندس المسئول من آلات ومعدات.

٥- تتعهد الحكومة الإنجليزية بتوفير المعدات اللازمة لإنشاء هذا الخط على أن تحصل قيمتها من الحكومة الإيرانية على أقساط لمدة خمس سنوات .^(١)

وعلى الرغم من القلائل التى قام بها حكام الولايات ورؤساء القبائل ممن تمر الخطوط البرقية عبر أراضيهم ، إلا أن المسؤولين الإنجليز استطاعوا التعامل معهم حتى تم انجاز العمل .

وفى أواخر عام ١٨٦٤م تم منح امتياز آخر من قبل إيران إلى الحكومة الإنجليزية يتم بموجبه التعهد بإدارة الخطوط البرقية إلى المسؤولين الإنجليز لمدة خمسة أعوام ثم تؤول من بعد إلى المسؤولين الإيرانيين ، وقبل أن تنتهى المهلة المحددة تم منح امتيازاً آخر فى نوفمبر عام ١٨٦٥م لإنشاء خطاً للاتصالات الدولية يديره المسؤولون الإنجليز - على ألا يزيد عددهم عن الخمسين - لمدة خمسة أعوام .^(٢)

ويبدو من البنود المنصوص عليها فيما سبق مدى اهتمام أولى الأمر فى إيران بهذا الموضوع ، كما يبدو كذلك عدم قدرة الإيرانيين على إدارة خطوط الاتصالات البرقية دون مساعدة الإنجليز . وأياً ما كان ، فقد تم تشغيل

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٤٢.

(٢) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ... ، ج ٣ ، ص ٧٨٩ .

ثلاثة خطوط للاتصالات في إيران حتى عام ١٨٦٦م : خط انجلترا - تركيا ، خط انجلترا - إيران وخط إيران - روسيا . وفي يناير عام ١٨٧٠م قامت الشركة الهندو أوربية بافتتاح خطاً آخر يصل بين لندن - طهران - الهند ، وتوالى من بعد منح الامتيازات الخاصة بإنشاء خطوط البرق إلى الشركات الإنجليزية في الفترة من ١٨٧٢م حتى عام ١٩٢٠م ، منحت إيران خلالها ما يقرب من ستة امتيازات تتعلق بمد خطوط الاتصالات لتغطية معظم الأراضي الإيرانية ^(١) . من بين هذه الامتيازات الامتياز الذي مُنح في ١٦ أغسطس ١٩٠١م والخاص بمد ثلاثة خطوط تربط بين طهران وحدود بلوچستان ، كما تربط طهران بحدود الهند عن طريق كاشان ويزد وكرمان وفقاً للشروط التالية:

١- تتعهد الحكومة الإنجليزية بشراء جميع المستلزمات الخاصة بالمشروع ثم تقوم بتحصيل قيمتها من الحكومة الإيرانية بعد إضافة نفقات النقل دون أية فوائد .

٢- تحتكر الشركة الهندو أوربية إدارة الخط البرقي الجديد وتحصل على العائد منه .

٣- تقدم الحكومة الإنجليزية ٤% سنوياً من عوائد الخطوط المذكورة إلى الحكومة الإيرانية .

٤- يتم تخصيص أحد هذه الخطوط للاتصالات الداخلية ويكون تحت إدارة المسؤولين الإيرانيين .

٥- يتم تخصيص ثلثي الدخل من الخطين الدوليين الآخرين إلى الحكومة الإيرانية ^(٢) .

وبحصول إنجلترا على الامتياز السابق تكون قد استكملت شبكة الاتصالات البرقية في المناطق موضع اهتمامها في الجنوب الشرقي لإيران مع بلوچستان والهند . والجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى الأثر من وراء

(١) للإطلاع على الاتفاقيات المذكورة ، انظر المرجع السابق ، ص ٨٠٩ ، بيتر آوري : تاريخ معاصر إيران ، ص ١٦٤ ، ص ١٦٥ .

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ١٩٢ .

إنشاء مثل هذه الخطوط ومكاتب البرق التابعة لها في إيران ، فقد ساهمت تلك الخطوط في اتصال إيران بالدول الأوروبية ، واطلع الإيرانيون على عادات الغرب ونمط معيشتهم وشرعوا في تقليدهم . كما كان لهذه المكاتب أثرها في تسيير سياسة إنجلترا تجاه إيران ، حيث حرصت على إنشاء قنصليات لها في المدن الإيرانية المختلفة بذريعة الحفاظ على مكاتب البرق التابعة لها ، وتدرجياً حظيت هذه المكاتب بما تحظى به السفارة الإنجليزية من حصانة وحماية سياسية وقضائية ، وتم معاملة الموظفين فيها معاملة المسؤولين الرسميين ^(١) . وسوف نشاهد في الأحداث التالية كيف كانت مكاتب البرق ملاذاً للوطنيين والأهالي في الحركات الثورية المناهضة للنظام السياسي . وكيف حظى المسؤولون الإنجليز في مكاتب البرق بثقة الشعب الإيراني ، حيث كانوا يرتضون حكمهم وقت النزاع ، ويلجأون إليهم ليتمتعوا بالحصانة والحماية ، وكانوا كذلك موضع مشورة الحكام والأمراء المحليين ، يحظون لديهم بنوع من التقدير والاحترام . والأهم من ذلك كله أن هؤلاء المسؤولين شاركوا في موضوع تعيين الحدود بين إيران والممالك المجاورة بسبب ما كان تحت أيديهم من دراسات موثقة ومعلومات مؤكدة ، ومثال ذلك ما قام به الجنرال جلدا سميث في أغسطس عام ١٨٧٠م حيث قام بتعيين الحدود بين إيران وأفغانستان في ولاية سيستان ، وكان تواجده في الظاهر لإزالة الخلاف بين الجانبين الإيراني والأفغاني ، لكنه عمل في الباطن على تقسيم ولاية سيستان بين إيران وأفغانستان . كما ساهم كذلك في إزالة الخلاف بين إيران وكلات عام ١٨٧١م أثناء مد الخط البرقي كراچی - جاسك وعين حدوداً جديدة بين المملكتين ^(٢) .

وعلى هذا النحو كان لمنح الامتيازات الخاصة بإنشاء خطوط الاتصالات البرقية في إيران إلى الإنجليز ملمح سياسي ، حيث قام المسؤولون عن الإدارة فيها بالحل والعقد بين الأمراء المحليين وذوى النفوذ دون الرجوع إلى

(١) بيتر آوري : تاريخ معاصر إيران ... ، ص ١٨٢ ، حاشية .
(٢) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسية إيران ... ، ج ٣ ، ص ٧٩٦ .

المسئولين الرسميين أو استشارتهم . ومن البديهي أن الحكومة الإنجليزية قد استفادت من النفوذ المعنوي لهؤلاء بين الإيرانيين ، وكانت في الأرجح تقوم باختيارهم بحيلة تامة من بين المهندسين العسكريين كي يعملوا في الخفاء لصالح الأهداف الإنجليزية وتقدمها .

٢- امتياز استخراج المعادن

تم منح هذا الامتياز في عهد صدارة ميرزا حسين خان سپهسالار (١) - الموالى لانجلترا - عام ١٨٧٢م إلى البارون جوليوس دورويتر (٢) ، منحتة الحكومة الإيرانية بمقتضاه امتياز مد خطوط السكك الحديدية من بو شهر حتى جيلان ، واستخراج المعادن ، والاستفادة من الغابات ، وتعمير الأراضي البور ، وحفر القنوات ، وصناعة الطواحين ، وإدارة البنك الوطني ومد خطوط البرق (٣). وقدم رويتر إلى الحكومة الإيرانية وديعة بمقدار ٤٠ ألف ليرة انجليزية استخدمها الشاه في تسديد نفقات سفره إلى أوروبا (٤) .

وبعد هذا الامتياز من أعجب الامتيازات التي شهدتها العالم ، إذ منحت حكومة إيران من خلاله كل ثرواتها إلى أحد الأجانب . ولما ذاع نبأه وقعت الحيرة في نفوس الشعب الإيراني ، فبه فقدت إيران استقلالها السياسي

(١) تم تعيينه في منصب الصدارة العظمى عام ١٨٧١م بترشيح انجلترا له لدى الشاه بعد أن أخذوا منه وعداً بتنفيذ ما يلي :

أ - قبول سيادة انجلترا على بلوچستان .

ب - قبول حكم المسئول الإنجليزي على حدود سيستان .

ج - منح امتياز مصادر الثروة في أرجاء إيران إلى البارون جوليوس دو رويتر .

د - حث ناصر الدين شاه على السفر إلى لندن لمشاهدة تطور الإمبراطورية البريطانية وعظمتها .

(خان ملك ساساني : سياستگران دوره قاجار ، جلد اول ، ص ٧٧) .

(2) Baron Julius de Reuter .

(٣) احمد كسروي تبریزی : تاريخ مشروطه ایران ، چاپ دهم ، تهران ١٣٥٢ش ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٤) بيتر آوري : تاريخ معاصر ایران ، ص ١٨٥ .

والاقتصادي ، وتحولت إلى مستعمرة انجليزية دون عنف أو قتال ، وجوبه الامتياز بمعارضات شديدة من أكثر من جهة ، حيث نهضت روسيا تطالب بإلغائه ، ولم يكن مسلحها هذا تعاطفاً لحال الإيرانيين أو مواساة لهم بقدر ما كان قلقاً من منافستها - انجلترا - التي سيتمكن رعاياها من الحصول على المزيد من الغنائم لهم في إيران ، وتألقت طبقات المعارضة الأخرى من الوطنيين الغيورين الذين كانوا يعدون التحديث في شئون المملكة وعاداتها خرقاً لاستقلال الدولة ، ورجال الدين الذين كانوا يعتبرون قبول العادات والتقاليد الأوربية أمر يتنافى والشريعة ، والحكام والمسؤولين الذين حد الصدر الأعظم من سطوتهم ، والمتقنين الذين كانوا يعدون الصدر الأعظم الأداة الخفية لميرزا ملكم خان في إيران ، وكانوا يعرفون عن الأخير غشه وخداعه وحبه للجاء ، وأخيراً من بعض الساسة الأجانب ممن كانوا يؤيدون استقلال إيران .^(١)

وتصادف آنذاك سفر الشاه إلى أوروبا ، وأثناء توقيفه في بطرسبورج لاحظ استياء الروس بشدة من منحه مثل هذا الامتياز ، وما أوقعه في الدهشة أكثر هو شعوره بنفس الانطباع السابق من قبل المسؤولين الإنجليز ومملكة انجلترا عند وصوله لندن^(٢) ، ووسط ردود الأفعال تلك اضطر - الشاه أثناء عودته إلى إيران عام ١٨٧٣م - إلى إلغاء الامتياز ، وانصاع لرغبة الشعب ولم يسمح للصدر الأعظم المصاحب له بدخول طهران . ألا أن صاحب الامتياز ظل يطالب بتنفيذه ، وأرسل ابنه إلى طهران ليطالب بحقوقه ، وساعدته السفارة الإنجليزية ، فتقدم إلى الحكومة الإيرانية كي تسمح له بتنفيذ الامتياز أو تقوم بتعديل بنوده أو تدفع له مليون ونصف ليرة انجليزية تعويضاً عن خسائره . ولكي يسترضيه الشاه سمح له بإنشاء البنك الإمبراطوري واحتكار نشر العملة

(١) خان منك ساساني : سياستگران دوره قاجار ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٢) يذكر بيتر أوري أن السبب وراء ذلك يرجع إلى السمعة السيئة التي كانت تروج حول

البارون رويتر في أوروبا (تاريخ معاصر ايران ... ، ص ١٧١) .

فى إيران وذلك فى غضون عام ١٨٨٨ م ، كما سمح له بالكشف عن المعادن فى إيران باستثناء الذهب والفضة والأحجار الكريمة ^(١) .

وهبت روسيا مرة أخرى تعترض على تسليم اقتصاد إيران إلى أحد الرعايا الإنجليز ، وعدت الأتابك - أمين السلطان الذى تولى الصدارة عام ١٨٨٧ م - هو المسئول الأول وراء هذا الأمر نظراً لصداقته الوطنية بكل من السفير الإنجليزى فى طهران - السير هنرى درموند ولف ^(٢) - ورئيس الوزراء الإنجليزى - اللورد ساليسبورى - وهدد وزير الخارجية الروسى الحكومة الإيرانية بالتدخل العسكرى ، إلا أن الشاه اعترض على سلوكه لدى القيصر مما أدى إلى استدعائه وتعيين آخر بدلاً منه فى شهر نوفمبر عام ١٨٨٩ م ^(٣) .

وبذلك انتهت الجلبة المصاحبة لمنح امتياز رويتر ، إلا أنها لم تخدم طويلاً ، حيث توالى منح الامتيازات الأجنبية من قبل الحكومة الإيرانية - التى كانت فى أمس الحاجة إلى المال - إلى الدول الأجنبية - كروسيا وفرنسا وغيرهما - إلا أننا سنقصر حديثنا فى هذا المقام على ما تم منحه إلى الحكومة الإنجليزية أو إلى أحد رعاياها حتى لا يطول بنا الحديث ونخرج عن إطار موضوع البحث .

٣- امتياز حق الملاحة فى نهر كارون

كانت الملاحة فى نهر كارون من الأهمية بمكان لرواج التجارة الإنجليزية ، لذا كانت انجلترا تلح على الشاه منذ فترة لافتتاح نهر كارون

(١) ابراهيم صفائى : گزارش های سیاسى علاء الملك ، انتشارات بنياد فرهنگ ایران ، تهران ١٣٤٧ ش ، ص ١٩ ، ص ٢١ .

(2) Sir Henry Drummondwolft .

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٦ ش ، دوره دوم ، ص ٥٨ .

والسماح بمرور السفن التجارية الأجنبية فيه ، لكن قلق الشاه من التهديدات الروسية ظل حائلاً دون تنفيذ هذا المطلب ، حتى قرر تنفيذه في عام ١٨٨٧م وأصدر أوامره إلى نظام السلطنة ما في بالسماح للسفن الأجنبية بالمرور من المحمرة حتى الأهواز دون السماح للرعايا الأجانب بامتلاك الأراضي أو المنشآت، وفي شهر أكتوبر عام ١٨٨٨م تم إعلام جميع السفارات الأجنبية في طهران بافتتاح نهر كارون أمام السفن الأجنبية^(١) .

وفي العام نفسه حصلت إحدى الشركات الإنجليزية - باسم الأخوة لينج- على امتياز الملاحة في الجزء السفلي من نهر كارون دون أن يحق لها امتلاك أو بناء المنشآت ، ومخازن الفحم ، والحوائيت ، ونزل القوافل ، والورش والمصانع على ساحل النهر^(٢) .

ويشير بيتر آوري إلى أهمية هذا الامتياز بالنسبة لـانجلترا ويقول إنه فتح الطريق التجاري من جبال زاغروس حتى إصفهان ، وبه تم تسهيل عملية الاتصال بين إصفهان والخليج الفارسي . كما أنه مهد الطريق لحدوث تطورات مهمة في منطقة خوزستان حيث صارت مركزاً للصناعات النفطية لما يقرب من عشرين عاماً^(٣) .

وبذلك تمكنت انجلترا من بسط نفوذها الاستعماري جنوب إيران ، وضمنت تواجدها على الخليج الفارسي للدفاع عن مصالحها في الهند ، كما تمكنت بسيطرتها على نهر كارون من توصيل بضائعها إلى إيران بيسر وتأمين مصالحها التجارية على الوجه الأكمل .

٤- امتياز الدخانيات

يصف الدكتور فريدون آدميت هذا الامتياز بأنه كان مضرراً ومدمراً

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ص ٢٥ .

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٢٤٥ .

(٣) تاريخ معاصر إيران ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

لإيران من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ^(١) . ولكي ندرك بواعثه في هذا نشير بداية إلى الأهمية التي كان يحظى بها الدخان آنذاك ، فقد كان من أهم السلع في صادرات إيران إلى إنجلترا التي كانت تنقله من إيران عن طريق ميناء عباس ومنه إلى الخليج الفارسي ثم إلى الصين ^(٢) . كما كان يعتبر من السلع الحيوية داخل إيران ، وعليه كان من مصلحة الشركة الإنجليزية احتكار شراء التبغ وصناعته وتوزيعه داخل إيران وخارجها لما سيعود عليها من نفع مادي .

هذا وقد منح ناصر الدين شاه هذا الامتياز إلى الميجور جرالـد طالـبوف ^(٣) الإنجليزي في ٨ مارس ١٨٩٠م في شروط مجحفة بحق إيران نظير حصول الأخيرة على ١٥ ألف ليرة سنوياً و $\frac{1}{4}$ قيمة الربح الصافي للشركة ، وكان الأمل في أن تزيد الفوائد السنوية إلى ٥٠٠ ألف ليرة في حين أن رأس مال الشركة لم يتعد الستمائة وخمسين ألف ليرة ^(٤) .

وقد تضمن الامتياز خمسة عشر بنداً ، منها :

- ١- تتعهد الشركة الإنجليزية بدفع ١٥ ألف ليرة سنوياً إلى الحكومة الإيرانية بغض النظر عن المكسب أو الخسارة .
- ٢- على الشركة المحتكرة تحديد كمية المنتج موضع الحاجة ، وعلى الحكومة الإيرانية توفير هذه الكمية ، وإلزام المزارعين بعدم بيعها أو تصديرها سوى للشركة المحتكرة ، ويحق للتجار المحليين الاستمرار في تجارتهم داخل إيران شريطة الحصول على إذن أصحاب الامتياز .

(١) ايدنولوزي نهضت مشروطيت ايران ، انتشارات پیام ، چاپ اول ، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهی، جلد نخستين ، ص ٣٦ .

(٢) بيتر آوري : تاريخ معاصر ايران ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

(٣) Major G. Talbot .

(٤) عبد الله رازی همدانی : تاريخ ايران از ازمه باستاني تا سال ١٣١٦ هـ ، تهران ١٣١٧ ش ، ص ٦٩٢ .

- ٣- يتم تسليم الحكومة الإيرانية $\frac{1}{2}$ الفوائد بعد خصم النفقات ، وللحكومة الإيرانية حق التفتيش على الشئون المالية للشركة .
- ٤- إعفاء الشركة من دفع الرسوم الجمركية على كافة المستلزمات التى تقوم باستيرادها من الخارج .
- ٥- يتم منع نقل الدخان فى أرجاء إيران دون إذن أصحاب الامتياز باستثناء ما يستخدمه المسافرون فى استعمالهم اليومي .
- ٦- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم فرض أية زيادات فى الضرائب أو الرسوم المقررة على التوتون والتبأكو والسجائر لمدة خمسين عاماً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية . كما يتعهد أصحاب الامتياز بدفع القيمة الحالية المقررة للرسوم .
- ٧- فى حالة إخلال أحد الطرفين بالبند السابق يصبح موضع مسألة ، كما تتم مسألة كل من يقوم بالاتجار فى الدخان سراً .
- ٨- لأصحاب الامتياز الحق فى نقل ملكيته إلى الغير شريطة إخطار المسؤولين الإيرانيين بالأمر مسبقاً .
- ٩- على المزارعين والعاملين فى مجال الدخان إطلاع أقرب مندوب للشركة بكمية ما لديهم من محصول حتى يتمكن أصحاب الامتياز من تنفيذ ما تعهدوا به فى البند السادس .
- ١٠- لا يحق لأصحاب الامتياز شراء الأراضى إلا إذا استلزم الأمر ذلك بهدف تخزين المنتج .
- ١١- لو لم يقم أصحاب الامتياز بتأسيس شركة خاصة بأعمال الامتياز فى إيران خلال عام من تاريخ توقيع الاتفاقية ، يكون الامتياز لاغياً من تلقاء نفسه إلا إذا كان السبب خارج عن إرادة الطرفين كنشوب الحرب وما أشبهه .

١٢- فى حالة وقوع خلاف بين الطرفين يتم الاحتكام إلى أحد مبعوثى أمريكا أو ألمانيا أى النمسا ممن يقيمون فى طهران . (١)

ولكى نعلم إلى أى حد بلغ استهتار الحكام فى إيران بحقوق الدولة وشعبها نشير إلى المقارنة التى عقدها السيد أحمد كسروى بين هذه الاتفاقية ومثيلتها التى عقدت فى الدولة العثمانية - وهى أقل انتاجاً للتبغ من إيران - حيث عهدت إلى عملية بيع الدخان إلى إحدى الشركات المحلية مقابل حصول الحكومة على فائدة سنوية مقدارها ٧٠٠ ألف ليرة ، مع الاحتفاظ بـ $\frac{1}{5}$ صافى أرباح الشركة . (٢)

وما أن ذاع نبأ منح هذا الامتياز حتى عمت الاضطرابات فى أرجاء إيران ، واشتاط التجار والزراع غيظاً لاستحواذ الأجانب على ثمرة كدهم لقاء ما لا يرضيهم ، وعم الضيق والسخط بعد أن أصبح الإشراف على زراعة التبغ وتجارته داخل البلاد وخارجها فى يد أحد الأوربيين ، وصارت الشركة المحتكرة هى المحتكمة فى مقدار ما يستهلكه الفرد الإيرانى من التبغ . ولم يكن الضرر المادى فقط هو السبب وراء ذلك الاستياء ، فقد ثار الأهالى مرتابين فى أمر الشركة حيث قامت ببيع بعض الأعمال المشكوك فى أمرها والتى لا علاقة لها قط بالامتياز ، فلم تقم الشركة بأعمالها بشكل تدريجى ، بل توسعت فى نشاطها منذ الوهلة الأولى ، واشترت حديقة اينخاى فى طهران - من الأتابك - وجعلتها كقلعة محكمة محاطة بالجند والبنادقة ، وأخذ هذا الإجراء طابعاً أشد فى المدن الإيرانية الأخرى ، وصارت فروع الشركة بها وكأنها مراكز لتخزين السلاح ، وهذا ما ثبت صحته من بعد عندما تم حل الشركة وتم فتح المحمولات الخاصة بها وعثر بداخلها على الأسلحة ، والذخيرة ووسائل التدمير (٣) . وبعد فترة

(١) ناظم الإسلام كرماتى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، جابخانه سپهر ، چاپ سوم ، تهران ١٣٦٣ ش ، ج ١ ، ص ٣٨ : ص ٤٠ ، مقدمة .

(٢) تاريخ مشروطة ايران ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٣) سيد جلال مدنى (دكتور) : تاريخ سياسى معاصر ايران ، دفتر انتشارات اسلامى ، تهران ١٣٦١ ش ، جلد اول ، ص ٢٤ .

وجيزة استخدمت الشركة ما يقرب من مائة وعشر موظفاً وثلاثمائة عامل إيراني في مقرها بطهران ، وتزامن في نفس الفترة إنشاء فروعاً أخرى لها في تبريز واصفهان وشيراز وكاشان ، وعلى الفور ، بدأ مسنولو الشركة في شراء التبغ وتخزينه ، إلا أن التجار لم يكونوا على استعداد للتعاون معها ، ولجأ بعضهم - كالحاج كاظم منك التجار - إلى السفير الروسي الذي حاول بدوره الاستفادة من الوضع الراهن وسعى لهزيمة انجلترا سياسياً في إيران ، وبدأ عملاء السفارة الروسية في إثارة الرأي العام الإيراني ضد أعمال الشركة وسياسة انجلترا في إيران وقاموا بنشاطهم في تبريز وشيراز واصفهان وطهران (١) .

وظهرت الشرارة الأولى للثورة ضد امتياز الدخان في شيراز - على الرغم من وقوع فارس آنذاك تحت النفوذ الإنجليزي - وذلك نظراً لأنها كانت تعد أحد المراكز الأساسية في إنتاج التبغ ، ولم يستسلم التجار فيها للتعاون مع الشركة الإنجليزية وهبوا يحثون الأهالي ضد عمال الشركة مما أفضى إلى قتل أحد عمالها ويدعى سليمان اليهودي (٢) . كما صبغ الأهالي هناك مقاومتهم بالصبغة الدينية ، واجتذبوا إلى جانبهم بعض رجال الدين ، واعتلى أحد علمائها المشهورين - الحاج السيد علي أكبر قال أسيرى - المنبر يحث الأهالي على المقاومة وطرد موظفي الشركة من المدينة ، فأمر الأتابك قوام الملك - حاكم شيراز - بإخماد الثورة ، وتم القبض على السيد علي أكبر وإرساله إلى بو شهر ومنها توجه إلى البصرة . وهذا ما زاد من استياء الأهالي فامتنعوا عن بيع محصولهم إلى مندوبي الشركة فلجأ قوام الملك إلى استخدام السلاح لإخماد الفتنة (٣) .

(١) إبراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ٦٢ ، ص ٦٣ .

(٢) فريدون آدميت : ايدنولوژی نهضت مشروطيت ايران ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

وفى البصرة التقى السيد على أكبر بالسيد جمال الدين الأفغانى ، واستلم منه رسالة لتوصيلها إلى المجتهد الأكبر فى سامراء - ميرزا محمد حسن الشيرازى - يحرضه فيها ضد ناصر الدين شاه متهماً إياه بالفسق والفساد والمروق من الدين والخيانة الوطنية ، وانتقد سياسة الحكومة الإيرانية تجاه التدخل الأجنبى وأثر هذه السياسة فى فناء الأمة الإسلامية (١) .

وعلى ما يبدو أن الرسالة قد وجدت صدى عميقاً فى نفس المجتهد ، فأبرق إلى الشاه يطالبه بالكف عن السماح للأجانب بالتدخل فى شئون البلاد وطلبه بإلغاء الامتياز (٢) .

وقد وصلت رسالة المجتهد إلى طهران فى شهر أغسطس عام ١٨٩١م ، وبعد أسبوعين توجه مشير الوزارة - بناء على رغبة ناصر الدين شاه - إلى سامراء للتباحث مع ميرزا الشيرازى موضعاً له أن حكومة إيران مضطرة إلى منح هذا الامتياز إلى الإنجليز لما فى ذلك من مصلحة تعود على البلاد فى دعم الجيش وتأمين نفقات المملكة ، كما أن صداقتها مع بعض الدول الأوربية - وبخاصة إنجلترا - مما يؤمن الاستقلال إزاء التدخل الروسى ، كما أطلعته بأن الاتفاقية قد تم توقيعها بالفعل وليس فى الإمكان إلغاؤها حتى لا تضطر إيران إلى دفع عدة ملايين على سبيل التعويض ، وهذا خارج عن نطاق استطاعتها ، لكن جاء رد المجتهد حاسماً حيث قال :

" لو عجزت الدولة عن حل هذه المشكلة فليتولى الشعب ذلك " (٣)

واستمرت المقاومة فى أرجاء إيران ضد أعمال الشركة الإنجليزية ، وأعلن علماء الدرجة الأولى فى كل من طهران وتبريز واصفهان معارضتهم لها، وكان من البديهي أن تشتد المقاومة فى تبريز نظراً للتواجد الروسى فى آذربايجان ، وعلاقتهم الوطيدة بوالى آذربايجان - أمير نظام كروسى -

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧٠ .

(٢) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطة ايران ، ج ١ ، ص ١٦ .

(٣) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧١ .

والمجتهد - ميرزا جواد آقا - مما كان له عظيم الأثر في إثارة الأهالي والتجار في تلك المنطقة ضد الشركة ، وبلغ أمر المقاومة هناك إلى استخدام القوة المسلحة . وتم طرد مسئولى الشركة عنوة من المدينة ومُزقت إعلانات الشركة من فوق الجدران وحلوا محلها شعارات معادية للتدخل الإنجليزي ، واحتدم أمر المقاومة في المدينة إلى حد أن صدرت فيه الأوامر من قبل ولى العهد إلى والى آذربايجان بتوزيع البنادق على الجند لمنع ثورة الأهالي ، إلا أنه لم يذعن للأمر مما أثار غضب الشاه وقام باستدعائه إلى طهران ، وأسند حكم آذربايجان إلى آقا على أمين حضور ، فأبرق أهالي تبريز إلى الشاه يعترضون على القرار ويتوعدون أمين حضور، وحاول الشاه الاستعانة بأحد رجال الدين في تبريز - آقاثة الإسلامية - لكن محاولته باءت بالفشل ^(١) .

كما طلبت الحكومة الإيرانية من السفير الروسى التدخل لإنهاء المشاكل في تبريز، إلا أنه وجد الفرصة مواتية له ، ومارس ضغوطه على الشاه لإلغاء الامتياز ، فوعد الشاه بإلغائه بعد قيامه بدراسة الخسائر المترتبة على ذلك ، وأبرق بهذا المضمون إلى ولى العهد ^(٢) .

وقد اضطر الشاه إلى تقديم الوعد السابق لتهدئة خواطر الأهالي فى تبريز، إلا أنه جعل يماطل فى تحقيق ما وعد به كما اتسمت ردوده على رسائل ميرزا الشيرازى بالاستهانة .

وتوالى المقاومة فى المدن ، وترغم ملا باقر آقا نجفى حركة الأهالي فى اصفهان ، وأصدر أمرا إلى الأهالي بمنع ابتياع التبغ والاستمرار فى المقاومة ، فحطم الأهالي غلايينهم فى المقاهى ، وعزم الطلاب فى مسجد الشاه على الهجوم على مقر الحاكم - ظل السلطان - وإحراقه ، فأبرق الشاه يطلب من الحاكم اطلاق الأهالي على متن الاتفاقية وتوضيح منافعها على إيران ، كما

(١) محمود حكيمى : داستانهاى از عصر ناصر الدين شاه ، انتشارات قلم ، چاپ هفتم ، تهران ١٣٧١ ش ، ص ٩٠ : ص ٩٢ .

(٢) محمود طوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧٢ .

طالب رجال الدين هناك بتهدة الرأي العام وأدان ما بدر منهم من تحريم السلع الأجنبية والتبغ (١).

كما اندلعت الثورة في طهران بزعامة ميرزا حسن آشتياني المجتهد الذي حرض الأهالي على التظاهر ضد منح الامتياز ، وبادر الأهالي بتمزيق إعلانات الشركة ، وأحلقوا محلها منشورات نائرة تنتقد التواجد الأجنبي في إيران ، ونهبهم لثروات البلاد ، كما نددت بسياسة الشاه ومفاسد الحكومة وتوعدت الخائنين من رجال الدولة بأسلوب شديد اللهجة (٢).

ونار الأهالي كذلك في مشهد ، وامتنعوا عن التعاون مع الشركة ، فتوعدهم والي خراسان فلجاً التجار إلى العلماء ، واحتشد جمع غفير منهم في مسجد گوهرشاد، واجتاحت المدينة موجة من الإضراب العام ، واضطر الشاه إلى إرسال عدداً من فرسانه لإخماد الفتنة والقبض على الثائرين (٣).

كانت أرجاء إيران تموج بهذه الثورات والشاه لا يزال مصراً على موقفه ، ولم يخضع لرغبة الأهالي وعلماء الدين ، وهذا ما دفع ميرزا الشيرازي إلى إصدار فتواه الشهيرة بتحريم استعمال الدخان في شهر ديسمبر عام ١٨٩١م ، كالتالي :

" بسم الله الرحمن الرحيم ، إن استعمال التوتون والتبناكو اليوم على أي نحو كان هو بمثابة محاربة إمام الزمان عجل الله فرجه " (٤).

وفور وصول الفتوى لم يجرؤ شخص على ارتكاب إثم التدخين في السر أو في العلن ، وقام الأهالي بتحطيم الغلايين ، وأضرمو النيران في التبغ في الميادين العامة ليحولوا دون استفادة الشركة الإنجليزية به ، وأغلق البائعون حوانيتهم ، وامتدت الثورة حتى قصر حريم الشاه حيث قمن بتحطيم الغليون

(١) إبراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دورة دوم ، ص ٦٥ .

(٢) احمد كسروي تبريزي : تاريخ مشروطه ایران ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٣) سيد جلال مدني : تاريخ سياسى معاصر ایران ، ج ١ ، ص ٢٦ .

(٤) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ١ ، ص ١٢ ، مقدمة .

الخاص به ، وأمر الشاه ميرزا حسن آشتياني - مجتهد طهران - باعتلاء المنبر وتدخين الغليون علانية أو مغادرة المدينة ، واختار المجتهد الرحيل عن المدينة ، وحينما ذاع نبأ ذلك تبدل الحال في طهران ، وثار الأهالي ، وحاصروا قصر ارك وطالبوا بتسليم الأتابك حتى يقتلوه^(١).

وعزمت الحكومة على محو آثار الفتوى ، وحال أمين السلطان ونائب السلطنة كامران ميرزا دون انتشارها على نحو واسع ، وأمرأ عمالهما بجمع نسخها من المدينة، وحينما فشل ، قاما - بتحريض من الروس - بتكذيبها ، وأشاعا أنها مزورة وما هي إلا شائعة روج لها أحد التجار^(٢) . واتدفع الأهالي إلى مكتب البرق يريدون الاستفسار من المجتهد حول أمر الفتوى ، إلى أن جند الدولة قاموا بحصار المكتب فثبت لدى الأهالي صحة الفتوى ، وعليه استمرت الاعتراضات المناهضة لأعمال الشركة الإنجليزية والتنديد بالشاه حتى اضطر الشاه إلى إلغاء قيام الشركة بأعمالها داخل البلاد ، وأرسل السفير الإنجليزي - فرانك لاسلس - إلى مقر الشركة الرئيسي في لندن يطلعهم على الأوضاع في طهران في محاولة منه لإقناعهم على الموافقة على إلغاء الامتيازات ، ووافقت الشركة شريطة حصولها على تعويض مناسب^(٣) .

وأعلنت الحكومة الإيرانية قرار الإلغاء رسمياً في ١٦ يناير ١٨٩٢م وفي أوائل شهر فبراير أعلن آشتياني قرار عدم تحريم استعمال الدخان على لسان ميرزا الشيرازي^(٤) .

ومع الإعلان الرسمي لإلغاء الامتياز طالبت الشركة الإنجليزية بتعويض مالي قدره ٥٠٠ ألف ليرة إنجليزية ، فافترضت الحكومة الإيرانية هذا المبلغ

(١) سيد جلال مدني : تاريخ سياسي معاصر ، ايران ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٢) محمود ظلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧٣ .

(٣) ابراهيم صفاني : رهبران مشروطه ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) محمود ظلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧٧ .

من البنك الإمبراطورى - الذى أنشأه الإنجليز بعد إلغاء امتياز رويتر - بفائدة قدرها ٦% (١) .

وبذلك انتهى أمر الامتياز ، وخدمت حركة الأهالى التى وصفها السيد كسروى بأنها أول انتفاضة للشعب الإيرانى ، وأنها من الأهمية بمكان حيث ينبغى أن تذكر فى التاريخ (٢) .

وحقيقة الحال أن هذه الثورة هى أول ثورة معارضة يقوم بها الشعب الإيرانى بجميع طوائفه للدفاع عن استقلاله السياسى والاقتصادى ، وهى أول مظهر من بروز رأى العام كان له نتائج خطيرة من بعد حيث أدى إلى زيادة نفوذ رجال الدين وتدخلهم فى السياسة ، كما جعل العامة يدركون أهمية الكفاح والمقاومة والثبات للحفاظ على حقوقهم والوقوف فى وجه الشاه والتصدى لأى حاكم مستبد . وكانت مساندة رجال الدين للطبقات المعارضة مما أفقد النظام السياسى هيئته بين الأهالى ، كما أن خضوع الشاه لمطالب الشعب وإلغاء الامتياز مما كان له أثره فى تزلزل مكانة إيران على المستوى الدولى ، ولم تستطع الحكومة الإيرانية من بعد جذب الاستثمار الأجنبى إلى إيران إلا فيما ندر . وثمة أثر أخير لهذه الثورة وهو مساهمتها فى انخفاض مكانة الإنجليز لدى الإيرانيين وتنامى النفوذ الروسى تدريجياً حتى بلغ ذروته فى عهد محمد على شاه كما سنرى لاحقاً .

٥- امتياز النفط

مع ظهور النهضة الصناعية فى أوروبا ، انتبعت الدول الصناعية الكبرى إلى أهمية النفط ودوره فى التطور الصناعى ، وكذلك دوره على المستوى العسكرى لتوفير الوقود اللازم للبارجات الحربية والطائرات . وكانت انجلترا من أولى الدول التى توجهت نحو البلاط الإيرانى للحصول على الامتيازات النفطية ،

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه* ايران ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٢) نفسه .

و كما أسلفنا ، كان أحد بنود امتياز رويتر ينص على استخراج المعادن فى أرجاء إيران باستثناء الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، ولكن تم إلغاء الامتياز ولم يخرج إلى حيز التنفيذ ^(١) .

بعد ذلك حصلت شركة هوتز - إحدى الشركات التى كانت تقوم بنشاط تجارى فى بو شهر - على امتياز استخراج النفط فى منطقة دالكى - على بعد ٤٠ ميلاً شمال شرق بو شهر - وقامت الشركة المذكورة بعمليات التنقيب عن النفط ، وحفرت بئراً على عمق ٧٠ قدماً ، إلا أنها توقفت عن العمل بعدما تعذر الحصول على النفط. ^(٢)

وفى عام ١٨٨٨م قدم ابن البارون جوليوس دو رويتر إلى طهران لتتباحث بشأن الامتياز الخاص بأبيه ، وحصل فى العام التالى على امتيازات إنشاء البنك الإمبراطورى ، واستخراج بعض المعادن فى أرجاء إيران ، وتم بالفعل إنشاء البنك الذى قام بدوره بتأسيس شركة لاستخراج المعادن عُرفت باسم ' شركة معادن إيران ' ، وتنازل رويتر لها عن حق استخراج المعادن مقابل حصوله على ١٥٠ ألف ليرة إنجليزية ، وقامت الشركة المذكورة بجمع المعلومات وإعداد الأبحاث للكشف عن النفط ، واشترت أسهم شركة هوتز فى دالكى ، ثم قام خبراءها بالتنقيب عن النفط فى منطقتى سمنان وجزيرة قشم ، ومع تعذر الحصول على النفط تم حل الشركة عام ١٩٠١م. ^(٣)

وقبل ذلك بتسعة أعوام ، وتحديداً فى فبراير من عام ١٨٩٢م تم نشر مقالا فى إحدى النشريات الخاصة بالمعادن فى باريس بقلم أحد علماء الآثار الفرنسيين - ويدعى جاك مورجان ^(٤) - كان مسئولاً عن عمليات الحفر فى شوش - يفيد بوجود النفط بالقرب من قصر شيرين على الحدود الإيرانية

(١) انظر : ص ٩٩ .

(٢) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ... ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ص ٣٩٠ ، حاشية .

(4) J . Morgan .

العراقية ، واطلع أحد الأرمن الذين كانوا يعملون في إدارة الجمارك الجنوبية لإيران - ويدعى الجنرال كتابجي - على المقال ، وسافر إلى باريس ، والتقى هناك بالسفير الإنجليزي السابق في طهران - السير هنري دروموند ولف - وطلب منه أن يكون واسطة بينه وبين كبار الرأسماليين في إنجلترا ، فعرفه بدوره على أحد كبار المستثمرين ويدعى ويليم نوكس دارسي^(١) ، فشجعه كتابجي على الاستثمار في مجال النفط الإيراني ، فأرسل دارسي خبيرين برفقة كتابجي إلى إيران لبحث الموضوع ودراسته وإبداء الرأي في مدى جديته ، وقد أكدا له وجود النفط بالقرب من قصر شيرين وشوستر ، فأرسل دارسي أحد مندوبيه - ويدعى ماريوت^(٢) - برفقة كتابجي إلى إيران لإبرام اتفاقية مع الحكومة الإيرانية تختص بالتنقيب عن النفط في المناطق الجنوبية والغربية من إيران^(٣) . وأرسل ب خطاب توصية إلى السفير الإنجليزي في طهران - السير هاردينغ^(٤) - كما أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في طهران ليقدم التسهيلات اللازمة لحصول دارسي على الاتفاقية.^(٥)

وفي البداية امتنع مظفر الدين شاه عن الموافقة على الاتفاقية إرضاء للروس ، إلا أن السفير الإنجليزي توسط لدى الأتابك - أمين السلطان - وسائر رجال البلاط للحصول على موافقة الشاه على الامتياز . ويقال إن مندوب دارسي وكتابجي قاما بتقديم عشرة آلاف ليرة إنجليزية لكل من الأتابك ومشير الدولة - وزير الخارجية - ومهندس الممالك - وزير المعادن - فضلاً عن تقديم أسهما بقيمة عشرة آلاف ليرة إلى الأتابك ، وأخرى بقيمة خمسة آلاف إلى كل من مشير الدولة ومهندس الممالك لحث الشاه على الموافقة على الامتياز.^(٦)

(1) William Knose D'arcy .

(2) Marriot .

(٣) إبراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره٢ دوم ، ص ٨١ .

(4) Sir . A . Harding .

(٥) المرجع السابق : دوره٢ اول ، ص ١٠٩ .

(٦) سيد جلال الدين مدني : تاريخ سياسي معاصر ايران ، ج ١ ، ص ٤٨ ، حاشية . نقلنا عن پنجاه سال نفط ايران لمصطفى فاتح ، چاپ اول ، تهران ١٣٣٥ ش ، ص ٢٥٤ .

وفى النهاية رضخ الشاه لمساعى الأتابك وتم توقيع اتفاقية دارسى الشهيرة فى شهر مايو عام ١٩٠١م ، ومنح دارسى بمقتضاها حق التنقيب عن البترول فى أرجاء ايران ، وتعهد بإنشاء شركة أو اثنتين فى إيران خلال عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية للاستفادة من الامتياز المذكور على أن يتم إعفاء الشركة من جميع الرسوم الجمركية على المستلزمات موضع الحاجة التى يتم استيرادها من الخارج ، وكذلك على جميع المنتجات التى تقوم الشركة بتصديرها !! وتعهد دارسى بدفع عشرين ألف ليرة ذهبية وعشرين ألف ليرة فى صورة أسهم وأيضاً تعهد بتقديم ١٦% من قيمة صافى الأرباح إلى الحكومة الإيرانية لمدة ستين عاماً ، على أن يتم تحويل ملكية جميع المنشآت والأدوات الخاصة بالشركة إلى الحكومة الإيرانية بعد انقضاء الفترة المحددة .^(١)

وعلى هذا النحو أبرمت الحكومة الإيرانية هذه الاتفاقية دون مراعاة للمصالح الإيرانية ، وكانت هذه الخطوة أساساً لتطورات مهمة فى إيران وسابقة تلتها اتفاقيات أخرى ، وتوهم الشاه أنه عقد صفقة رابحة بهذا العمل الذى أقدم عليه وقبض الثمن ، وتناسى أنه منح احتكاراً شاملاً لإحدى الشركات الأجنبية لأمد طويل ، وأنه شل يد الدولة فى المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الحيوى . وكم كانت مهانة للشعب الإيراني أن يكون من يحكمه ويدير شئونه متواطئ مع الأجانب مسلوب الإرادة أمام أطماعهم ، يتقاضى الرشوة ثمناً لخيانته لوطنه وأبناء جلدته. وعليه بدأت الاعتراضات ضد منح الامتياز من قبل الوطنيين الغيورين على حال بلدهم، وكذلك من قبل مؤيدى روسيا الذين كانوا يرون فى منح الامتياز بسطاً للنفوذ الإنجليزي فى إيران ، واعترضت الحكومة الروسية على توقيع هذه المعاهدة^(٢) وأبرق كروبه - رئيس بنك التسليف الروسى فى طهران - إلى وزير ماليته ، يقول :

(١) ابراهيم صفانى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١٠٧ ، ١٠٩ .

(٢) قبل موافقة الحكومة الإيرانية على منح هذا الامتياز طلبت من السفير الإنجليزي إعداد تقريراً على وجه السرعة يوضح فيه الهدف من الحصول على الامتياز المذكور =

" لقد قدم دارسى رشوة تقدر بـ ٥٠ ألف طومان للحصول على هذا الامتياز ، لذا قبل الصدر الأعظم مطالب الإنجليز بمثل هذه الهينة ، بل وأخفى أمر المباحثات فى هذا الشأن عن السفير الروسى".^(١)

كما أبرقت الخارجية الروسية إلى سفيرها فى طهران تأمره بتحذير الصدر الأعظم بأن الحكومة الروسية لن تتحمل تكرار مثل ذلك الأمر طالما كان فى منصبه.^(٢)

وعلى أثر الضغوط السابقة ، أمر دارسى مندوبه ماريوت بإخراج خمس ولايات من حوزة المنطقة التى تشملها الاتفاقية (آذربايجان - جيلان - مازندران - جرجان - خراسان) وعليه بلغت المساحة الواقعة تحت نفوذ الاتفاقية حوالى ٤٨٠,٠٠٠ ميل من مجموع مساحة الأراضى الإيرانية آنذاك البالغة ٦٢٨,٠٠٠ ميل.^(٣)

هذا وقد تأسست الشركة الأولى عام ١٩٠٣م باسم " شركة بهره بردارى اوليه" برأس مال قدره ستمائة ألف ليرة ، واستغلت الشركة البند الخاص بالإعفاء الجمركى بما يعوق دون تحقيق النمو الاقتصادى لإيران ، ولم تقصر عمليات الاستيراد على المواد والأدوات موضع حاجتها والتى ينعدم وجودها فى إيران ، بل قامت باستيراد السلع الغذائية والملابس ، وغالبا ما كانت نسبة وارداتها تفوق نسبة الاحتياجات الحقيقية وكأنها

= لإرساله إلى السفارة الروسية ، ولما كان معلوما أن سكرتير السفارة الروسية - مسيو اشتريتير - هو الوحيد بين مسئولى السفارة الذى يستطيع قراءة الخط الفارسى المائل وأنه فى عطلة فى ذلك الوقت ، قاموا بإرسال التقرير فى نفس التوقيت ، وظلت الرسالة فترة دون أن يعلم مسئولو السفارة بمحتواها ، وحينما انتهت المهلة المحددة لإرسال الرد ، أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية الامتياز إلى الشاه ليذيله بتوقيعه وتم تسليمه إلى دارسى.

(خان ملك ساسانى : سياستگران دوره قاجار ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ ، ٣٣٨).

(١) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٦٨٤ .

(٢) نفسه .

(٣) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ... ج ١ ، ص ٣٤٧ ، ٣٩١ ، حاشية.

تتعمد إنفاق تلك الأموال خارج إيران بدلاً من إدخالها حتى لايفضى ذلك إلى التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي الإيراني ، ويذكر الدكتور سيد جلال الدين مدني أن نسبة الخسائر التي لحقت بإيران خلال الفترة من عام ١٩٠١ : ١٩٣٢م بسبب البند الخاص بالإعفاء الجمركي بلغت حوالي ٢٠ مليون ليرة إنجليزية ، في حين أن ما حصلت عليه إيران من فوائد الامتياز خلال نفس المدة بلغ ١١ مليون ليرة فقط!!^(١)

وعلى أية حال ، قام دارسي من بعد بالتباحث مع عدة شركات فرنسية وألمانية للتوسع في أعمال الشركة . وفي عام ١٩٠٤م عزم قائد القوات البحرية الإنجليزية على تأمين الوقود للسفن الإنجليزية ، وشكل لجنة للتحادث مع دارسي للحصول على امتياز النفط إلا أنه فشل . بعد ذلك بادرت إحدى الشركات الأجنبية - شركة بورمه^(٢) - لمشاركة دارسي ، وتم إنشاء شركة أخرى باسم "شركة الامتيازات" في مدينة جلاسجو الاسكتلندية^(٣)، وجعلت مقر عملياتها منطقة ماماتين . أثناء ذلك تعرض عمال الشركة إلى مضايقات البختياريين وعجزت الحكومة الإيرانية عن تحقيق الأمن لهم ، فاضطرت الشركة إلى استدعاء ما يربو عن المائتي جندي من الهنود والإنجليز لدرأ خطر البختياريين ، وسعت من جهة أخرى إلى اتباع سياسة التقرب من البختياريين ، وأطلعتهم على فوائد النفط وما يعود عليهم من منافع من هذا الطريق مما قلل من مشاكلها معهم إلى حد ما.^(٤)

وعقدت الشركة مع البختياريين اتفاقاً في ثلاثة بنود بشكل يمكن الشركة من القيام بأعمالها دون أية مشاكل ، ونصت هذه البنود على :

(١) تاريخ سياسي معاصر إيران ، ج ١ ، ص ٤٨ حاشية.

(2) Burmah Oil Company.

(3) Glasgow.

(٤) ابراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١١١ ، ١١٢ .

١- مشاركة سادة بختياري في أمور الشركة ، وعليه تم إنشاء شركة " نفط بختياري" برأس مال قدره ٤٠٠ ألف ليرة انجليزية ، وتم منح سادة بختياري ٣% من قيمة صافي الأرباح .

٢- تعهد سادة بختياري بمساعدة مسئولى الشركة فى شراء الأراضى اللازمة لأعمال الشركة.

٣- يتولى سادة بختياري مهمة الحفاظ على أمن الأراضى التابعة للشركة على أن تتعهد الشركة بدفع رواتب من يتولون حراسة المنطقة والحفاظ على أمنها. (١)

واستمرت أعمال التنقيب عن البترول دون جدوى ، وعندما أصدر دارسى أمراً بإيقاف أعمال الشركة فى ٢٦ يوليو عام ١٩٠٨م ظهر البترول فجأة فى أحد الآبار فى منطقة مسجد سليمان ، فتم استئناف العمل ثانية . وفى العام التالى تأسست شركة النفط الإنجليزية الإيرانية برأسمال قدره عشرين مليون ليرة إنجليزية ، وصارت تلك الشركة هى المالكة لجميع الامتيازات السابقة ، والمسيطرة على النفط الإيراني دون منازع ، وعملت على تهيئة الأجواء المساعدة لها على العمل. وبدأ تصدير النفط الإيراني منذ عام ١٩١٢م وبلغت كمية النفط الخام المصدر خلال هذا العام ٤٣ ألف طن وتنامى فى العام التالى ليصبح ٢٧٤ ألف طن. (٢)

وفى العام نفسه تم إنشاء معملًا لتكرير البترول فى عبادان (٣). وفى ١٨ يونية عام ١٩١٤م اشترت الحكومة الإنجليزية ٥٦% من أسهم الشركة ، ووافق البرلمان الإنجليزي على حصة انجلترا فى أسهم الشركة على النحو التالى :

(١) على اصغر شميم : ايران در دوره سطننت قاجار ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠.

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩ & ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١١٤.

(٣) بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ج ١ ، ص ٣٤٧.

الحكومة البريطانية

٢,٠٠١,٠٠٠ ليرة

شركاء آخرون (وخاصة شركة النفط الإنجليزية ١,٩٩٩,٠٠٠ ليرة^(١))
بورمه).

وبذلك حظيت إنجلترا بنصيب أعظم ، وعينت مندوبين يكون لهما الحق في الاعتراض على قرارات الشركة ، وسعت لإبرام اتفاقية مع الشركة تضمن بها تحويل النفط إلى قواتها البحرية لأمد طويل بأسعار زهيدة ، واعتضت الخارجية الإيرانية على سلوك الحكومة البريطانية ، وردت السفارة الإنجليزية في طهران تفيد بأن هذه الاتفاقية هي فقط لتنظيم عمليات بيع النفط ، ولن يكون للحكومة البريطانية أدنى تدخل في إدارة الشركة أو علاقاتها السياسية والتجارية مع إيران.^(٢)

لكن ثمة خلافات حدثت بين الجانبين الإنجليزي - الإيراني حول موضوع النفط خلال تلك الفترة وما تلاها ، وقد ظهر الخلاف الأول في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) عندما قام البختاريون - بتحريض من العملاء الألمان - بقطع خطوط أنابيب البترول بين مناطق استخراج النفط ومعمل تكرير البترول ، وتم إيقاف عمليات استخراج النفط لفترة ، واعتبرت الشركة الإنجليزية إيران هي المسئول الأول عما لحق بها من خسائر ، وطالبتها بتعويض قدره ٦١٤ ألف ليرة إنجليزية . أما الخلاف الثاني فقد افتعلته الشركة بعد أن قامت بشراء بعض الأراضي موضع حاجتها ، حيث طالبت بخصم قيمة هذه الأراضي من حصة إيران ، وامتنعت عن دفع نصيب إيران من الأرباح حتى يتم البت في هذه المشكلة. أما الخلاف الثالث تمثل في نسبة الـ ١٦% من قيمة صافي الأرباح التي ستقدم إلى إيران ، حيث رفضت الشركة أن تكون هذه النسبة من مجموع الأرباح الخاصة بفروعها داخل إيران وخارجها، وأرادت أن تقصرها على أعمالها داخل إيران فقط . وفي عام

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران ... ج ٨ ، ص ٢٥٢ .

(٢) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٥٦١ .

١٩١٩م قدم ارميتاغ اسميث^(١) - المسئول الإنجليزى عن إدارة الشئون المالية فى إيران - اقتراحاً ينص على ضرورة حل الخلاف بين الطرفين بالطرق السلمية دون تدخل وسيط ثالث ، وعدم مد فترة الامتياز ، وقيام الشركة بسدفع مبلغ ٥٣٥ ألف ليرة إلى الحكومة الإيرانية نظراً لعدم إنصافها فى التعامل معها والامتناع عن دفع الأموال المستحقة عليها.^(٢) وتم تحليل بنود اتفاقية دارسى ، وطالبت الشركة بوجوب موافقة المجلس الإيرانى عليها، وأصررت على تحديد نصيب إيران بشكل حاسم بما لا يدع المجال لها من بعد للمطالبة بحصتها فى أرباح الشركات خارج إيران.^(٣)

وفى أوائل عام ١٩٢١م ، ومع تولى حكومة قوام السلطنة - الموالى لأمريكا - بدأ ظهور الأمريكيين على الساحة الإيرانية كمناافسين للإنجليز فى مجال النفط ، و منح قوام السلطنة إحدى الشركات الأمريكية - استاندرد اويل^(٤) - امتياز نفط الشمال عام ١٩٢٤م فى أربع ولايات من بين الخمس المستثناه من اتفاقية دارسى ، على أن تكون حصة إيران ١٠% من قيمة صافى الأرباح ، ولا يحق للشركة الأمريكية التنازل عن الامتياز إلى شركة أخرى . وعلى الفور هبت الحكومة السوفيتية تعترض بسبب نقض إيران الاتفاقية المبرمة معها فى عام ١٩٢١م (حيث ينص أحد بنودها على عدم أحقية إيران منح أية امتيازات إلى دولة أخرى).^(٥)

كما قدمت إنجلترا اعتراضها إلى الحكومة الإيرانية فى مذكرة شديدة اللهجة متذرة بأن منح هذا الامتياز يعد نقضا للاتفاقية السابقة بين إيران وبين شركة النفط الإنجليزية. واستمرت الاعتراضات على التدخل الأمريكى فى مجال النفط ، وبعد أربعة أشهر تم قتل القنصل الأمريكى فى طهران - روبرت

(1) Armitag Esmith.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(٣) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ... ج ١ ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

(4) Standard Oil Company.

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

ايمبرى - واضطرت الشركة الأمريكية إلى إيقاف العمل بذريرة اضطراب الأوضاع وعدم استقرار الأمن . وتمكن الاتحاد السوفيتى من الحصول على امتياز النفط عام ١٩٢٥م ، وتأسست شركة باسم "الشركة المساهمة لنفط كوير - خوريان" ، وحظى البنك الروسى فى طهران بنسبة ٦٥% من أسهم الشركة . وفى العام التالى تمت أعمال الحفر للتنقيب عن البترول فى سمنان إلا أنها توقفت بعد فترة قصيرة .^(١)

وبالنظر إلى الامتيازات السابقة ، ومع ملاحظة الشروط المجحفة لها بحقوق الشعب الإيرانى ، ندرك بسهولة كيف أضاع الملوك القاجار منابع الثروة وحقوق الأهالى بثمن بخس ، وكيف كان تسلط الإنجليز على المناطق المنتجة للنفط نظراً لتواجد سفنهم الحربية على امتداد الخليج الفارسى وحاجة تلك السفن إلى الوقود ، لذا سعت إنجلترا دوماً أن تكون هى المستفيد الأول بهذا المورد الحيوى ، وحالت دون تدخل السوفيت أو الأمريكين للاستفادة منه .

ولم تكف إنجلترا بالحصول على تلك الامتيازات بل راحت تبحث عما تبقى فى يد إيران من ثروات ضئيلة كى تلتئها عن طريق تقديم القروض إلى الحكومة الإيرانية ، و حصلت الأخيرة على قرضها الأول من إنجلترا عام ١٨٩٢م حيث اضطرت إلى الاستدانة من البنك الإمبراطورى - وهو منشأة بريطانية - بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة إنجليزية بفائدة قدرها ٦% سنوياً لتسديد غرامة إلغاء امتياز الدخان .^(٢)

أما القرض الثانى فقدمه البنك نفسه إلى مظفر الدين شاه عام ١٩٠٠م بقيمة ٣١٤،٢٨١ ليرة إنجليزية بفائدة قدرها ٥% ، على أن يتم تسديد القرض على أقساط لمدة خمسة عشر عاماً مع رهن عوائد جمارك المحمرة وكرمانشاه .^(٣)

(١) المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٢) احمد كسروى تيريزى : تاريخ مشروطه إيران ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٣) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٣١٦ .

وفى عام ١٩٠٣م قدم البنك المذكور قرضاً آخر إلى الحكومة الإيرانية بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة بفائدة قدرها ٥% لمدة عشرين عاماً ، وفى العام التالى تم إضافة ١٠٠ ألف ليرة على المبلغ المقترض مع رهن عوائد المصائد فى بحر الخزر، والبريد ، والبرق ، وجمارك فارس وموانئ الخليج الفارسي^(١).

وفى المقابل تقدمت روسيا بدورها لتحظى بما حظيت به منافستها - إنجلترا - من امتيازات خاصة بموجب هذه القروض ، ولم تسع الحكومة الإيرانية للاستفادة من أموال القروض المذكورة فى إصلاح الدولة ، بل أنفقت معظمها على تأمين نفقات أسفار الشاه وحاشيته إلى أوروبا ، وذهب جزء منها إلى جيوب سماسرة هذه الاتفاقيات من رجال البلاط وكبار المسؤولين ، وتوجه جزء آخر لتسديد ديون الجيش ودفع رواتب رجال الديوان . وعليه لم يعالج الاقتراض الأزمة المالية فى الدولة بل زاد من عجز الميزانية ، وساهم - مع منح الامتيازات - فى سيطرة القوى الأجنبية - وبخاصة إنجلترا وروسيا - على منابع الثروة فى الدولة حتى صارت إيران شبه مستعمرة. كما كانت لها عواقب وخيمة على جميع المستويات ، فمن الناحية السياسية قيدت حاكم الدولة بقيود ثقيلة وساهمت فى تنامي النفوذ البريطانى والروسى فى إيران . ومن الناحية الاقتصادية تسببت فى تدهور الوضع المالى فى البلاد وفى تفاقم الأزمة المالية مما جعل الدولة عاجزة عن التصدى لمطالب الدولتين الاستعمارييتين . ومن الناحية الاجتماعية كانت داعية لعدم ثقة الشعب فى حكومته وحثته على الاعتراض ضد سياسة الحكومة الخاطئة . ولو أن المسؤولين فى الدولة كانوا قد اتسموا بالنزاهة والعفة وانفقوا هذه الأموال فى وجوها الصحيحة لحلت الأزمة المالية وازدهر الاقتصاد الإيرانى ، لذلك لم يكن منح الامتيازات خطوة فى سبيل الإصلاح ورقى المجتمع ، ولم يكن الاقتراض خطة لمعالجة الأزمة المالية ، بل زاد كلاهما من أعباء الميزانية وعملا على حث الرأى العام ونهضته ضد النظام السياسى وتنامي النفوذ الأجنبى فى البلاد.

(١) فريدون آدميت : ايدئولوژى نهضت مشروطيت ايران ، ص ١١٥ .

المبحث الرابع

انجلترا وثورة إيران الدستورية

انجلترا وثورة إيران الدستورية

تعتبر ثورة إيران الدستورية من أهم الأحداث السياسية فى تاريخ إيران الحديث، ولا ريب أن ثمة عوامل تضافرت - سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى - وهيات الأسباب لقيامها ، إلا أننا لن نتطرق بالحديث هنا عن أسباب الثورة أو الأحداث المرتبطة بها بشكل تفصيلى نظراً لأنها كانت موضوع بحثى الخاص برسالة الدكتوراه ^(١)، وسوف يقتصر حديثى فى هذا المقام على دور إنجلترا فى الحد من النفوذ الروسى فى إيران فى تلك الآونة ، ودورها كذلك فى تحويل مسار الثورة من ثورة إسلامية إلى ثورة نيابية ، وكيفية إخراج هذه الثورة من يد طبقة رجال الدين لتقع فى قبضة الوطنيين الليبراليين ، ومدى مساندة إنجلترا لأحرار إيران ، وإلام استمر دعمها لهم ، ولم تم تخليها عنهم من بعد للاتحاد مع روسيا والقضاء على الحياة النيابية فى إيران.

وقد تعمدت خلال عرضى لتلك الأحداث أن أنحى نفسى بعيداً عما أوردته فى بحثى السابق واستعنت بالمزيد من الإضافات التى لم ترد من قبل حتى تكتمل الرؤية ونقف على كنه الحقائق المتصلة بهذه الثورة ، والأسباب الحقيقية وراء ظهورها وأهم العناصر التى شاركت فيها . وسوف يدور حديثى فى هذا المبحث فى ثلاثة محاور ، هى :

- ١- مساعى إنجلترا للحد من تنامى النفوذ الروسى فى إيران.
- ٢- دور السفارة الإنجليزية فى تحويل مسار الثورة.
- ٣- التعاون الإنجليزي - الروسى للقضاء على الحياة النيابية.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر رسالة الباحثة ، كتاب تاريخ الحكم النيابى لإيران لأحمد كسروى تبريزى ، دراسة نقدية تحليلية مع ترجمة ج ١ إلى اللغة العربية ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٩٦ . (رسالة دكتوراه غير منشورة).

أولاً : مساعى إنجلترا للحد من تنافس النفوذ الروسى فى إيران

نشير بداية إلى أن النفوذ الروسى فى البلاط القاجارى قد بلغ ذروته فى الأعوام القليلة السابقة على إعلان النظام النيابى فى إيران . فقد كانت القوة الفعالة الوحيدة فى الجيش الإيرانى هى كتائب القوزاق التى يتولى قيادتها ضباط روس ، كما سيطرت الشركات الروسية على جميع الامتيازات الخاصة بتعبيد الطرق بين : انزلى - قزوين ، وقزوين - همدان ، وتبريز - قزوين وسيستان - مشهد . كما حصلت على امتيازات مد الخط الحديدى من جلفا إلى تبريز ، ومن صوفيان إلى بحيرة أرومية . ومارس بنك التسليف الروسى نشاطه الاقتصادى فى طهران ومشهد وغيرهما من المدن الإيرانية ، وكانت إدارات البريد والبرق والهاتف الروسية تقوم بنشاطها فى كل من مشهد وسيستان وجرجان ، كما حصلت إحدى الشركات الروسية على امتياز المصائد فى سواحل بحر الخزر ، ومارست شركات روسية أخرى نشاطها التجارى فى مشهد والرشت وانزلى وبابل ، وتحول ميناء انزلى إلى قاعدة عسكرية بحرية للروس ، وتم افتتاح عدة قنصليات روسية فى كل من همدان وكرمانشاه ، وكرمان ، وبوشهر وميناء عباس ، فضلاً عما كان موجود بالفعل فى مدن الشمال الغربى والشمال الشرقى لإيران.^(١)

نضيف إلى ذلك اقتراض الحكومة الإيرانية مرتين من روسيا فى عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ : ١٩٠٧م) بضمان دخل الجمرى - باستثناء الخليج الفارسى - وتعهد إيران بعدم الاستدانة من أية دولة أخرى ، وتغيير التعريفات الجمركية لصالح الروس.^(٢)

ومن البديهي أن هذا لم يكن ليتم إلا فى وجود السياسة والمستولين الموالين لروسيا ، وكان فى مقدمتهم الأتابك الأعظم الذى جعل إيران تميل بشدة

(١) على أكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى إيران در دوره اول مشروطه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ دوم ، تهران ١٣٧٤ ش ، ص ٣.

(٢) انظر ، تاريخ مشروطه ايران لأحمد كسروى ، ج ١ ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ & رهبيران مشروطه لإبراهيم صفائى ، دوره اول ، ص ١٠٦ .

إلى جانب روسيا التى تمكنت من بسط نفوذها السياسى والاقتصادى فى أرجاء الدولة باستثناء المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية لها. وكان من الطبيعى أن يثير كل ما سبق استياء الإنجليز الذين سعوا دوماً لأن يكون لنفوذهم موقع الصدارة فى إيران ، وحينما فشلوا فى عزل الأتابك - نظراً لدعم الروس له - وجدوا ضالتهم فى إضعاف من يدعمه أو اجتذابه ، وعليه عملوا بداية على ترغيب الروس واستمالتهم ، واقترحوا على الحكومة الروسية تقسيم الممالك الآسيوية فيما بينهما ، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول نظراً لرغبة انجلترا فى الاستحواذ على المنطقة الأكثر أهمية ، وهذا ما حث انجلترا على التقرب من أمريكا فى محاولة منها للتعاون معها إلا أنها رفضت ، فمدت يدها إلى ألمانيا للاتحاد معها ربما تستطيع حثها ضد روسيا إلا أنها رفضت كذلك ، فألقت بشباكها حول اليابان واستمرت المباحثات بين الدولتين حتى تم الاتفاق بينهما فى ٣٠ يناير ١٩٠٢م على ما يلى :

- ١- أن يتم الاتحاد بين البلدين لمدة خمسة أعوام.
- ٢- الحفاظ على استقلال الصين وكوريا وسيادتهما على أراضييهما.
- ٣- الاعتراف بالمصالح اليابانية فى كوريا.
- ٤- التزام كل منهما الحياد فى حالة نشوب الحرب بين أى منهما وبين دولة أخرى ، إلا إذا تدخلت دول أخرى فى الحرب.
- ٥- لا يحق لأى من البلدين الاتحاد بشكل منفصل مع روسيا دون استشارة الدولة الأخرى. (١)

وتم الإعلان عن هذا الاتحاد فى ١١ فبراير من نفس العام ، واعتبرته انجلترا المنقذ لها من أزمتها السياسية، وأطلقت يدها فى أوروبا وآسيا، وأمنت جانب الروس ، ونجح المسؤولون الإنجليز فى اجتذاب العديد من

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى إيران ، ج٧، ص ٤٣.

رجال إيران البارزين إلى محافل الماسونية^(١) للوقوف ضد الاتاك على أمل أن تتم لهم السيطرة على الشؤون الإيرانية بعد القضاء عليه.

هذا وكانت الحكومة الإنجليزية تحتفظ في أجندتها السياسية بموضوعين أساسيين يهددان أمن إيران ، هما :

أ- ادعاء الأفغان بحقهم في سيستان.

ب- الدعاوى الحدودية بين إيران والدولة العثمانية.

ولما كانت الدولة العثمانية تقع آنذاك تحت سيطرة الألمان ولم يكن إنجلترا أدنى تدخل فيها ، بدأت أيادي إنجلترا الخفية تثير موضوع الخلاف بين إيران وأفغانستان بشأن سيستان ، وما أن تم ذلك حتى نهضت إنجلترا لإصلاح ذات البين (وفقاً لما ورد في البند السادس من معاهدة باريس بين إيران وإنجلترا عام ١٨٥٧م) وأرسلت - دون إذن الحكومة الإيرانية - وفداً يتألف من ألف وخمسمائة عسكري وسياسي برئاسة السير هنري ماکماهون ليكون حكمها هو النهائي في هذا الأمر ، وقد استمرت مهمة ماکماهون من أوائل عام ١٩٠٣م حتى يونيو عام ١٩٠٥م.^(٢)

ومنذ ذلك الحين قامت سياسة إنجلترا حول محور واحد ألا وهو العمل على

(١) صيغت هذه الكلمة من التركيبة الإنجليزية Freemason وهي اسم جمعية سرية شكلتها شعوب إنجلترا في القرون الوسطى سعيًا للخلاص من ظلم الأمراء ، وظلت هذه الجمعية حتى القرن السادس عشر مؤسسة تدافع عن حقوق العمال ، بيد أنها اتخذت طابعاً سياسياً منذ القرن السابع عشر ، وقامت كل من إنجلترا وفرنسا بمساندتها بهدف تحقيق أهدافها السياسية ، وعملت على نشر تلك المحافل تحت هذا الاسم في أرجاء العالم للمطالبة بالحرية والمساواة والإخاء . ويعتبر ميرزا ملكم خان ناظم الدولة من مؤسسي هذه المحافل في إيران حيث أنشأ محفلاً سياسياً باسم فراموش خانه - أي بيت النسيان - عام ١٨٥٧م ، كان شعاره إصلاح البشرية عامة وشعب إيران خاصة.

(المزيد من التفاصيل ، انظر ، تاريخ بيداري ایرانیان لناظم الاسلام کرمانی ، ج ١، ص ١١٨ & تاريخ سياسي معاصر ایران ، لمسيد جلال الدين مدني ، ج ١، ص ٣١ : ٣٦ & تاريخ روابط سياسي ایران لمحمود محمود ، ج ٧، ص ٢).

(٢) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي ایران، ج ٧، ص ٥٢ ، ١٩٢.

عدم وجود حكومة موالية للروس في المملكة ، وإذا ما ظهرت مثل هذه الحكومة يقوم عملاء انجلترا بإقصائها على الفور والقضاء على رجالها وترشيح آخرين على قدر أقل من الكفاءة والخبرة بدلاً منهم ، ثم يقومون من بعد باختلاق العوائق للمرشحين الجدد كي يظلوا دوماً في حال من الصراع والنزاع ، ويستسلمون بسهولة أمام دسائس عيون انجلترا الخفية. ومن محاولاتهم في هذا الشأن إرسال السفير الإنجليزي - السير آرتور هارد ينگ - إلى العتبات المقدسة في النجف ولقائه بعدد من علماء الدين هناك وإنفاقه مبالغ باهظة لتهيئة المجال لتكفير الأتاك . وقد نجح السفير الإنجليزي في مسعاه حيث أرسل علماء النجف وكربلاء رسالة إلى الشاه بعد عودته من أوروبا تتضمن الاعتراض على مساعي الأتاك الرامية إلى الاقتراض مجدداً من روسيا لما في ذلك من وقوع إيران تحت وطأة الروس ورواج البابية والاستخدام المتزايد للأجانب والأرمن في إدارات الحكومة وشيوع المحرمات في البلاد ، ووجهت إلى الأتاك تهمة خيانة الوطن وقتل حكيم الملك في الرش ، وعزله الشاه من منصبه في شهر سبتمبر عام ١٩٠٣ م ، واختار عبد المجيد ميرزا عين الدولة - الموالي لانجلترا - ليحل محله في منصب الصدارة. (١)

وبذلك ضمنت انجلترا تأييد الحكومة الإيرانية لها ، وحاولت تنحية الروس جانباً كلما وانتها الفرصة وبدأ ذلك جلياً خلال الأحداث المواقبة لثورة الأهالي في إيران بزعامة رجال الدين.

ثانياً : دور السفارة الإنجليزية في تحويل مسار الثورة

لقد تضافرت عدة عوامل ساهمت في استياء الشعب الإيراني وحثه على القيام بثورة ضد النظام السياسي الحاكم وأفضت في النهاية إلى إعلان النظام النيابي في إيران ، من بين هذه العوامل : الهزائم المتتالية لإيران في حروبها ضد روسيا ، وضياع أجزاء شاسعة من الأراضي الإيرانية. والامتيازات

(١) إبراهيم صفاني : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١١٦ .

الأجنبية والاستدانة من الخارج وما تبعها من تنامي النفوذ الأجنبي في إيران .
عدم جدارة مسئولى الدولة في الداخل والخارج . وجور الحكام وتعدى عمالهم
على الرعية وما إلى ذلك من الأسباب التى لو أحصيناها لظل بنا الحديث وخرج
عن فحواه الأصلى. (١)

وعلى أثر ذلك اتفق عدد من الأهالى فى غضون عام ١٩٠٥م على
الاتحاد معاً فى طريق الثورة ضد النظام السياسى ، وانتخبوا من بينهم لجنة
تتألف من تسعة أفراد تحت إشراف ثلاثة من كبار رجال الدين ، هم : السيد عبد
الله بهبهانى ، والسيد محمد الطباطبائى والشيخ فضل الله النورى (٢) ، وتحدت
مهام اللجنة فى إثارة المشاعر الوطنية وتوزيع المنشورات السرية التى تهدف
إلى تأليب الشعب ضد الفاسدين من رجال الدولة والتصدى للتدخل الأجنبى فى
البلاد . ووقعت آنذاك بعض الأحداث التى أدت إلى استياء الشعب الإيرانى من
قبيل إهانة نوس البلجيكى لرجال الدين ، وارتفاع ثمن السكر نتيجة للحرب بين
روسيا واليابان ، وقيام بعض التجار باحتكاره مما أدى إلى استدعاء حاكم
طهران - علاء الدولة - لهم وإصداره الأوامر بتقييدهم وضربهم بالعصى. (٣)

وكان لهذا الحدث رد فعل سريع وشديد، حيث أغلق التجار حوانيتهم ،
واعتلى السيد جمال الدين الإصفهانى المنبر ليدين سلوك علاء الدولة المشين
تجاه التجار وليطالب الشاه بالإصغاء إلى مطالب الأهالى والساداة العلماء التى
تمثلت آنذاك فى مطلبين اثنين فقط هما :

١- عزل علاء الدولة من حكم طهران.

٢- إنشاء المحكمة .

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة ، ص ٤٥ : ٩٣ .

(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج ١ ، ص ٥٥ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تاريخ مشروطه ايران لأحمد كسروى ، ج ١ ، ص ٧٧ :

٥٩ & ايندولوژى نهضت مشروطيت ايران لفريدون آدميت ، ص ١٢٧ & تاريخ
بيدارى ايرانيان لناظم الإسلام كرماتى ، ج ١ ، ص ١٨٦ : ١٨٨ & تاريخ مشروطيت
ايران لمهدى ملكزاده ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

واتهم إمام الجمعة السيد جمال بالمروق والبابية ، واندفع جند الدولة بالعصى والبنادق يفرقون الحشود من حوله وقد انتابتهم حالة من الذعر والهلع الشديد. ^(١) وفي ١٣ ديسمبر ١٩٠٥م عزم العلماء على مغادرة العاصمة والتوجه نحو قم للاعتصام فى حضرة الشاه عبد العظيم ، وقد تابعتهم حشود من الأحرار والوطنيين والتجار والطلاب . وهنا وجدت انجلترا الفرصة الذهبية لها لدعم المعارضة ضد النظام القاجارى الموالى لروسيا ، واتجهت الأنظار من بعد إلى التحصن فى السفارة الإنجليزية. ^(٢) وما يستدعى الانتباه هنا هو انتخاب المعارضة السفارة الإنجليزية دون غيرها من السفارات الأجنبية أو الإسلامية ، ومرد ذلك يرجع إلى أن الجيوش العثمانية كانت قد اعتدت آنذاك على الحدود الإيرانية ، فاستاء الإيرانيون لذلك، ولم يرغبوا فى اللجوء إلى سفارة إحدى الدول المعتدية على أراضيهم . كما كانت السفارة الروسية تتوب آنذاك عن أكثر

(١) احمد كسروى تبرىزى : تاريخ مشروطه ايران ، ج ١، ص ٦٠ : ٦٢.

(٢) انتشرت ظاهرة التحصن فى إيران منذ وقت ليس بالقصير ، حيث كان يلجأ إليها القارون من تنفيذ القانون ، وعادة ما كانوا يلجأون إلى المساجد أو الاصطبلات الملكية ومكاتب البرق. وقد يكون المتحصن ممن يتعرض لضغوط الحكام أو الملك ، وقد يلجأ إلى منزل أحد كبار رجال الدين فى المدينة الذى كان غالباً ما يتدخل للصالح . وقد يلجأ المتحصنون إلى أحد الأضرحة حتى يتم رفع الظلم عنهم ، وهذا ما كان يفعله أهالى طهران حينما كانوا يتوجهون إلى حضرة الشاه عبد العظيم فى قم . ولما كانت الحقوق الدولية تقر بأمر اللجوء السياسى فى السفارات الأجنبية ، صارت السفارات تدريجياً مكاناً آمناً للمتحصن يحظى فيه بالحصانة السياسية . وقد بدأ اتباع هذه الظاهرة فى إيران منذ عام ١٨٢٨م حينما لجأ أحد العلماء - ناظم العلماء ملاير - برفقة بعض الأهالى إلى السفارة الروسية بسبب مظالم حاكم ملاير - سيف الدولة - وأرسل إليه السيد محمد الطباطبائى يلومه على اللجوء إلى إحدى السفارات الأجنبية. وفى عام ١٨٤٨م لجأ بعض رجال الدولة إلى سفارتى روسيا وانجلترا بسبب مظالم حاجى ميرزا آقاسى - الصدر الأعظم آنذاك - وطالبوا محمد شاه بعزله.

إلا أن سفارتى روسيا وانجلترا كانتا تستخدمان هذا الحق كوسيلة لإعمال نفوذهم السياسى فى إيران ، وامتدت حمايتهم لتشمل الخارجين عن القانون وهذا ما يتنافى والمبادئ والقوانين الدولية ويناقض سيادة الشعوب.

[بينر آورى : تاريخ معاصر ايران ، ج ١، ص ٢٤٣ & ناظم الإسلام كرماتى : تاريخ بيدارى ايرانى ، ج ٣، ص ٤٢٩ & فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥٣٥ : ٥٣٨].

النظم الدولية استبداداً ، وكانت تساند الجهاز الحاكم فى إيران فى تتبعه للأحرار والتنكيل بهم ، لذا ولى الأحرار وجوههم عنها. (١)

وعلى أية حال يجدر بنا فى هذا المقام أن نشير إلى كيفية الاعتصام فى السفارة الإنجليزية وما هو الدور الذى قام به مسئولو السفارة فى توجيه المعتصمين فى هذه المرحلة التى تعد من أهم مراحل تطور الثورة فى إيران. فقبل ذلك بأعوام قليلة توقع المسئولون الإنجليز قيام ثورة عامة فى إيران بداية من الحركات المذهبية وانتهاء بثورة مطالبة بحياة نيابية ، ويتضح ذلك من خلال التقارير الرسمية المتبادلة بين مسئولى وزارة الخارجية الإنجليزية ، أو بينهم وبين المسئولين الإيرانيين ، وفى شهر يونيه عام ١٩٠٣م دار حديث بين الأتابك أمين السلطان - والسفير الإنجليزى هارد ينگ - بشأن موقف رجال الدين المتشدد وأثره على تنفيذ خطة الإصلاح المالى فى إيران ، وحاجة الدولة إلى الاقتراض للمرة الثالثة من روسيا . أثناء ذلك أعرب السفير الإنجليزى عن استيائه ، وأعلن فى تقرير له إلى وزير خارجيته - لنسدون - بأن اقتراض إيران مجدداً من روسيا يعنى نقضها لتعهداتها إزاء إنجلترا ، كما طالب باستخدام نفوذ علماء كربلاء والنجف لتنفيذ خطة الإصلاح المالى فى إيران. (٢)

وتم رفض اقتراحه ، وحذره لنسدون من استخدام نفوذ إنجلترا فى كربلاء والنجف بهدف انتصار ثورة رجال الدين التى تهدف إلى تهديد الحكومة الإيرانية ، وأمره بإبلاغ صدر إيران الأعظم بأن معدل تأييد حكومة إنجلترا لإيران فى أوقات الأزمات السياسية مرتبط بكيفية سلوكها تجاه إنجلترا . وفى النهاية حذره من عدم الاتحاد على أى نحو يكون مع من يقومون بالتحريض على قيام الثورات المذهبية بهدف التعدى على هيبة الدولة. (٣)

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه إيران ، ج ١ ، ص ١٠٩ .

(٢) فريدون آدميت : ايدنولوژى نهضت مشروطيت إيران ، ص ١٧٩ . نقلاً عن اسناد وزارت امور خارجه ، تگراف هارد ينگ به لنسدون ، ١٠ ژونى ١٩٠٣م .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٠ ، نقلاً عن تگراف لنسدون به هارد ينگ ، ١١ ژونى ١٩٠٣م .

ويتضح من البرقيات المتبادلة بين السفير الإنجليزي ووزير خارجيته أن توقع قيام مثل هذه الثورة بدأ منذ ما يقرب من أربعة أعوام وأن ثمة حالة من التضارب في الرأي في سياسة كل من هارد ينگ ولسنداون ، فالأول يرى وجوب دعم الثورة الدينية للإطاحة بالنظام السياسي الموالي لروسيا ، والآخر يرفض سيطرة السياسة الدينية ودعم المعارضة . ونرى ظهور الجدل بينهما في مواضع كثيرة ، ويتضح ذلك في حوار بينهما دار معظمه حول افتراض عام وهو : ما الذي ينبغي القيام به إذا ما قامت ثورة في إيران وتدخلت الحكومة الروسية في الأراضي الإيرانية لسحق هذه الثورة؟!

وكان رد وزير الخارجية على هارد ينگ هو مبادرة إنجلترا باحتلال موانئ الجنوب الإيراني وولاية سيستان.

ثم يستفسر هارد ينگ : إذا ما قامت الثورة في إيران ، أو كانت على وشك الوقوع ، هل من الصالح إعلان موقفنا الرسمي إلى الشاه والحكومة الروسية ورجال الدين والعناصر المعارضة أم لا ؟ وإذا ما طالبتنا العناصر المعارضة بتقديم العون ، فهل نحن مستعدون لذلك كي نحول دون تزايد النفوذ الروسي في إيران أم لا ؟ ويجب لنداون بأنه يجب إعلان موقف إنجلترا بشكل واضح وصريح ، بينما لزم الصمت إزاء المطلب الثاني.

واستفسر هارد ينگ ثانية : إذا ما حدد العلماء مطلبهم من الدولة بالمطالبة بإقامة حياة نيابية في إيران ، فبالى أى حد يمكن مساعدتهم لتنظيم صفوفهم ؟ ثم طالبه بتوفير المال اللازم تحت تصرفه لدعم كبار رجال الدين في إيران والتجف وكربلاء . فأجابه وزير خارجيته بالرفض فيما يتعلق بتأييد إحدى المجموعات المعادية للشاه ، وسمح له بإمكانية إنفاق بعض المال لدعم العلاقة مع هيئة رجال الدين. (١)

(١) المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٨٢ . نقلاً عن تلغراف هارد نيك به لنداون ، ٢٧ أوت ١٩٠٢ م.

ويتضح من الحوار السابق أن كلا من هارد ينگ ولنسداون كانا على علم جيد بالحركة الاجتماعية والسياسية في إيران إلا أنهما لم يستطعا إدراك ماهيتها ومدى قوتها . وحينما قامت الثورة بالفعل وأرسل السيد بهبهاني إلى السفير الإنجليزي آنذاك - السير جرانت دوف^(١) - في ٩ يوليو ١٩٠٦م يطالبه بتقديم العون جاء الرد بالرفض ، وقال السفير :

" إن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع أن تبذل العون لصالح من يعادى حكومته. " ^(٢)

وبعدها بثلاثة أيام توجه اثنان من الوطنيين إلى مقر السفارة وسألا السفير الإنجليزي إذا ما اشتدت الضغوط على الأهالي ولجأوا إلى السفارة ، هل سيتم استقبالهم أم لا؟ وأجاب السفير بأنه سيقوم بطردهم عنوة. ^(٣)

كان هذا هو موقف السفير الإنجليزي في بداية الحركة المناهضة للنظام وفقا للتعليمات الصادرة من قبل ، إلا أنه رغب في مراسلة وزير خارجيته - السير ادوارد غراي^(٤) - لإطلاعها على حقيقة الأوضاع ، والاستفسار منه حول التعليمات الجديدة في ظل الظروف الراهنة ، وبالفعل أرسل يستفسر عن أمرين :

أولهما : مدى إمكانية الاتحاد مع روسيا لعزل عين الدولة من الصدارة العظمى ؟

والآخر : هل يتم الرد على الرواد من رجال الدين ممن طلبوا عوننا بأن السفارة الإنجليزية لا يمكنها قط تأييد أية حركة مناهضة للحكومة الإيرانية؟ ^(٥)

(1) Grant Duff.

(٢) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيداري ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٣١ .

(٣) مهدي ملكزاده : تاريخ مشروطيت ايران ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

(4) Edward Gray.

(٥) فريدون آدميت : ايندولوزي نهضت ص ١٨٧ . نقلًا عن تليغراف جرانت داف به غري ، ١٠ ژوئن ١٩٠٦م .

ورفض وزير الخارجية الإنجليزي قيام روسيا وانجلترا بإجراء مشترك ضد الصدر الأعظم ، بينما أبدى موافقته على دعم المعارضين. (١)
وفى ٢٦ يوليو ١٩٠٦م ، أثناء رحيل السادة العلماء عن طهران ، أرسل السيد بهبهاني رسالة أخرى إلى السفير الإنجليزي ، ورد فيها :

" لما كنا نحن العلماء والمجتهدون لا نرغب فى سفك الدماء ، فسوف نخرج من المدينة ، لكننا نطالبكم ألا تضنوا علينا فى سعينا هذا ضد الظلم". (٢)

ومع ملاحظة التغير فى سياسة وزير الخارجية الإنجليزي تجاه المعارضة يأتى رد السفير هذه المرة بالإيجاب ، وأصدر السيد بهبهاني أوامره إلى الطلاب والتجار فى منطقة كهريزك بالاعتصام فى السفارة الإنجليزية . وعلى الفور توجه تسعة من التجار إلى السفارة ، وأرسل السفير الإنجليزي إلى وزير الخارجية الإيرانى - مشير الدولة - يطلعه بما حدث. (٣)

وبعد دخولهم السفارة قدم اثنان من الفرسان الهنود وعدد من جند القوزاق - بأمر السفير الإنجليزي - لحراسة المعتصمين فى السفارة. (٤)

ومنذ هذه اللحظة بدأ مسار الثورة فى التغير تدريجياً ، فقد تحينت انجلترا الفرصة التى تمكنها من التوغل فى صفوف المجاهدين ، وبالتالي إخراج زعامة تلك الحركة من يد العلماء لتقع فى قبضة المثقفين الليبراليين من أعوانها ، ومن ثم توجيهها نحو أهدافها السياسية . وبعد ما سمحت السفارة باستقبال معارضى الدولة ، تولى اثنان من موظفيها - عباس قلى خان نواب وميرزا يحيى خان - مهمة الوساطة بين المتحسين والسفير الإنجليزي ، وبالع أعضاء السفارة فى الاحتفاء بالمتحسين ، وأقاموا لهم خياماً خاصة

(١) فريدون آدميت : ايدنولوژی نهضت ... ص ١٨٧ ، نقلاً عن تلگراف گری به گرانٹ داف ، ١١ ژوئن ١٩٠٦م .

(٢) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ، ج ٨ ، ص ٨٩ .

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١٢٤ .

(٤) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ .

حول السفارة ، وضم السفير البريطاني صوته لهم - على خلاف ما تقتضيه السياسة الدولية في مثل هذه الأحوال - وعلى عكس موقفه السابق تجاههم ، فتح لهم أبواب السفارة وحث جند الدولة على الرحيل إلى معسكر خارج المدينة ، وازداد عدد المتحصنين يوماً بعد يوم وتعددت الطبقات المشاركة في التحصن ما بين التجار والطلاب والحرفيين الذين وجدوا في السفارة ملاذاً لهم من بطش رجال الدولة. ^(١)

وبدأت الأفكار الحديثة تنتقل إلى عقول المعتصمين مما كان له عظيم الأثر في تحويل مسار الثورة ، وكانت السفارة بالنسبة لهم بمثابة المدرسة يتلقون فيها التعاليم السياسية ، حيث كانوا يجلسون في مجموعات ويقوم أحد المطلعين على العلوم السياسية بإلقاء الدروس عليهم ، ووصلت إلى مسامعهم أشياء جديدة لم يكن يجرؤ أحد على التفوه بها من قبل. ^(٢)

وسعى موظفو السفارة لإطلاع المعتصمين على مفهوم مجلس الشورى الوطنى وأهدافه حتى أيقن الأهالى أنه هو المنقذ لهم من جميع أعمال الظلم والتعدي الواقعة عليهم. ^(٣)

وتولى السفير الإنجليزي - غرانت دوف - مهمة الوساطة بين المعتصمين والشاه ، وقام بتوصيل مطالبهم إليه على النحو التالى :

- ١ - عودة الطعام المهاجرين إلى طهران.
- ٢ - التعهد بعدم اعتقال أحداً من المجاهدين أو تعذيبه.
- ٣ - استقرار الأمور والأمان في البلاد.
- ٤ - إنشاء المحكمة ومشاركة كافة الطبقات في القيام بالمهام فيها.
- ٥ - القصاص من قتلة السيدين (السيد عبد الحميد والحاج السيد حسن). ^(٤)

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه* ايران ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٢) ناظم الإسلام كرماتى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٤) احمد كسروى : تاريخ مشروطه* ايران ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ١١١ .

ورد عين الدولة عليهم دون أن يستأذن الشاه بما يلي :

أولاً : حينما توجه بعض السادة العلماء إلى العتبات كان ذلك بمحض إرادتهم ، ولا داعى لوجودهم فى المدينة نظراً لوجود سواهم .

ثانياً : إن الدولة لاتقوم باعتقال شخصاً دون أن يرتكب جرماً .

ثالثاً : إن الأمن والأمان يعمان أرجاء المملكة .

رابعاً : إن المحكمة موجودة بالفعل وتقوم بأداء مهامها ، ويقوم صاحب السمو شعاع السلطنة - رئيس الديوان - بالبت فى الشكاوى ، ولا يوجد فى إيران فى أى وقت قط قانون ينص على مشاركة الرعية فى أعمال الديوان .

خامساً : لم يقم شخص بقتل آخر حتى يتم القصاص منه .^(١)

وما أن وصل هذا الرد إلى السفارة حتى استاء المعتصمون أكثر من ذى قبل ، وازداد تدفق الأهالى على مقر السفارة ، واستمر تلقين مسئوليتها وبعض أعضاء الجمعية السرية للمعتصمين لحثهم على المطالبة بالدستور ، وبدأوا يشرحون لهم بعض المفاهيم الخاصة بالحرية والقانون والحياة النيابية ومجلس الشورى ، وازداد عدد المعتصمين وانضم إليهم عدد من الجند والمدفعية . وحدث آنذاك أن ضم ولى العهد - محمد على ميرزا - صوته إلى صوت المجاهدين ، وحث علماء تبريز على مراسلة الشاه للاستجابة إلى مطالب السادة المهاجرين ، كما أ برق هو نفسه إلى الشاه يلومه على مراعاة جانب عين الدولة إزاء شعب بأكمله .^(٢)

وعاود المعتصمون تدوين مطالبهم مرة أخرى ، ورأت الدولة نفسها هذه المرة أمام المطالب التالية :

١ - عودة العلماء الأعلام .

(١) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٤٥٤ .

(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج ١ ، ص ٥٦ .

٢- عزل الأمير الآتابك .

٣- افتتاح دار الشورى.

٤- القصاص من قتلة شهداء الوطن.

٥- عودة المنفيين إلى البلاد (كحسن رشديه وغيره).^(١)

ويبدو جلياً من المطالب السالفة الذكر أن الأساس الفكرى للمعتصمين كان ذا سياسة منظمة على أثر التعليمات التى كانت تأتئهم من محافل فكرية متباينة ، وهذا ما أكد عليه السفير الإنجليزى - اسبرينگ رايس - من بعد فى تقرير له إلى وزير خارجيته - ادوار گراى - فى ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦م ، حيث يقول :

" لم يكن يوجد من بين المعتصمين أشخاص مشهورون ، وفيما يتعلق بمطالبهم من الحكومة أرى أنهم تعلموها أو تلقوها عن البعض من أمثال صنيع الدولة".^(٢)

وما يؤيد ذلك أيضاً حديث وزير البريد الإيرانى حين قال :

" لقد انضم بعض الحقوقيين إلى المعتصمين ، وقرأوا عليهم الدستور الفرنسى وترجموه لهم ليطالبوا بنظيره".^(٣)

وكان حيدر خان أوغلى كذلك مصدراً آخر من مصادر التعليمات الموجهة إلى المعتصمين حيث يقول :

" لم يكن للمعتصمين فى السفارة أدنى معلومات حول الحياة النيابية ، ولم يعدوا لها مسبقاً ، لذا كانت تأتئهم التعليمات من قبل هيئة من علماء المملكة ، وكنت أنا واحداً منهم".^(٤)

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج ١ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) فريدون آدميت : ايدنولوژى نهضت مشروطيت ، ص ١٦٩ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦٨ . نقلاً عن خاطرات شخصى حيدر خان عمواغلى ، مجله

يادگار ، سال سوم ، شماره پنجم ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

وعلى ما سبق ، فقد تباينت مصادر المعلومات بالنسبة للمعتصمين في السفارة ، وعلى أية حال فقد قدم السفير الإنجليزي المطالب السالفة الذكر إلى الشاه ، وطالبه بأن يشكل لجنة مع وزير خارجيته - مشير الدولة - لمناقشتها . كما تدخلت الحكومة الإنجليزية بشكل سافر حيث طالبت الحكومة الإيرانية رسمياً بضرورة الرد على مطالب المعتصمين في أقرب وقت ممكن. ^(١) وتصادف في تلك الفترة أن وصلت برقية ملك إنجلترا رداً على برقية المعتصمين في السفارة إليه ، وتم نشر نسخاً منها بين الأهالي في طهران ، وفيها يقدم ملك إنجلترا مواساته وتضامنه مع الشعب الإيراني ، حيث يقول :

" من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا وامبراطور ممالك الهند الشاسعة إلى كافة طلاب المدارس الدينية والتجار والحرفيين في طهران ، لقد وصلتنا برقيتكم يوم الأربعاء ٢٥ يناير التي تفيد بوقوع هذا الظلم الصراح على هؤلاء الإخوة الأفاضل ، وقد تملكني شديد الأسى والأسف بسبب التعدي الجائر والظلم الواقع على السادة العلماء الأجلاء وكافة الرعية ، وقد رجعت إلى البرلمان للرد على برقيتكم ، وكلى أمل أن يصغى الأخ الكريم صاحب الجلالة مظفر الدين شاه إلى رغبات المجلس الإنجليزي التي تيغى دفع الظلم وأن يبدى موافقته عليها ويأمر بإزالة التعدي عن الرعايا الأوفياء".

(ادوارد السابع المحب لشعب إيران) ^(٢)

ولم يُعلم كيفية نسخ هذه البرقية وتوزيعها على الأهالي ، إلا أنها كانت مصدراً لاطمئنان الرعية ، وأدت إلى تدافع العديد من الأهالي نحو مقر السفارة ، وانضم إلى المعتصمين عدد من تلاميذ مدرسة دار القنون والمدرسة العسكرية والمدرسة الزراعية ، وأعدت السفارة لهم خيمة

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسي إيران ... ج ٨ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيداري ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

خاصة ، كما ازداد عدد المتحصنين فى قم ، وكان السيد بهبهانى هو الواسطة بينهم وبين السفير الإنجليزى فى طهران. ومع ازدياد معدل المظاهرات والضغوط الداخلية والخارجية - حيث أشارت الصحف الأجنبية الحرة إلى ثورة الإيرانيين وأعلنت تأييدها لها - ومع حث ولى العهد للشاه كى يرضخ لمطالب السادة العلماء ، تنحى عين الدولة عن منصب الصدارة فى أول أغسطس عام ١٩٠٦م ورحل إلى مبارك آباد وحل مشير الدولة محله.^(١)

وأرسل الشاه بعد ذلك كلاً من عضد الملك والحاج نظام الدولة إلى قم لإبلاغ السادة بنأ عزل عين الدولة ووعدهم بالنظر فى مطالبهم ، واستمرت مساعى المسئولين الإنجليز فى حث المعتصمين فى السفارة على مراسلة العلماء فى قم يحذرونهم من العودة دون تحقيق أهدافهم. وأرسل السيد بهبهانى - بوساطة السفير الإنجليزى - الرسالة التالية إلى المعتصمين يطلب منهم عدم مغادرة السفارة دون أن يضمن لهم السفير تنفيذ مطالبهم ، يقول فيها :

" اطلب من جميع السادة المعتصمين فى السفارة التزام الهدوء ، فنحن لم ننخدع ، وما نسمعونه ، وما سمعتموه ما هو إلا محض افتراء ، ولن نتحرك طالما لم يتم تحقيق الهدف ولم يأتنا ضمان من السفارة الإنجليزية ، لتبقوا فى أماكنكم وما من شئ لدى أكثر من ذلك".^(٢)

ومع توالى البرقيات بين مسئولى الدولة والسادة العلماء ، ومع تدخل الحكومة الإنجليزية ومطالبتها إيران بالرد السريع على مطالب العلماء ، ومع وساطة السفير الإنجليزى الداعم لحركة الشعب ، لم ير الشاه بداً ، وأعلن فرمان الحكم النيابى فى الخامس من أغسطس عام ١٩٠٦م على النحو التالى:

(١) على اصغر شميم : ایران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٤٥٦.

(٢) ناظم الإسلام كرمائى : تاريخ بيدارى ایرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٥٩.

" سيادة الصدر الأعظم ، لما كان البارئ تعالى جل شأنه قد جعل زمام تقدم مملكة إيران المحروسة وسعادتها في أيدينا ، وجعلني حافظاً لحقوق شعب إيران قاطبة ورعايانا الصديقين ، لذا فأنا الآن - حيث استقر رأينا وإرادتنا العظيمة على تحقيق رفاهية وأمن أهل إيران قاطبة وتشديد مباني الدولة وتدعيمها والإصلاح في مرافقها - أقرر أن يشكل مجلس للشورى من المنتخبين من الأمراء والعلماء القاجاريين والأعيان والأشراف والملاك والتجار والحرفيين على أن يتم ذلك بانتخاب الطوائف المذكورة في دار الخلافة طهران ، ويجب أن تسود المشاركة في إبداء الرأي حول شئون الدولة ومصالح العامة ، وأن يبدى هذا المجلس تعاونه مع مجلس الوزراء ومساندته له في الإصلاحات التي ستحقق الرخاء والرفاهية لإيران ، وأن يعرض في هدوء كل ما يحقق خير الدولة والشعب ومصالح العامة وشئون أهل إيران قاطبة على رئيس الحكومة ليذيل بتوقيع الملك ويوضع موضع التنفيذ « بموقع أجرى بگذارد » ومن البديهي أنه بموجب هذا المرسوم المبارك سيتم الإعداد لتدوين لائحة هذا المجلس وتشكيله بناءً على تصديق المنتخبين وتوقيعهم منذ هذا التاريخ . وبعون الله تعالى يبدأ المجلس - الذي هو حارس عدلنا - في الإصلاحات اللازمة لأموال المملكة وتنفيذ القوانين الشرعية . لذا نقرر الإعلان عن هذا المرسوم المبارك كي يطلع المواطنون جميعاً على حسن نوايانا التي تهدف إلى رقي الدولة وشعبها ، ولتدعو الله بدوام هذه الدولة واستقرار هذا الرخاء". (١)

وثمة ملاحظات وردت على الأمر السابق منها على سبيل المثال أنه تضمن عبارة تشكيل المجلس من طبقات بعينها دون أن يرد فيه الإشارة إلى طبقة العمال والفلاحين وهي الطبقة التي تمثل الأغلبية من الشعب الإيراني . كما كانت إحدى جملة مبهمات لم يتفهمها العامة وفي ذلك يقول ناظم الإسلام كرماني :

" إن العامة لم يدركوا معنى التركيب « بموقع أجرى بگذارد »

(١) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيداري ایرانیان ، ج ٣ ، ص ٤٦٩ .

وفهمه البعض على أنه يعنى "وَقَتْمَا نَرَى ذَلِكَ صَالِحاً" ، فرأوا إمكانية رفضه وقتما أراد رجال الدولة ، كما أنهم كانوا يشكون فى تنفيذ هذه لذا رغبوا فى أن يضمن السفير الإنجليزي لهم ذلك^(١).

وأياً ما كان الحال ، فقد أرسل الصدر الأعظم نسخة من الأمر السابق إلى قم ، وأرسل السادة العلماء مندوبين عنهم إلى طهران^(٢) للتأكد من صحة أمر الشاه ، وبعد لقائهم بالمعتصمين فى السفارة توجهوا إلى الشاه ، وبعد انتهاء المباحثات معه أصدر الشاه الفرمان التالى فى نفس اليوم (٨ أغسطس) :

" سيادة الصدر الأعظم ، استكمالاً لمذكرتنا السابقة المؤرخة فى الرابع عشر من جمادى الآخر عام ١٣٢٤ هـ / ٥ أغسطس ١٩٠٦ م والتى أمرنا فيها صراحة بتشكيل مجلساً من المنتخبين من قبل الشعب ، نأمر ونقرر مجدداً من أجل أن يطلع كافة أبناء الشعب الإيراني على توجيهاتنا بأن يدار المجلس المذكور طبقاً للمذكرة السابقة ، وبعد اختيار أعضاء المجلس تعد لائحة مجلس الشورى الإسلامى على أن تكون مطابقة لتصديق المنتخبين وتوقيعهم على نحو يتفق ومصالح الشعب والمملكة وقوانين الشرع المقدسة وتتم بعرضها علينا وتذيلها بتوقيعنا"^(٣).

ونلاحظ فى الأمر السابق عدول الشاه عن تشكيل مجلساً للشورى ليحل محله المجلس الإسلامى ، وهذا ما يوضح أن السادة فى قم كانوا يرغبون فى تشكيل مجلساً إسلامياً ورضخ الشاه إرضاءً لهم . وعلى الرغم من مساعى السفارة الإنجليزية إلا أن الشاه عدل عن رأيه فى تشكيل مجلساً للشورى ، وكان من البديهي أن تتم ضغوط جديدة لتغيير الأمر السابق لأنه يؤكد على تأييد

(١) تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، حاشية.

(٢) هؤلاء المندوبون هم : السيد محمد صادق الطباطبائى ، والسيد مطهر ، والسيد علاء الدين وميرزا محسن.

(٣) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج ١ ، ص ١٢٠.

زعامة علماء الدين على المجلس القادم الذى ستحكمه المعايير الإسلامية ، ولم يكن هذا مرضياً لطبقة الليبراليين التى كانت تنادى بفصل الدين عن السياسة ، وعليه جوبه هذا الأمر بمعارضة شديدة من قبل السفير الإنجليزى والمعتصمين فى السفارة الذين رفضوا مغادرة المكان دون أن تضمن لهم السفارة تنفيذ أمر الشاه وتشكيل مجلس نيابى. وفى اليوم التالى توجه البعض منهم بصحبة السفير الإنجليزى إلى الصدر الأعظم يريدون فى الظاهر التأكد من الأمر لكنهم فى الباطن ييغون تغيير صياغة الأمر ، ويشرح ناظم الإسلام كرماتى نتائج هذا اللقاء قائلاً :

" ... تقرر أن يغيروا الأمرين السابقين ويصيغوا مضمونهما فى أمر ثالث يتم فيه تبديل عبارة مجلس الشورى الإسلامى بمجلس الشورى الوطنى، وكانت حجتهم فى ذلك إنه ربما يقوم البعض بتكفير أحد نواب المجلس وعليه تتم إثارة الأهالى لوجود كافر فى مجلس إسلامى . كما أن طائفة الأرمن واليهود والمجوس عليهم انتخاب واحداً منهم ينوب عنهم فى المجلس ولا يتفق وجود هذا الشخص فى مجلس إسلامى ، والأفضل أن يكون مجلساً وطنياً." (١)

وتأثر الصدر الأعظم بوجهات نظر المعتصمين فى السفارة وحاول إقناع الشاه بذلك ، وفى النهاية رضخ الشاه لإصرار صدره الأعظم وضغوط السفارة الإنجليزية ، واستدعى نواب العلماء المهاجرين وأصدر أمراً ثالثاً فى ٩ أغسطس يتضمن عبارة مجلس الشورى الوطنى ، إلا أنهم نشروه بتاريخ (١٤ جمادى الآخر ، ٥ أغسطس) ليكون مطابقاً ليوم ميلاد الشاه. (٢)

وأغلب الظن أن السبب فى تعديل تاريخ فرمان هو إيهام الشعب بأن هذا فرمان هو نفسه فرمان الأول ، ورغبة الشاه فى إنهاء حالة الاعتصام فى السفارة الإنجليزية وكذلك التحصن فى قم على أى نحو يكون ، لأن تواجد مثل هذه الأعداد الغفيرة من رجال الدين والتجار والحرفيين والطلاب على هذا

(١) ناظم الإسلام كرماتى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨٢ .

النحو مما يلحق الأذى بالواجهة السياسية للدولة فى الخارج ويدمر اقتصاد المملكة فى الداخل.

وبعد صدور فرمان الأخير توجه نواب العلماء مع مشير الملك - الإبن الأكبر للصدر الأعظم - إلى السفارة ، وتلى مشير الملك فرمان الشاه على المعتصمين ، ثم تلى عليهم برقية علماء قم التى تفيد بموافقتهم على الأمر الصادر من قبل الشاه ، كما أبرق علماء قم إلى المعتصمين فى السفارة يطلبون منهم مغادرتها على النحو التالى :

" لقد تحققت أهدافنا وأهدافكم ، انهضوا وارحلوا عن السفارة ، ولا تمكثوا أكثر من ذلك حيث أن فى البقاء مفسد عديدة لا نستطيع البوح عنها فى البرقية ، وإن كانت لأهدافكم بقية فلنبق فى زاوية حضرة الشاه عبد العظيم حتى يتم تنفيذها ". (١)

واللافت للنظر هنا أن العلماء الذين أيدوا اللجوء إلى السفارة الإنجليزية منذ بداية الهجرة يقومون الآن بتحذير المعتصمين من الاستمرار فى المكوث فيها ، وهذا ينم عن عدم رضاهم الباطنى عن الاعتصام فى إحدى السفارات الأجنبية، وما أن عاد العلماء إلى طهران حتى توجه السيدين - بهبهانى وطباطبائى - على الفور على مقربة من السفارة ، وخرج المعتصمون إليهما ، وبعد حديث طويل استرضى السيدين فيه المعتصمين انتهت حالة الاعتصام وعاد الجميع إلى أماكنهم.

وعلى هذا النحو انتهت ثورة الشعب التى بدأت بمعطيات وطنية إسلامية على يد العلماء من رجال الدين وانتهت بمفردات وطنية قومية ليبرالية على يد المسؤولين الإنجليز وعمالهم ، وتم الإعلان عن نظام الحكم الجديد ، واعترفت شعوب العالم بنبابية إيران ، وعدوها مهد الحرية والديمقراطية فى القارة الآسيوية ، وبدأ الإعداد لافتتاح مجلس الشورى الوطنى وتدوين الدستور

(١) ناظم الإسلام كرماتى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج ٣ ، ص ٤٨٨ .

والمتمم له . (١) لكن لم تدم فرحة الإيرانيين كثيراً ، فقبل أن يحصدوا ثمار نهضتهم تلك أتت الرياح بما لا تشتهي السفن ، فبعد وفاة مظفر الدين شاه (فى يناير ١٩٠٧م) أظهر الشاه الجديد - محمد على ميرزا - عداؤه الشديد تجاه الحياة النيابية والأحرار ، وانتهت حالة الوفاق المؤقت بين الإنجليز وأحرار إيران رغبة فى عدم استياء حليفهم روسيا - بعد إبرام معاهدة ١٩٠٧م - وكانت النتيجة أن انطلقت يد محمد على شاه فى مقاومته للأحرار على نطاق أوسع.

ثالثاً : التعاون الإنجليزي الروسى للقضاء على الحياة النيابية

قبل وفاة مظفر الدين شاه بعشرة أيام تم توقيعه على بنود الدستور (فى ١٤ ذى القعدة عام ١٣٢٤هـ - يناير ١٩٠٧م) ومع اعتلاء محمد على ميرزا سدة الحكم ، أبدى ميله التام إلى الروس ومكنهم من السيطرة على مقاليد الأمور فى إيران ، وولى وجهه للأحرار والوطنيين ، وسعى حثيثاً للتخلص من رقابة المجلس ، والإطاحة بالحياة النيابية فى إيران ، وأصدر أوامره إلى حكام المدن ورؤساء القبائل أن يتشددوا مع الوطنيين ، وظهرت القلاقل فى أرجاء الدولة . فى ذلك الوقت أصر نواب تبريز وغيرها من المدن على وجوب تنقيح بنود الدستور ، وإضافة بعض البنود الأخرى التى تحفظ للمجلس هيئته وتكون له اليد الطولى على الشاه وحاشيته . كما أبدى بعض رجال الدين استياءهم من نظام الحكم النيابى لاعتماده على قانون آخر غير القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . (٢)

ونتيجة لذلك أصدر سعد الدولة - رئيس المجلس الوطنى - أوامره بتشكيل لجنة لتدوين المتمم للدستور ، وبدأت أعمالها فى شهر فبراير عام ١٩٠٧م ، وبعد الانتهاء من تدوين المتمم دار جدال واسع حول بنوده بين

(١) للإطلاع على تفاصيل هذه الأحداث ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة ، ص ١٣٢ : ١٦٤ .

(٢) عبد الهادى حائرى : تشيع ومشروطيت در ايران ، تهران ١٣٦٤ ش ، ص ٢٧٨ .

المطالبين بالحكم النيابي - بزعامة السيدين بهبهاني وطباطبائي - والمطالبين بتطبيق أحكام الشرع - بزعامة الشيخ فضل الله النوري - وبعد مناقشات عديدة تمت الموافقة على الصيغة النهائية للمتمم ، إلا أن الشاه جعل يماطل في التوقيع عليه ، وأرسل عماله إلى الولايات المختلفة لاستئصال شأفة الوطنيين مما زاد من حدة الثورات في المدن ، وبخاصة في تبريز ، حيث اندفع الأهالي إلى مكتب البرق للتحصن فيه واستعد المجاهدون للجهاد. (١)

كما توجه عدد من رجال الدين في تبريز بصحبة بعض التجار الأهالي للتحصن في القنصلية الإنجليزية ، وأبدوا استيائهم من الشاه . وتضامن القنصل الإنجليزي هناك - راستلو - معهم ، وحثهم على استمرار الثورة وإغلاق الأسواق والقيام بإضراب عام حتى يخنع الشاه لرغباتهم. (٢)

وهكذا نجح الشاه وأعدائه في إيقاع الفرقة بين الأحرار وعلماء الدين فيما أطلق عليه " الجدال بين المشروطة والمشروعة " . ومع اشتداد الحركة المطالبة بالحياة النيابية وإعلان الدستور في كل من تبريز وطهران ، اعتصم الشيخ فضل الله النوري ومؤيدوه في حضرة الشاه عبد العظيم ، ومنذ ذلك الحين تبدل الصراع الذي كان يدور من قبل بين المطالبين بالحياة النيابية وبين الاستبداد وأعدائه إلى صراع يدور الآن بين الأحرار وعلماء الدين ، وساند الشاه وحاشيته الطائفة الثانية ، وجعل يتحين الفرصة لإبداء العداء علانية تجاه المجلس الوطني والأحرار إلى أن تم تعرضه لحادث اغتيال في شهر مارس عام ١٩٠٨ م ، ورغم عدم إصابته في هذا الحادث ، إلا أنه اتخذ ذريعة له ، وجعل يوجه أصابع الاتهام إلى أعضاء المجلس الوطني للقضاء عليه. (٣)

ومنذ ذلك الحين بدأ الشاه في التخطيط للإطاحة بالمجلس ، وأرسل يندره بعدم المماثلة في عقاب الجناة وإلا سيقوم بنفسه باتخاذ الإجراء

(١) احمد كسروي : تاريخ مشروطه ايران ، ج ٢ ، ص ٣٤١ .

(٢) ابراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ٢٧٧ .

(٣) ناظم الإسلام كرماني : تاريخ بيداري ايرانيان ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

المناسب، ووجد الروس الفرصة مواتية لهم ، وجعلوا يشجعونه على التصدى للمجلس ووعده بالمساندة.

فى خضم هذه الأحداث وقعت أحداث مهمة على المستوى الدولى عملت على تغيير سياسة انجلترا تجاه روسيا وكذلك تجاه الأحرار فى إيران. فبعد مناصرتها لثورة الأحرار من قبل رغبة منها فى إضعاف النظام القاجارى الموالى لروسيا ، وبعد فتحها لأبواب سفارتها على مصراعيها أمام المعارضة، إلا أنها سرعان ما بدلت سياستها تجاه الثورة المطالبة بالحكم النيابى . ويرى الدكتور عبد الهادى حائرى أن السبب فى ذلك يرجع إلى :

أولاً : إن هذه الثورة - أى الثورة الدستورية - قد شاركت فيها الطبقة البرجوازية الوطنية التى تألفت من التجار والحرفيين والزراع ، وقد ساءها استفحال النفوذ الأجنبى فى البلاد وطالبت بإنهائه.

ثانياً : أفضى قيام هذه الثورة فى إيران إلى اندلاع ثورات أخرى فى أفغانستان تنادى بالحرية ، لذا خشيت انجلترا من ضياع هيبتها فى مناطق نفوذها.

ثالثاً : وقوع بعض الأحداث على المستوى الدولى مما اقتضى بالضرورة اتفاق كل من روسيا وانجلترا لمجابهة خطر النفوذ الألمانى المتصاعد وعقد معاهدة ١٩٠٧م بينهما^(١) ومنذ ذلك الحين تعاملت كل منهما فى إيران وفق ما تقتضيه مصلحتهما المشتركة وعزمًا على سحق الثورة.^(٢)

هذا وتعتبر اتفاقية عام ١٩٠٧م بين روسيا وانجلترا هى العامل الأول والأساسى وراء تبديل انجلترا لسياستها تجاه روسيا وأحرار إيران ، حيث سعت من بعد إلى مراعاة جانب حليفاتها ، وزاد تطاولها على الأراضى الإيرانية . فبعد الإعلان عن الاتفاقية ، وجهت انجلترا بإحدى سفنها الحربية إلى نهر كارون فى أواخر عام ١٩٠٧م ، ثم هاجمت سواحل مكران فى أوائل عام ١٩٠٨م ، كما

(١) سيرد الحديث عن الاتفاقية تفصيلاً فى المبحث التالى .
(٢) إيران وجهان اسلام ، مشهد ١٣٦٨ ش ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

أرسلت قوة عسكرية إلى بوشهر في أوائل عام ١٩٠٩م لتتبع المطالبين بالدستور والقبض عليهم. بينما قام الروس بمساندة محمد علي شاه ومعاونته في قصف المجلس الوطني بالمدافع بواسطة كتائب القوزاق في ٢٣ يونيو ١٩٠٨م ، وأعقب ذلك تتبعهم للأحرار والقضاء عليهم أو نفيهم خارج البلاد. وبدلاً من أن يقوم الساسة الإنجليز بالاعتراض على هذا الموقف المتشدد تجاه المجلس والأحرار نجد الصحافة التابعة لهم - الهندية والإنجليزية - تبسط ألسنتها في نقد المجلس الوطني الإيراني والمطبوعات الإيرانية ، وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة التايمز في عددها الصادر في ٢٥ يونيو - أي بعد انقصف بيومين - تدم المجلس الإيراني في قولها :

" ليس لشعوب الشرق الجدارة الكافية للحكومة الوطنية والحياة النيابية، إنهم لم يتمكنوا بعد من فهم مبادئ تلك الحكومة ، وما كان يقوم به المجلس الإيراني هو الكلام فقط والتجراً على أفراد الأسرة المالكة ، وتبارت الصحف الإيرانية في توضيح معنى الحرية للأهالي على أنها مجرد الاعتراض على دفع الضرائب وتوفير الأمن والقيام بالثورات في كل الأرجاء".^(١)

وعلى هذا النحو سعت الصحافة الإنجليزية إلى تبرأة ساحة الشاه في قصفه للمجلس وتقديم المبررات للقيام بذلك ، لكن بعض الأحرار في إنجلترا رفضوا مثل هذه الادعاءات ، وكان من بينهم المستشرق الإنجليزي ادوارد براون الذي راح ينتقد تلك الآراء موضحاً أن مجلس إيران قد قام بما لم يكن متوقفاً أن يقوم به المجلس الإنجليزي نفسه . كما دافع عن الصحافة الوطنية في إيران.^(٢)

وحرصاً على ما تبقى من ماء الوجه ، سمحت السفارة الإنجليزية ثانية بحماية ما لا يقل عن سبعين شخصاً من مؤيدي الحكم النيابي ، وكان من بينهم السيد تقى زاده ، ومعاوض السلطنة ، وعلى أكبر دехدا ، وبهاء الواعظين ،

(١) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، انتشارات علمي ، تهران ١٣٦٣ش ، ج ٣ ، ص ٦٧٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٧٤.

والسيد حسن صاحب صحيفة الحبل المتين والشيخ دولت آبادي. (١) وقد وصف الأخير هذا الموقف منهم في قوله :

" إن المطالبين بالحياة النيابية قد ظنوا من فرط سذاجتهم أن الإنجليز هم حماة الحياة النيابية ، وأنهم مستأون من قصف المجلس ، غافلين عن أن الإنجليز هم الذين حفروا قبر الحرية والنيابية للحفاظ على مصالحهم السياسية". (٢)

ورغم هذه النظرة الواعية لدى معظم الأحرار تجاه الإنجليز إلا أنهم لجأوا إلى السفارة الإنجليزية خشية على أرواحهم ، خاصة بعد الفظائع التي ارتكبها الشاه في حق البعض منهم من أمثال ملك المتكلمين وميرزا جهاتكير حيث لاقا حتفهما دون محاكمة.

وما أن علم الشاه بلجوء هؤلاء إلى السفارة الإنجليزية ، وخشية من تزايد اللاجئين إليها ، أصدر أوامره بمحاصرة السفارة ومنع تنقل الأهالي منها أو إليها ، وألقت قوات القوازي القبض على بعض الأفراد بعد خروجهم منها ، وتمت بعض الضغوط لتسليم المعتصمين مما أغضب المسؤولين في السفارة ، وطالب السفير الإنجليزي حكومته باتخاذ الإجراء المناسب.

في الوقت نفسه أبرق الشاه إلى ملك إنجلترا في ٢٩ يونيو يشكو من تطاول المسؤولين في السفارة وتدخلهم في الخاص من شئون إيران وحمائيتهم للخارجين عن القانون ، وطلب تسليم المعتصمين في السفارة إلى الحكومة الإيرانية ، ورد الملك البريطاني بردود شديدة الالهجة ، حيث قال :

" رداً على برقية صاحب الجلالة شاه إيران ، إنني لا أرغب قط في التدخل في الشؤون الداخلية لمملكتكم ، كما أننا لم ندع شخصاً للاعتصام في سفارتنا ، ولو أن البعض قد لجأ إلى سفارتنا خوفاً على أرواحهم فجلالتكم يعلم

(١) احمد كسروي : تاريخ مشروطه^٤ إيران ، ج ٣ ، ص ٦٥٨ .

(٢) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت إيران ، ج ٤ ، ص ٨٢٩ .

أن لجوء الأبرياء إلى السفارة ليس ممنوعاً ، وما أن يتم منح الأمان لهم سيتم خروجهم على الفور من هناك ، وما ذكرتموه في برقيتكم بأن السفير الإنجليزي قد قام بحماية المفسدين في السفارة هو أمر عار عن الصحة تماماً . لقد حاصر جنودكم سفارتنا ، وألقوا القبض على من كانوا يخرجون منها ، وهذه إهانة لا يمكن تحملها ، ولو لم يتم منع مثل هذه الأعمال ستضطّر حكومتنا إلى القيام بالإجراءات التي تحفظ لنا رايّتنا ، وأنا على ثقة تامة من سفيرنا ، كما أن وزير خارجيتنا قد أبرق إلى سفارتنا في طهران يطلب الحصول على الأمان للمعتصمين من قبل الشاه".^(١)

وبعد وصول الرد السابق من قبل الإمبراطور البريطاني ، أبرق السفير الإنجليزي إلى وزير الخارجية الإيراني يقول :

" لقد أخبرت أولى الأمر في دولتي على ما بدر من صاحب الجلالة شاه إيران في حق السفارة الإنجليزية ، ووفقاً للأوامر الصادرة إلى من وزارة الخارجية البريطانية ، أعرض على سيادتكم مطالب صاحب الجلالة ملك بريطانيا على النحو التالي :

١- إبعاد قوات القوزاق والشرطة من المناطق المحيطة بالسفارة وعدم التعرض للرعايا الإنجليز .

٢- قدوم وزير البلاط الإيراني وكذلك وزير الخارجية بزيهما الرسمي إلى مقر السفارة الإنجليزية في طهران لتقديم الاعتذار بشكل رسمي على أن يطلعونا بذلك قبل الموعد بفترة كافية .

٣- السماح لمن قاموا بالاعتصام في السفارة بالتنقل والقيام بأعمالهم بحرية تامة .

٤- تقديم خطاب مذيّل بتوقيع الشاه يتضمن التأكيد على منح الأمان للمعتصمين ، وإن كان بينهم خارج عن القانون - باستثناء المتهمين سياسياً - يتم استجوابه في حضور أحد أعضاء السفارة .

(١) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت إيران ، ج ٤ ، ص ٨٣٣ ، ٨٣٤ .

هذا وإني أبلغكم بالمطالب السالفة ، وفي حالة عدم الموافقة عليها ، أو عدم تنفيذها بدقة ستضطر الحكومة البريطانية إلى القيام بإجراء مناسب رداً على ما بدر منكم في حقها". (١)

ويلحظ جلياً في الخطاب السابق لهجة التهديد من قبل السفير الإنجليزي في حالة عدم الخنوع لتحقيق المطالب المذكورة. وبعد الإطلاع على الرسالتين السابقتين التي صالت انجلترا فيهما وجالت كي تفرض شروطها على الحكومة الإيرانية ، بل وعلى الشاه نفسه ، بادراً أولاً الأمر في إيران إلى الإعلان عن استسلامهم وخضوعهم ، وتم تنفيذ جميع المطالب السالفة الذكر دون أي نقصان ، وأرسل الشاه وزير خارجيته - علاء السلطنة - ووزير البلاط - سلطان علي خان - بزيهما الرسمي إلى السفارة الإنجليزية لتقديم الاعتذار ، كما وعد بعدم التعرض للمعتصمين ، شريطة أن يغادروا إيران لعدة أعوام. (٢)

بعد ذلك عمت فترة من الاستبداد المطلق ، ورأت انجلترا نفسها أمام امتداد النفوذ الروسي في إيران بشكل لم يسبق له نظير ، فقد أعلنت الحكومة العسكرية في طهران بقيادة القائد الروسي لياخوف ، وصارشايشال - معلم الشاه - مستشاراً للشاه ، بينما أحكم السفير الروسي قبضته على هيئة الحكومة الإيرانية. (٣) فضلاً عما سبق شعرت انجلترا بالامتهان إزاء محاصرة السفارة والتعرض لبعض الأفراد فيها ، كل ذلك جعلها تحاول البحث لها عن مخرج خاصة بعد أن قلت هيبتها في أنظار الرأي العام الإيراني ، وعليه انتهزت الفرصة وقتما اندلعت الثورات في المدن ضد النظام الحاكم للمطالبة بإعادة الحياة النيابية . فعندما ثارت تبريز بقيادة ستارخان وقام جند الدولة بحصار المدينة ، وأمر عين الدولة - الصدر الأعظم - بإغلاق الطرق لمنع وصول

(١) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج ٤ ، ص ٨٣٠.

(٢) ابراهيم صفائي : رهران مشروطه ، دوره دوم ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.

(٣) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج ٤ ، ص ٨٤٧.

الطعام إليها، خشيت انجلترا من أن توجه روسيا بقواتها إلى تبريز بحجة الحفاظ على أرواح رعاياها ، فقامت تحت الشاه على افتتاح المجلس النيابي كي تجذب قلوب الشعب الإيراني من جهة ، ومن جهة أخرى تنهى أحداث تبريز ، ولا تمس الحاجة من بعد إلى إبقاء القوات الروسية المتمركزة آنذاك في جلفا . ودارت المباحثات في هذا الشأن في بطرسبورج ولندن ، حتى وافقت الحكومتان الروسية والإنجليزية على إيفاد مبعوثين من قبلهما إلى طهران للتباحث مع الشاه وإقناعه بإعادة افتتاح المجلس النيابي .^(١)

وفي البداية نجح السفيران الروسى والإنجليزى فى الحصول على موافقة الشاه على إعلان الهدنة بين مجاهدى تبريز وجند الدولة لمدة أسبوع لنقل الطعام إلى المدينة ، ووافق أحرار تبريز على إعلان الهدنة شريطة أن يقر الشاه الدستور ويعتن العفو العام ويسحب جيوشه المحاصرة للمدينة ، ويقدم وعوده بعدم نزع السلاح من الأحرار واختيار والى آذربايجان وفقاً لرغبة الأهالى .^(٢)

إلا أن الشاه رفض الانصياع لمطالب مجاهدى تبريز ، واستمر حصاره للمدينة ، فتذرعت روسيا بحماية رعاياها فى تبريز ، وتقدمت جيوشها المتمركزة فى جلفا نحو المدينة ، ونلاحظ هنا تضامن السفير الإنجليزى إزاء سلوك القوات الروسية حيث اتجه إلى مجلس تبريز فى أوائل إبريل عام ١٩٠٩م هو ونظيره الروسى ليقدم المبرر لهذا السلوك ويقدم وعودهما بعودة تلك القوات إلى روسيا بعد استتاب الأمن دون قيد أو شرط .^(٣)

واستمرت مساعى السفيرين الروسى والإنجليزى لدى الشاه فى محاولة منهما لإخماد ثورة الشعب عن طريق تلبية رغبته فى إعلان الحكم النيابى ، فى الوقت نفسه رغبا فى أن يتم ذلك تحت سيطرتهما ، وبناءً عليه سعى كل منهما

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج ٣ ، ص ٧٩٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٨٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٠٢ ، ص ٩٠٥ .

لدى الشاه لإقناعه بالبدء فى الإصلاح واضطر الشاه (فى إبريل عام ١٩٠٩م) إلى الإعلان عن البدء فى الإصلاح على أن تقدم الحكومتان الروسية والإنجليزية ما يعادل ألف ليرة إنجليزية إلى الحكومة الإيرانية للمساهمة فى أعمال الإصلاح ، كما وعد بإعادة الدستور إلى إيران. (١)

ويتضح من التقارير المتبادلة بين المسؤولين الإنجليز فى طهران ولندن وقوفهم التام على عدم رغبة الشاه فى التعاون مع الأحرار ، فحسباً يقترح تشكيل مجلساً للشيوخ للحد من سلطات المجلس الوطنى ، وحيناً آخر يقترح تشكيل مجلساً إسلامياً لتطبيق أحكام الشريعة . ويعلق السفير الإنجليزى فى طهران - جون باركلى (٢) - على ذلك فى أحد تقاريره قائلاً:

" إن الرد الذى قدمه الشاه عن طريق وزير خارجيته إزاء ضغوطنا لاستعادة الحياة النيابية فى إيران يؤكد لنا أنه لا يفكر قط فى إعادة افتتاح المجلس النيابى " . (٣)

واعتمد تعليق السفير الإنجليزى هذا على رسالة وزير الخارجية الإيرانية إليه والتي أفاد فيها بالتالى :

" وفقاً لأوامر صاحب الجلالة الملك ، أطلعكم بنوايا الشاه فى تأسيس مجلساً يتواءم واحتياجات المملكة يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ... وسيتم افتتاح هذا المجلس بعد إعادة الاستقرار فى آذربايجان ... " . (٤)

وحاول السفيران الروسى والإنجليزى الاستفادة بنفوذ رجال الدين ، وتوسطا لدى علماء النجف لحثهم على إسداء النصيح إلى الأهالى لإظهار بعض

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، تهران ١٣٣٣ ش ، ص ١٥ ، ص ٢٠ .

(2) Sir-j-Barclay .

(٣) مهدي مكلزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج ٤ ، ص ٨٥٠ ، ص ٨٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٥٣ .

الذين تجاه الشاه إلا أن محاولتهما باءت بالفشل ، وأعرب العلماء عن استيائهم لتواجد القوات الروسية في البلاد ولتغيير مسلك انجلترا تجاه أحرار إيران .

في خضم هذه الأحداث لم تتوان الدولتان الاستعماريتان في تحقيق أطماعهما الاستعمارية ، حيث تحينتا فرصة الاضطرابات التي عمت الأرجاء وبدأ تنافسهما على احتلال الأراضي الإيرانية ، وسيطرت كل منهما على أجزاء عديدة في شمال البلاد وجنوبها ، إحداهما تتذرع بحجة الحفاظ على رعاياها ، والأخرى تسعى لتحقيق النفوذ الواسع لها في إيران . وواقع الحال ، أنهما كانتا تسعيان في عملهما هذا من منطلق التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ١٩٠٧ م المبرمة بينهما ، ولم يرتض الأحرار هذه الحال ، ولم يثقوا في أمر الشاه بشأن البدء في الإصلاح وإعادة الدستور .

أثناء ذلك كان عملاء انجلترا يعملون في الخفاء لإسقاط نظام الشاه الموالي لروسيا وتم اجتذاب بعض العناصر المعارضة إلى لندن وفي مقدمتهم سردار أسعد بختياري ، وتقى زاده ومخير السلطنة ، وتباحث سردار أسعد في لندن مع السير هاردينغ - السفير الإنجليزي السابق في طهران - لتحديد مهمته في زعامة الثورة في إصفهان وإسقاط المدينة ثم التوجه لاحتلال طهران^(١).

وتنفيذاً لقرار المسئولين الإنجليزي الخاص بخلع الشاه توجه مجاهدو إصفهان والرشت وفرسان بختياري إلى طهران في الأول من جمادى الآخر عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م) وهددوا أمن العاصمة . وأدت هذه الأحداث إلى تباحث السفيرين الروسي والإنجليزي مع الأحرار بشأن عزل محمد علي شاه ، وتم الاتفاق في ٧ سبتمبر ١٩٠٩م على عزله ، وتم التوقيع على هذا الاتفاق من قبل رؤساء المجاهدين ومسئولي السفارتين الإنجليزية والروسية ، ونص فيه على ما يلي :

(١) إبراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .

١- يترك محمد على ميرزا جميع ما لديه من ممتلكات وجواهر إلى الحكومة الإيرانية .

٢- يجب عليه مغادرة البلاد خلال خمسة عشر يوماً .

٣- يتم تحديد راتباً سنوياً له في منفاه يقدر بـ ٧٥ ألف تومان ، وفي حالة عدم قيامه بأي إجراء عدائي ضد إيران يزيد هذا المبلغ إلى ١٠٠ ألف تومان .

٤- تضمن الحكومتين الروسية والإنجليزية عدم قيام الشاه المخلوع بأي إجراء عدائي ضد إيران وإلا يتم قطع راتبه السنوي . (١)

وغادر الشاه طهران متجهاً إلى منفاه - أودسا بروسيا - وتم افتتاح المجلس في دورته الثانية دون وجود الشاه في ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ م وجعلت روسيا تشجع على بث الفتن والقلق في أرجاء البلاد ، وضعف أمر الوطنيين الأحرار في أعقاب تسريح المجاهدين ونزع أسلحتهم بعد فتح طهران ، وانقسموا إلى حزبين ، أولهما: متطرف ثوري عُرف باسم الحزب الديمقراطي ، ومن أهدافه فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية ، ومن رواده السيد حسن تقى زاده والسيد محمد رضا مساوات . والآخر : معتدل عُرف باسم الحزب الاجتماعي ، ومن رواده السيدين بهبهاني وطباطبائي ودهخدا ، وكان يميل أكثر إلى جانب الدين . (٢)

وعلى الرغم من تعهد الشاه المخلوع بعدم القيام بأي إجراء عدائي ضد إيران ، إلا أنه اتصل ببعض القبائل في شمال خراسان شرق بحر الخزر ، فأرسل وزير الخارجية الإيراني في أكتوبر عام ١٩١٠ م إلى سفارتي روسيا وانجلترا يطلب قطع راتبه بموجب الاتفاق المبرم من قبل ، إلا أن السفيرين

(١) بيتر آوري : تاريخ معاصر إيران ... ، ج ١ ، ص ٢٦٩ حاشية .

(٢) ملك الشعراء بهار : تاريخ مختصر احزاب سياسي وائقرض قاجاريه ، تهران ١٣٢٣ش ، ج ١ ، ص ٨ ، ص ٩ .

اعترضاً على ذلك . ومع اندلاع الاضطرابات في البلاد بسبب عودة الشاه المخلوع كف الروس عن مساعدته ، واتفقوا مع الإنجليز على إخراجهم من إيران .

أثناء ذلك حدثت أزمة مستر شوستر المستشار المالي الأمريكي^(١) واضطرت الحكومة الإيرانية إلى قبول الإنذار الروسي ، وتم إغلاق المجلس الوطني ثانية نظراً لاعتراضه على إبداء الموافقة على الشروط الروسية .

في الوقت نفسه لم يرتض الروس وجود حكومة إيرانية بريطانية الهوى يتألف معظم أعضائها من البختياريين - حكومة صمصام السلطنة - لذا ما أن أعلن يار محمد خان انشقاقه عن الحكومة حتى آزره ، وأثاروا طبقة رجال الدين في تبريز ضد الحكومة حتى تم إسقاطها عام ١٩١٢ م . وبذلك انتهى نفوذ البختياريين المواليين لاجلئرا وجاءت حكومة علاء السلطنة التي حققت مطالب الروس في الحصول على امتياز مد خطوط السكك الحديدية من جلفا إلى تبريز .^(٢)

وعلى هذا النحو عمت إيران حالة من الفوضى ، وتمادت كل من روسيا وانجلترا في استخدام نفوذهما لتحقيق الخاص من أغراضهما . ومرة ثالثة أعوام على غلق المجلس كان ناصر الملك - نائب السلطنة - هو الحاكم المستبد المطلق في البلاد ، لكن مست الحاجة آنذاك إلى وجود المجلس كي يلقى فيه خطاب العرش ، لذا تم الإعلان عن بدء الانتخابات ، وافتتح المجلس عام ١٩١٤ م وألقى أحمد شاه فيه خطاب العرش .

وعلى ما سبق نرى أن انتصار الثورة النيابية في إيران لم يدم طويلاً ، وعلى الرغم من مساندة اجلئرا لها في البداية إلا أنها قامت بتحجيمها والقضاء عليها بمجرد أن رأت مصالحها عرضة للخطر ، وحينما اشتد بأس الروس ،

(١) انظر البحث ، ص ١٦٩ : ١٧٣ .

(٢) احمد كسروي: تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٥٦٥ ، ص ٥٦٦ .

وازدادت المقاومة الشعبية ، مالت انجلترا إلى إتباع سياسة الوفاق بين الشاه وبين المطالبين بالحياة النيابية ، وحينما فشلت في تحقيق أهدافها من ذلك الطريق عملت على النفاذ قدر المستطاع داخل النظام الحاكم من خلال مساندتها لعمالها لتولى المناصب المهمة في الدولة ، ونجحت في تشكيل حكومات موالية لها ، كما عملت على وجود أتباع لها داخل المجلس الوطني الإيراني لتأمين مصالحها ، وسعت لسحق الثورات الشعبية، وسمحت لحليفها بارتكاب جرائمها في الشمال . وتمت الأحداث السالفة الذكر بتوجيهات مباشرة من قبل المسؤولين الإنجليز تارة ، وتارة أخرى من وراء ستار عن طريق أياديهم الخفية ، لتحقيق أطماع انجلترا السياسية في إيران ، وحتى تكون صاحبة المكانة الأولى والنفوذ الأوسع فيها بلا منازع .

المبحث الخامس

معاهدة عام ١٩٠٧ م وأثرها على
العلاقات الإيرانية الإنجليزية

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

معاهدة عام ١٩٠٧ م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية

مقدمات المعاهدة

تزايدت المخاوف الإنجليزية من تنامي القوة العسكرية الألمانية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، لذا سعت إنجلترا لتهيئة المجال فى عدة عواصم أوربية للاتفاق سراً مع بعض الدول ، وانتهت مساعى وزير خارجيتها آنذاك - اللورد ساليسبورى - بعقد مؤتمرى اسطنبول (عام ١٨٧٦م) وبرلين (عام ١٨٧٨م) لتظفر إنجلترا بما يلى :

- ١- اجتذاب الحكومة العثمانية تجاهها .
- ٢- إيجاد العداء بين ألمانيا وروسيا .
- ٣- احتلال جزيرة قبرص .
- ٤- حرمان الروس من حصاد ثمار حروبهم مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٧م .
- ٥- الحيلولة دون تقدم الجيوش الروسية فى تركستان وأفغانستان .^(١)

وحققت إنجلترا المكاسب السالفة الذكر فى ظل وجود التعاون المؤقت بينها وبين حكومة بيسمارك فى ألمانيا ، وما أن تنحى بيسمارك عن الساحة السياسية فى أوروبا (عام ١٨٩٠م) ، وسعى خليفته - وليم الثانى - لإعداد قوة بحرية للحفاظ على التجارة الألمانية حتى زاد القلق الإنجليزى ، وعرضت الحكومة الإنجليزية على الإمبراطور الألمانى عام ١٨٩٩م فكرة الاتحاد والتحالف بين الدولتين إلا أنه رفض ، فهددته الحكومة الإنجليزية باتحادها مع روسيا فى القارة الآسيوية .^(٢)

ونلاحظ من الحدث السابق أن أول فكرة تم إعلانها للاتحاد بين روسيا وإنجلترا ترجع إلى عام ١٨٩٩ م ، حيث مالت إنجلترا فى تلك الفترة إلى

(١) محمود - محمود - روابط سياسى ايران ، ج ٧ ، ص ٣٢٤ ، ص ٣٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

الاتحاد مع روسيا وفرنسا ضد عدوهم المشترك ألمانيا ، وتم تحقيق هذه الخطوة عملياً فى غضون عام ١٩٠٤ م . (١)

أثناء ذلك ، كانت الخارجية البريطانية تتحين الفرصة من آن لآخر وتطرح على المسؤولين الروس فكرة تقسيم إيران فيما بينهما ، ولم تحظ هذه الفكرة بالقبول لدى روسيا لأنها كانت تسيطر على مناطق شاسعة من إيران ، فضلاً عن نفوذها السياسى فى البلاط الإيرانى ، ومع إدراك الإنجليز لتلك الحقيقة ، ومع وقفهم التام على نوايا روسيا الحقيقية تجاه الخليج الفارسى وخطتها من وراء طرح مشروع مد الخط الحديدى فيما وراء بحر الخزر حتى جاد بهار - على الخليج الفارسى - وتوجيه سفنها التجارية إلى تلك المنطقة ، وسياستها فى زيادة عدد القنصليات التابعة لها فى المدن الإيرانية ، راح الإنجليز يذكرون أولى الأمر فى إيران بأن إنجلترا لن تنض الطرف عما كان لها من مكانة فى إيران ، وأنها لن تسمح للإمبراطورية الروسية بتشكيل قاعدة عسكرية أو بحرية لها على الخليج الفارسى . وأصدرت الحكومة الإنجليزية بياناً خاصاً بذلك ، أوردت فيه :

" تعتبر الحكومة الإنجليزية أن إقرار أية قاعدة عسكرية أو بحرية فى الخليج الفارسى من قبل أية دولة هو إجراء يعادى المصالح البريطانية فى المنطقة ، وعليه سوف تقاوم بريطانيا مثل هذا الإجراء بكل ما لديها من قوة " . (٢)

وأُتبع ذلك بإرسال مستشاريها فى كافة التخصصات السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى منطقة الخليج الفارسى الذى صار تحت مراقبة البريطانيين بشكل تام ، كما سعت الحكومة البريطانية إلى زيادة عدد القنصليات التابعة لها فى مدن إيران ، وتمت كل هذه الإجراءات من قبلها بسبب خشيتها من التعاون الروسى الألمانى للسيطرة على الخليج ، وفى الوقت نفسه كان

(١) محمود - محمود - روابط سياسى إيران ، ج ٨ ، ص ١٠٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٩ .

المسؤولون في كل من إنجلترا وروسيا يتباحثون حول الموضوعات المتعلقة بهما في آسيا .

ومع هزيمة روسيا في حربها مع اليابان (عام ١٩٠٥م) بدأ الاتجاه نحو التقارب الروسي الألماني ، إلا أن مسئولى إنجلترا وفرنسا حالوا دون إتمام ذلك، وأرسلت الحكومة البريطانية إلى صدر روسيا الأعظم - الكونت ويت - تدعوه لقبول الاتحاد بين روسيا وإنجلترا وتصفية جميع المشاكل العالقة بينهما بشأن إيران والدولة العثمانية وأفغانستان والتبت ، إلا أن الصدر الأعظم الروسي رفض ذلك رغبة منه في التحالف مع ألمانيا . وفي أواخر عام ١٩٠٥م تولى السير ادوارد غراي وزارة الخارجية البريطانية وسعى حثيثاً لإقرار التحالف بين البلدين لاعتقاده بأن التواجد الروسي في اسطنبول أفضل بكثير من التواجد الألماني في الخليج الفارسي .

ومع تولى ايزولسكى وزارة الخارجية الروسية في مايو ١٩١٦م ، أعلنت إحدى الصحف الصادرة في لندن في مقال لها بتاريخ ١٩ مايو أن شروط الاتحاد بين روسيا وإنجلترا قد اكتملت إلى حد كبير ، وأن المباحثات التي كانت تدور في هذا الشأن قد انتهت ، وأن هذا الاتحاد يهدف إزالة الخلاف بين البلدين بشأن الدولة العثمانية وإيران وأفغانستان والتبت .^(١)

واستفسرت الحكومتان الإيرانية والألمانية من وزارة الخارجية الروسية حول صحة هذا الخبر ، وكذبه ايزولسكى ، وهذا ما أكد عليه أيضاً السير ادوارد غراي في البرلمان الإنجليزي في جلسته المنعقدة في ٢٢ مايو ١٩٠٦ م .^(٢)

وعلى الرغم من ذلك ، استمرت المباحثات السرية حول المسائل العالقة بين البلدين ، حتى أقر وزير الخارجية الروسي بعدم تعرض بلاده للمصالح البريطانية في الخليج الفارسي في بيان تم الإعلان عنه في الصحف يوم ٢٩

(١) على اصغر شيم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٧٨ ، ص ٧٩ .

(٢) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ... ، ص ٥ .

أغسطس ١٩٠٧م ، وتم التوقيع على اتفاقية التحالف بين روسيا وانجلترا فى ٣١ أغسطس من نفس العام .

بنود الاتفاقية وآثارها

تعهدت الحكومة البريطانية فى هذه الاتفاقية على عدم الحصول على امتياز سياسى أو تجارى لها أو لأحد رعاياها فى الخط الممتد من قصر شيرين ويمر من إصفهان ويزد وخوان وينتهى عند نقطة على الحدود الإيرانية فى التقاطع مع الحدود الروسية والأفغانية ، كما تتعهد بعدم إبداء أية معارضة إذا ما قامت روسيا بالحصول على هذه الامتيازات فى المناطق المذكورة .

كما تعهدت الحكومة الروسية بعدم الحصول على أية امتيازات سياسية أو تجارية لها أو لأحد رعاياها فى الخط الممتد من حدود أفغانستان ويمر من كازيك وبيرجند وكرمان وينتهى فى ميناء عباس ، كما تتعهد بعدم إبداء أية معارضة إذا ما قامت انجلترا بالحصول على هذه الامتيازات فى تلك المناطق .

كما تم الاتفاق على عدم أحقية إيران منح أية امتيازات لأجانبى فى المناطق المذكورة عالياه دون موافقة الحكومتين الروسية والإنجليزية ، وأن يتم تسديد أقساط قرض البنك الإمبراطورى - كما كان فى السابق - من عوائد جمارك إيران فى فارس والخليج الفارسى ، وكذلك من عوائد صيد الأسماك على السواحل الإيرانية فى بحر الخزر وعوائد البريد والبرق.^(١)

وعلى ما سبق تم تقسيم إيران إلى منطقتى نفوذ مع الإبقاء على منطقة محايدة فى الخط الفاصل بينهما . وظلت الحكومة الإيرانية فى منأى عن تفاصيل هذه الاتفاقية حتى تم الإعلان عنها ، وصاحب ذلك ظهور ردود أفعال متباينة بين مؤيد ومعارض فى الخارج والداخل ، حيث أرسل الإمبراطور البريطانى - إدوارد السابع - ونظيره الروسى - نيكولا الثانى - إلى السفير البريطانى فى

(١) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٤٨٠ ، ص ٤٨١ .

بطرسبورج - نيكولسن - يثنيان على مهارته وحكته السياسية في إتمام هذه المعاهدة . وأعرب رئيس الوزراء الفرنسي عن رضاه التام عن الاتفاقية لأنها - من وجهة نظره - تنهى مرحلة الخلاف الدائر بين روسيا وإنجلترا حول آسيا.^(١) وعلق السير ادوارد كراي على الاتفاقية في البرلمان الإنجليزي بقوله :

" إن المعاهدة التي تمت بين روسيا وإنجلترا تزيل أي نوع من سوء الظن لدى الطرفين بشأن إيران دون أن يلحق ذلك الضرر بمصالحنا في المنطقة. ونحن الآن نأمن على الحدود الهندية حيث تم قطع يد الروس عن المناطق الجنوبية . كما أن إنجلترا ملتزمة بالقضاء على أي نوع من الخلل الذي يؤثر على نفوذ روسيا في الشمال " .^(٢)

ورغم تصاريح المسؤولين السابقة المؤيدة للاتفاقية ، إلا أن ثمة أصوات في الخارج كانت تعارض الاتفاقية منها على سبيل المثال صوت المستشرق الإنجليزي الشهير ادوارد براون الذي أدان الاتفاقية بشدة ، واعتبرها سبباً وراء تغيير نظرة الإيرانيين تجاه الإنجليز والحكومة الإنجليزية التي ساندتهم ضد الاستبداد ونشرت بينهم مفاهيم الحرية .^(٣) ونشر رسالة بشأن هذه الاتفاقية ينتقد فيها سلوك مسئولى روسيا وإنجلترا بشأن تقسيميهما الأراضي الإيرانية والقضاء على استقلال تلك الدولة العريقة ، وطالب الأحرار الإنجليز بدعم إيران واتخاذ إجراء مناسباً إزاء الحكومة الروسية .^(٤)

نعم لقد كان ادوارد براون محقاً في حديثه عن تأييد إنجلترا لثورة الشعب وحثه على المطالبة بالحياة النيابية وتشكيل المجلس الوطني والتمتع بالحرية السياسية ، إلا أنها قامت بذلك كله مع استفحال النفوذ الروسى فى

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى..... ، ج ٨ ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٦ .

(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ٢٨٦ . نقلاً عن روزنامه حبلى المتين ، شماره ٢٢ ، سال ١٥ .

(٣) على اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٤٨٢ .

(٤) مهدي مكنزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج ٣ ، ص ٦٤٥ .

البلاط الإيراني ، وكانت تبغى من ورائه النفاذ أكثر داخل المجتمع الإيراني وارتكاب جرائمها في إيران بأياد بيضاء . وحينما اقتضت مصلحتها السياسية - في فترة لاحقة - التقارب من روسيا ، طعنت الشعب الإيراني من الخلف ، وعقدت المعاهدة المذكورة ، وارتضت ذلك الجزء الصغير نسبياً في شرق إيران وجنوبها الشرقي نصيباً لها لأنها كانت تسيطر بالفعل على مناطق أخرى كخوزستان بواسطة نفوذ شركة النفط الإيرانية الإنجليزية .

أما في الداخل ، فقد ثار الشعب الإيراني واعترضت المحافظ الوطنية بمجرد أن بلغت أنباء هذه الاتفاقية مسامعهم ، وزعم تأجج المشاعر الوطنية المعارضة للاتفاقية في الشارع الإيراني ، إلا أننا لم نجد اعتراضاً أو احتجاجاً رسمياً من قبل أولى الأمر في الدولة باستثناء ثلاثة منهم . الأول هو ميرزا مهدي خان علاني - سفير إيران في لندن - ولم يكن اعتراضه على الاتفاقية في حد ذاتها بل أنه اعتبرها حائلاً دون صدام القوتين العظميتين في إيران ، بيد أنه رأى ضرراً في بعض بنودها ، وكتب إلى وزير الخارجية الإيراني يدعوه إلى إظهار القوة والاعتراض على بعض البنود خاصة فيما يتعلق بعدم أحقية إيران في منح الامتيازات في المناطق الواقعة تحت نفوذ كل من روسيا وإنجلترا والسيطرة على الجمارك .

والشخص الثاني هو مرتضى خان ممتاز الملك - سفير إيران في أمريكا - حيث أبدى رأياً أكثر حدة من سابقه ، وشبه روسيا وإنجلترا بلصين قاما بسرقة منزل أحد الأشخاص (إيران) ، ثم عقدا شراكة فيما بينهما وطلباً من صاحب المنزل الموافقة عليها ، وأضاف :

" إن الهدف من وراء هذه الاتفاقية لا يخرج عن شقين ، إما أن يكون لكل من الدولتين أغراض باطنية في إيران مستقبلاً وتريدان تحقيقها بطرق دبلوماسية ، وإما ألا يكون لهما ذلك . ولو صح الأمر الأول ، فإيران ليست مضطرة على الموافقة ، وإن صح الأمر الثاني ، وكانتا ترغبان في استقلال

إيران ، فيجب على الأخيرة عدم الموافقة على الاتفاقية وإلا ستكون سبباً لتعاسة الدولة والشعب " .

أما الاعتراض الثالث فكان من قبل ميرزا ملكم خان - سفير إيران في روما - وقد أرسله إلى وزارة الخارجية الإيرانية أثناء تقديم استقالته ، حيث قال :

" لقد فتحت اتفاقية التقسيم فيما بين روسيا وانجلترا أبواب الأسى والأسف في وجهي ... والآن ، حيث لم يُبق المفسدون في إيران على حاجتنا إلى السفارة ، أطلب من صاحب الجلالة أن يطلق سراحي من قيد هذه السفارة بأسرع ما يمكن " . (١)

وإزاء ثورة الأهالي واعتراض الأحرار في إيران ، أرسل السفير الإنجليزي في طهران - السير سيسيل اسپرنيك رايس - إلى وزارة الخارجية الإيرانية في ٢٤ سبتمبر ١٩٠٧ م يقول :

" لقد نما إلى علمنا رواج الشائعات في إيران بأن ثمة اتفاقية أبرمت بين انجلترا وروسيا يتم بمقتضاها تدخل هاتين الدولتين في إيران وتقسيمها فيما بينهما . ونحن نحيطكم علماً بأن المباحثات بين الدولتين كانت متباينة تماماً عما تم ذكره ... وقد لخص جناب السير ادوارد كراي مفاد مباحثاته مع وزير الخارجية الإيراني - مشير الملك - ونظيره الروسي - ايزولسكي - في نقطتين أساسيتين ، أولاهما : لا يحق لكل من روسيا وانجلترا التدخل في شؤون إيران الداخلية إلا إذا لحق الأذى بأموال رعاياهما وأرواحهم . والأخرى : إن المباحثات بين كل من روسيا وانجلترا كانت بهدف عدم ظهور المشاكل بينهما فيما بعد بشأن إيران ، وتستطيع إيران أن تدير أمورها بنفسها ... إنها اتفاقية بين دولتين أوربيتين تراعى فيها المصالح الإيرانية تماماً ، وهي قائمة على

(١) على أكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي إيران ... ، ص ٢٤ ، ص ٢٥ .

ضمان استقلال إيران وسيادتها على أراضيها ، وتمكنها من الحصول على دعم جارتها القويتين بما يحقق الرقى والإصلاح في المجتمع الإيراني " . (١)

وواضح من حديث السفير الإنجليزي سيسيل إلى أي مدى كان تلاعبه بالألفاظ لتهدة الرأي العام ، لأن الأحداث التي تلت هذه الاتفاقية أثبتت عكس ما ذكره تماماً ، فلم تؤمن الاتفاقية استقلال إيران ، ولم تمنع تدخل الساسة الأجانب في الخاص من شئونها .

وأياً ما كان ، فقد تم عرض موضوع الاتفاقية على المجلس الوطني الإيراني ورفضها الأعضاء بالإجماع ، وأعلن الأحرار عن قرط استيائهم تجاه انجلترا التي نالت من قبل المكاة الرفيعة لديهم ، إلا أنها ظهرت الآن تفصح عن نواياها الحقيقية وتكشر عن أنيابها لتشارك روسيا في غيها . وأرسلت السفارة الإنجليزية ثانية إلى وزارة الخارجية الإيرانية في ٢٨ سبتمبر ١٩٠٧ م تسترضي الأحرار ، وتقول :

" لن يكون لعقد هذه الاتفاقية أية أضرار على حرية البلاد واستقلالها ، وسوف تكف روسيا عن التدخل في شئون إيران الداخلية " . (٢)

وحقيقة الحال ، إن هذه الاتفاقية كانت وبالأعلى على إيران ، وعلى عكس تصاريح السفير الإنجليزي ، سعت انجلترا من بعد إلى استرضاء حليفاتها روسيا ، وولت وجهها عن أحرار إيران المطالبين بالحياة النيابية ، ولم تبد معارضتها لهم فقط ، بل - كما شاهدنا - أطلقت يد الروس - حتى قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م - في إيران ليقوموا بشتى أنواع الفساد . وسوف نرى في هذا المقام أية نكبات حلت بالشعب الإيراني على يد الروس وعمالهم بتأييد انجلترا الباطني في أعقاب إبرام هذه الاتفاقية ، وقد تمت هذه العمليات بمهارة فائقة بحيث لم يدرك الشعب الإيراني ولا حكومته ضلوع أيادي

(١) مهدي مكلزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج ٣ ، ص ٦٧٠ .

(٢) احمد كسروي : تاريخ مشروطه ايران ، ج ٢ ، ص ٤٦١ .

انجلترا الخفية فى الأمر ، بل ولجأت الحكومة الإيرانية إلى إنجلترا فى بعض الأمور مطالبة إياها بالتدخل والبحث عن حل . وبدا واضحاً فى تلك الفترة أن الروس كانوا درعا لسياسة إنجلترا فى إيران دون أن يعى الساسة الروس الهدف الحقيقى لها . وحرى بنا فى هذا الموضح أن نعرض لبعض الأحداث التى وقعت بعد إبرام الاتفاقية المذكورة ، والتى بدا فيها جلياً مدى تسلط الدولتين الاستعمارييتين على مقاليد الأمور فى إيران ، وكيف كان تدخلهما الصارخ ونقضهما الواضح لاستقلال إيران وسيادتها على أراضيها . من هذه الأحداث وأولها كان قصف المجلس الوطنى بالمدافع - كما تم ذكره سالفاً - ومع افتتاح المجلس الثانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٠٩م واجه موضوع الاستدانة من الخارج ، وطالبت الحكومة الإيرانية اقراض مبلغاً بقيمة ٢ مليون طومان من روسيا وانجلترا ، وردت الدولتان بأنهما على استعداد لإقراض إيران مبلغ ٤٠٠ ألف ليرة انجليزية فقط بالشروط التالية :

- ١- يتم إنفاق المبلغ المقترض بموافقة الحكومتين الروسية والإنجليزية .
- ٢- يتم إنفاق المبلغ المقترض تحت إشراف لجنة مختلطة من الأوربيين والإيرانيين .
- ٣- تشكيل قوة عسكرية تحت إدارة المسؤولين الأجانب الذين يتم اختيارهم بموافقة كل من روسيا وانجلترا .
- ٤- عدم منح امتياز خطوط السكك الحديدية إلا عن طريق روسيا وانجلترا .
- ٥- منح امتياز الملاحة فى بحيرة أرومية إلى الروس .
- ٦- يتم دفع أقساط القرض من عوائد دار سك العملة والجمارك . (١)

وعلى هذا النحو فرضت الدولتان شروطهما على إيران بما يحقق لهما المكاسب السياسية والاقتصادية ، واعترض المجلس الوطنى على الشروط السالفة الذكر ، وعزمت الدولة على اقراض ٥٠٠ ألف ليرة انجليزية من إحدى المؤسسات الدولية بضمن عوائد دار سك العملة ومعادن النفط ، فقدمت

(١) محمود - محمود : روابط سياسى ، ج ٨ ، ص ٢١٧ .

حكومتا روسيا وانجلترا مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية في فبراير ١٩١٠ م وقامتا بتهديد إيران بأنه لا يحق لها رهن أية مصادر للمال لديها مقابل الافتراض وفقاً لما تنص عليه بنود معاهدة ١٩٠٧ م بين روسيا وانجلترا.

وثمة حدث آخر تم آنذاك كان البداية لتشكيل شرط الجنوب بوساطة الساسة الإنجليز ، فلم يكن مداد رسالة السفير الإنجليزي سيسيل قد جف بعد (التي تعهد فيها بعدم تدخل الدولتين في شؤون إيران بعد إبرام المعاهدة) حتى قدمت الحكومة الإنجليزية إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية في ١٦ أكتوبر ١٩١٠ م تطالبها فيه بالقيام برد فعل مناسب إزاء اضطرابات الجنوب وانعدام الأمن هناك، واقترحت ما يلي :

" لو لم يتم استتباب الأمن في الطرق التجارية في جنوب إيران بالشكل الذي ترضيه إنجلترا خلال ثلاثة أشهر ، ستتولى الحكومة البريطانية هذه المهمة بنفسها بواسطة قوة يتراوح عددها من ١٠٠٠ : ١٢٠٠ جندي تحت قيادة هندية إنجليزية ، وسوف يتم الاتفاق على هذه القوة بإضافة ١٠% على قيمة جمارك الواردات في موانئ الجنوب الإيراني، وكذلك من عوائد ضرائب ولاية فارس " . (١)

وعلى هذا النحو قامت إنجلترا - التي اعترفت من قبل باستقلال إيران - تفرض على الحكومة الإيرانية تحقيق الأمن لطرقها التجارية وإلا تدخلت قواتها في الجنوب بذريعة الحفاظ على تجارتها . بل والأدهى من ذلك تقوم الحكومة الإيرانية بالاتفاق على هذه القوة ، كما أعطت لنفسها الحق في تعديل الرسوم الجمركية وفق هواها لتغطية تكاليف قواتها العسكرية ، ومن حسن الطالع أن جاء رد وزير الخارجية الإيراني - حسين قلى خان نواب - حاسماً قاطعاً حيث استخدم لغته الدبلوماسية وأرجع التقصير في أمن الطرق إلى عمال

(١) محمود - محمود : روابط سياسية ، ج ٨ ، ص ٢٢٧ .

كل من روسيا وانجلترا ويثهم القلائل في البلاد ، كما رفض اقتراح انجلترا الخاص بزيادة الرسوم الجمركية ، واعتبر ذلك حقاً مطلقاً للحكومة الإيرانية . ورداً على إدعاء انجلترا بالحق الأذى والضرر على تجارتها بسبب عدم توفر الأمن والأمان في الجنوب ، عقد وزير الخارجية الإيراني مقارنة بنسبة أرباح انجلترا في هذا العام مع ما حققته من أرباح في الأعوام الماضية وأثبت أن قيمة الأرباح كانت في تزايد وليست على العكس كما يدعون . (١)

ولم تتوقع انجلترا مثل هذا الرد ، وآثرت التزام الصمت ، إلا أنها جعلت تحت الروس ضد حسين قلى خان حتى اضطر في النهاية إلى تقديم استقالته .

ومن الأحداث الأخرى التي كان لها الذبوع آنذاك ويتضح فيها جلياً مدى التدخل السافر لكل من روسيا وانجلترا في الخاص من شئون إيران ، وعدم رغبة كلتا الدولتين في الإصلاح داخل إيران ، قضية مستر شوستر الأمريكي . فمع تأزم الأوضاع المالية وافق المجلس الإيراني على استقدام استشاريين من أمريكا لتنظيم المالية على الرغم من معارضة روسيا ، ووصل الوفد الاستشاري إلى طهران في ٧ مايو ١٩١١م برئاسة مورجان شوستر الذي منح سلطات واسعة لتنظيم المحاسبات الحكومية وتنسيق مالية الدولة ، ولاحظ شوستر تهرب الممولين من دفع الضرائب إلى الدولة وعزم على تشكيل قوة عسكرية خاصة تتبعه مباشرة أطلق عليها اسم "قوات جاندarm الخزانه" تتألف من عشرة من الأجانب وخمس وثلاثين إيرانياً على أن يتولى قيادتها الميجور استوكس (٢) الملحق العسكري بالسفارة الإنجليزية . (٣)

(١) محمود - محمود : روابط سياسية ، ج ٨ ، ص ٢٢٧ .

(2) Major C.B. Stokes.

(٣) مورجان شوستر : اختناق إيران ، طبع بمبى ، عام ١٣٤٠ ش ، ص ٦٠ وماتلاها .

وعلى الفور هبت روسيا تعترض على تعيين أحد الضباط الإنجليز على رئاسة هذه القوة في المنطقة التي تقع ضمن نفوذها ، وعدت ذلك منافساً لبنود اتفاقية عام ١٩٠٧ م ، واتهمت استوكس بموازرتة للوطنيين في إيران المعادين لروسيا - نظراً لمسامحه لهم باللجوء في السفارة الإنجليزية أثناء قصف المجلس الوطني بالمدافع - وخشى وزير الخارجية البريطاني - ادوارد غراي - من توتر العلاقات بين روسيا وإنجلترا ، وأرسل إلى سفيره في طهران - السير جورج باركلي - يطلب منه إطلاع استوكس بعدم إمكانية قبوله في أية وظيفة في الحكومة الإيرانية نظراً لأنه يعمل في خدمة الجيش الإنجليزي ، فقدم استوكس استقالته من الخدمة ، وهذا ما أغضب السفير الروسي الذي أرسل بدوره إلى الحكومة الإيرانية في ١٩ أغسطس ١٩١١م يعترض على تعيين استوكس قائداً على قوات جاتدارم الغزاة ، ويهدد بقيام روسيا بإجراء يحتفظ لها مصالحها في الشمال. (١)

ومع هذا التهديد الصريح بادرت الحكومة الإنجليزية تعلن عدم قبولها استقالة الميجور استوكس استرضاءً لروسيا . وتوجه شوستر إلى السفير الروسي في محاولة منه لإقناعه بما عزم عليه ، ووعده بأنه سيقوم بإرسال استوكس إلى شيراز بعد توليه هذه المهمة بسنة أشهر ، فأرسل السفير الروسي إلى وزارة خارجيته لعرض الأمر على القيصر - نيكولا الثاني - إلا أنه رفض. (٢)

وبذلك تم إغلاق ملف الميجور استوكس في ٨ سبتمبر ١٩١١م ، وتابع شوستر جهوده في تنظيم المالية ، وعهد بالمسئولية إلى رؤساء الإدارات ، وأمن وصول الضرائب بشكل صحيح ، وانتظم في دفع الرواتب إلى موظفي الدولة ، كما استرضى أفراد الجيش وحقق بعض الهدوء النسبي في أرجاء الدولة ثم أعد لائحة خاصة بوجود اتفاق القرض النسي

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٨٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦٩ .

حصلت عليه الحكومة الإيرانية من البنك الإمبراطوري قبل قدومه إلى إيران بخمسة أيام ، وتم تعيينه رئيساً للخزانة العامة لإيران بموافقة المجلس الوطني. (١)

قام شوستر بالأعمال السابقة على مرأى ومسمع من الروس والإنجليز ، واستاءت إنجلترا لذلك لأنها لم تبغ تنظيم المالية في إيران لأن ذلك سيؤدي إلى خروج إيران من تحت سطوتها ، لذا حثت روسيا على اتخاذ موقفاً مضاداً لتواجد شوستر في إيران ، فتنكرت الحكومة الروسية بحجة واهية ألا وهي مصادرة ممتلكات شعاع السلطنة - أخو محمد علي شاه المخلوع - وقدمت إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية في الثاني من نوفمبر عام ١٩١١م تهدد فيه بقطع العلاقات ما لم يتم إلغاء المصادرة وتسليم ممتلكات شعاع السلطنة إلى الروس وتقديم الاعتذار عما بدر في حق موظفي السفارة الروسية. (٢)

وقامت روسيا بالفعل بقطع علاقتها السياسية مع إيران ، ووجهت بجيوشها إليها ، وراجت الشائعات آنذاك حول تهديد الروس لجيلان ، ولجأت الحكومة الإيرانية إلى إنجلترا ، فأوصى السير إدوارد كراي بقبول المطالب الروسية وتقديم الاعتذار ، وخنع وزير الخارجية الإيراني للتوصية ، وتوجه على رأس وفد إلى السفارة الروسية وقدم الاعتذار المطلوب في ٢٤ نوفمبر ١٩١١م ، وقام شوستر باستدعاء قواته من أملاك شعاع السلطنة. (٣)

وإزاء هذا الرد المسالم من قبل إيران ، أرسلت روسيا إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية تهدد فيه صراحة بمتابعة زحف الجيوش الروسية إلى

(١) بيتر آوري : تاريخ معاصر ايران ... ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٢) توجه اثنان من موظفي السفارة الروسية إلى منزل شعاع السلطنة أثناء مصادرة أملاكه وقاما بسبب أفراد قوات الجاتدارم التابعة للخزانة ، ولما فشلا في إيجاد فتنة ادعيا أنه تم إهاتهما وتهديدهما من قبل هذه القوات .
(المرجع السابق ، ص ٣٠٤) .

(٣) مهدي ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت .. ، ج ٧ ، ص ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ .

قزوين ما لم تتلق الحكومة الروسية رداً شافياً خلال ثمان وأربعين ساعة على المطالب التالية :

- ١- عزل مورجان شوستر من الخدمة في الحكومة الإيرانية.
- ٢- عدم استخدام أى خبير أجنبي دون استشارة الحكومتين الروسية والإنجليزية وموافقتيهما.
- ٣- تعويض الحكومة الروسية عما أنفقتة على سحب جيوشها إلى إيران. (١)

وحاولت انجلترا أن تظهر في صورة حماسة السلام بين الجانبين وسعت لإقناع الحكومة الإيرانية بقبول الإنذار الروسى ، ومدت روسيا فترة الإنذار بناءً على الوساطة الإنجليزية ، إلا أن المجلس الوطنى الإيرانى رفض المثول للإنذار الروسى فى إحدى جلساته (فى الأول من ديسمبر عام ١٩١١م) ، وأمر رجال الدين بمقاطعة البضائع الروسية والإنجليزية ، وكف الأهالى عن التعامل مع البنك الإمبراطورى وعمت المظاهرات كافة الأرجاء. (٢)

واستمرت الأوضاع على هذا النحو ، وتقدمت الجيوش الروسية وتمكنت من احتلال تبريز فى ٢١ ديسمبر ١٩١١م ، ثم زحفت نحو طهران مما أدى إلى قيام الحكومة الإيرانية بإعلان قبول الإنذار الروسى فى ٢٤ ديسمبر ١٩١١م رغم اعتراض المجلس الوطنى ، وغادر شوستر طهران فى ١١ يناير ١٩١٢م متجهاً إلى ميناء أتزلى ومنه إلى أوروبا. (٣)

وكان هذا الحدث أحد نتائج معاهدة ١٩٠٧م التى مكنت كل من الدولتين الاستعمارييتين - روسيا وانجلترا - من بسط نفوذهما السياسى والاقتصادى بل

(١) مورجان شوستر : اختناق ايران ، ص ١٦٥.

(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٢٤٦.

(٣) بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ، ج ١ ، ص ٣٠٨.

والعسكري أيضاً على نحو ما رأيناه ، وخرج شوستر رغباً عن الحكومة الإيرانية من الخدمة لديها نتيجة لسياسة الوفاق الروسى الإنجليزى والنسب نشاهد ملامحها أيضاً فى الفترة اللاحقة المواقبة لنشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، حيث بدأت فترة جديدة من تاريخ إيران فى ظل الصراع العالمى بين دول الحلفاء ودول المحور على نحو ما سنشاهده فى المبحث التالى .

المبحث السادس

التفوذ البريطاني في إيران في أعقاب
الحرب العالمية الأولى

النفوذ البريطاني في إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى

يدور الحديث في هذا المبحث من خلال أربعة محاور شكلت مجموع الأحداث التي وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى وآثارها على إيران ، هذه المحاور هي :

- أ- التمهيدات التي أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.
- ب- الحرب العالمية الأولى ونتائجها في إيران.
- ت- تشكيل الحكومة الوطنية وتنامي النفوذ البريطاني - الروسي في إيران.
- ج- اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا.

أولاً : التمهيدات التي أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى

تعود أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى الأوضاع التي كانت تدور في أوروبا فيما بين عامي ١٨٧١ : ١٩١٤م . ففي أعقاب هزيمة فرنسا من روسيا (١٨٧٠ : ١٨٧١م) ظهر بيسمارك على المسرح السياسي في ألمانيا مما كان له عظيم الأثر في تقوية ألمانيا ونهضتها دفعة واحدة بشكل أزعج جيرانها . ورغبت ألمانيا آنذاك في الاستفادة من هزيمة فرنسا ، لذا عقد بيسمارك المعاهدات مع بعض الدول كي يقطع الطريق عليها، وأول ما سعى إليه هو إغلاق أبواب فيينا وبطرسبورج في وجهها ، حيث عقد اتحاداً ثلاثياً بين ألمانيا والنمسا وروسيا في شهر سبتمبر من عام ١٨٧٢م.^(١)

ولم يكتف بيسمارك بالكتلة التي أوجدها في وسط أوروبا ، بل زاد عليها جداراً قوياً ، وأبرم معاهدة دفاعية بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا في ٢٠ مايو عام ١٨٨٢م . كما أبرم معاهدة أخرى مماثلة بين ألمانيا والنمسا ورومانيا في

(١) بهرام مستقيمي : دگرگونی نظام بین المللی ، تسلط جهاتی اورپا وارزشهای اورپای ١٨١٥ : ١٩١٤م ، تهران ١٣٧٣ش ، ص ١٨١.

وعلى هذا النحو ضمن بيسمارك حياد روسيا أثناء عراكه مع فرنسا ، كما ضمن عدم تدخل ألمانيا والنمسا إذا ما دخلت روسيا فى حرب ضد بريطانيا، وأخرج بريطانيا من عزلتها وأعطى لها أهمية خاصة بدخولها معه فى هذا التحالف ونجح فى إغلاق أبواب روما فى وجه فرنسا، بينما دعم مركز ألمانيا واطمان إلى عدم فتح جبهات جديدة ضده فى حالة الحرب ضد فرنسا.

وظل بيسمارك فى سياسته الداعية إلى استقرار السلام فى أوروبا إلى أن تم توقيع الاتفاق السرى بين روسيا وألمانيا فى يونيو عام ١٨٨٧م والذى تعهدت فيه ألمانيا بحماية روسيا فيما يتعلق بمسألة بلغاريا والدولة العثمانية ، وتعهدت روسيا فى المقابل بعدم مساندة فرنسا إذا ما نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا. (٢)

ورغم معارضة بنود هذه الاتفاقية لبنود الاتفاقية المبرمة بين ألمانيا والنمسا فى ٢٤ مارس ١٨٨٧م ، والتى تتعهد فيها ألمانيا بحماية النمسا والدفاع عنها أثناء حروبها ضد روسيا ، إلا أن بيسمارك لم يول ذلك اهتماماً وكان جل همه الإبقاء على عزلة فرنسا. ومع تولى الإمبراطور الألمانى الجديد وليم الثانى (١٨٨٧ : ١٩١٨م) نجده يعترض على تجديد الاتفاقية بين روسيا وألمانيا مما أفضى إلى استقالة بيسمارك من الصدارة العظمى فى ١٨ مارس ١٨٩٠م . ولم تكن سياسة خليفته - كابريوى - على نفس الخط حيث نصح باتباع سياسة جديدة وغلظ الطرف عن معاهدة التضامن مع روسيا بذريعة أنها تجر ألمانيا إلى الحرب ، كما أنها تمكن روسيا من إفساد علاقات ألمانيا مع النمسا وإيطاليا وبريطانيا . ووقع هذا الموقف الألمانى فى أنفوس الروس وقعاً سيئاً ، وانتهزت فرنسا فرصة هذا التغيير فى السياسة الألمانية ، وتحركت من جديد للبطش بألمانيا وخطب ود روسيا وغيرها من الدول ، ونجحت فى الخروج

(١) عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، مصر ١٩٣٩م ، ج ١ ، ص ١٢.

(٢) بهرام مستقيمى : دگرگونی نظام بین المللى ...، ص ١٨٨.

من عزلتها التي فرضها عليها بيسمارك لأكثر من عشرين عاماً. (١)

حدث آنذاك أن وقع الصدام بين برلين ولندن بشأن المستعمرات وخاصة في القارة الأفريقية ، فلم تكن بريطانيا تنظر بعين الرضا إلى اتساع النفوذ الألماني فيما وراء البحار ، وكان موقف ألمانيا سلباً بسبب وقوعها بين معسكرين معادين لها - فرنسا وروسيا - لذا سعت إلى تحسين علاقاتها مع روسيا من جديد . ومرت السنون والعلاقات بين دول الوسط وروسيا على ما يرام إلى أن أظهرت بريطانيا عداؤها تجاه ألمانيا عام ١٨٩٨م بسبب تنامي القوة البحرية الألمانية من جهة ، والتوسع في نفوذ الألمان الاستعماري من جهة أخرى. (٢) ومنذ ذلك الحين صارت أوروبا ميداناً لعمليات ألمانيا ، وسعت بريطانيا لعقد مؤتمراً للبحث في تخفيض عام للتسلح ، وكانت تبغى من وراء ذلك اتخاذ قرارات تمنع ألمانيا من زيادة قواتها البحرية. ومع إخفاق الإنجليز في تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات الدولية ، تم تخابرهم مع برلين رأساً في هذا الشأن. (٣) ولما باءت مساعيهم بالفشل توجهوا إلى اليابان ، وأبرمت معاهدة بين الجانبين في عام ١٩٠٢م ، كما أبرمت الحكومة البريطانية معاهدة أخرى مع فرنسا عام ١٩٠٤م لوضع الحلول للعديد من الخلافات التجارية والاستعمارية بينهما. (٤)

ومنذ ذلك الحين ازدادت العلاقات سوءاً بين بريطانيا وروسيا إلى أن تم هزيمة الأخيرة من اليابان ، وسعت من بعد لحل مشاكلها مع بريطانيا ، وغيّرت الدولتان من مسلكهما السياسي في آسيا - ومن بينها إيران - لإحكام قبضتهما في مواجهة باقي الدول الأوروبية ، وعقدتا فيما بينهما معاهدة ١٩٠٧م لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في إيران والموافقة على عدم التدخل في التبت وقبلت روسيا نفوذ بريطانيا في أفغانستان . كما تم التعاون بين بريطانيا وفرنسا منذ

(١) عبد السلام حسنى: الحرب العالمية وأسبابها ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) بهرام مستقيمي : دگرگونی نظام بین المللی .. ، ص ١٩٣ .

(٣) عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، ص ٤١ .

(٤) بهرام مستقيمي : دگرگونی نظام بین المللی ، ص ١٩٤ .

عام ١٩٠٥م وعُرف منذ ذلك الحين الإتفاق الأوربي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في مقابل الاتحاد الأوربي بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . ومع تولى سazanوف وزارة الخارجية الروسية في عام ١٩١٠م أبدى ميله للتقارب مع ألمانيا ، وعقد الحكومتان الروسية والألمانية معاهدة بوتسدام في ٥ نوفمبر ١٩١٠م. ورغم أن بنود هذه المعاهدة لم تمس أوجه التعاون بين روسيا وبريطانيا صراحة بيد أن التقارب الألماني الروسي كان من شأنه أن يقلل من قبضة إنجلترا في إيران بينما يدعم النفوذ الروسي فيها. (١)

هذا وقد تمكنت روسيا بإبرام هذه المعاهدة من منع أى إجراء محتمل من قبل امبراطور ألمانيا الذي اعترف رسمياً بمنطقة نفوذ روسيا في إيران بموجب اتفاقية ١٩٠٧م والتي هيأت المجال تدريجياً وبصورة غير مباشرة لتغلغل النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري لألمانيا في إيران. (٢)

وعمل سazanوف من بعد من أجل التقارب مع بريطانيا واليابان مع الحرص على الاحتفاظ بأفضل ما يمكن من العلاقات مع ألمانيا والنمسا والمجر. كما كان من أنصار التقارب أيضاً من الدولة العثمانية ودول البلقان كوسيلة من وسائل التغلغل المتزايد في الشرقيين الآسيوي والأوروبي. (٣)

أعقب ذلك ظهور الأزمات في دول البلقان في الفترة ما بين عامي ١٩١٢ : ١٩١٣م وبدأت التشكيلات الأوربية تستعد بصورة توحى بحدوث معركة كبرى ، وظهرت الشرارة الأولى عند مقتل ولي العهد النمساوي - فرانس فرديناند - وزوجته في سراييفو في ٢٨ يونيو عام ١٩١٤م بيد أحد الثوار الصرب. وقد بادرت الحكومة النمساوية بإرسال إنذار شديد اللهجة إلى صربيا وكأنها كانت تتذرع بالحجة لنشوب الحرب التي سرعان ما اندلعت نيرانها بين الدولتين ، وقامت روسيا مساندة لصربيا وانضمت إليها كل من

(١) احمد كسروي : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٢٢٤.

(٢) بيتر آوري : تاريخ معاصر ايران ... ج ١، ص ٢٧١.

(٣) كمال مظهر أحمد : دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥م، ص ٨٧.

بريطانيا وفرنسا واليابان ، بينما أيدت ألمانيا والدولة العثمانية النمسا. (١)

ثانياً : الحرب العالمية الأولى ونتائجها فى إيران

نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م بين دول الحلفاء (بريطانيا ، وروسيا وفرنسا) ودول المحور (ألمانيا ، والنمسا ، والمجر والدولة العثمانية). ونظراً لموقع إيران الجغرافى،^(٢) ونظراً لافتقادها الحكومة القوية القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ونظراً كذلك لافتقادها الجيش الوطنى القوى،^(٣) كان من الطبيعى أن تصبح مسرحاً للصراع والنزاع أثناء الحرب رغم إعلان حكومتها - برئاسة مستوفى الممالك- فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٤م التزام إيران بالحياد أثناء الحرب ، وإصدار الشاه أوامره إلى جميع الحكام والمسؤولين فى الجيش والدولة بالالتزام التام بحياد إيران والامتناع عن مناصرة أو عداوى أى من الأطراف المتحاربة ومنع الحكومة الإيرانية حمل السلاح فى طهران للأفراد المدنيين. (٤)

ويذكر السيد أحمد كسروى أسباب صعوبة احترام هذا الحياد لسببين رئيسيين ، أولهما : احتلال الجيوش الروسية للمناطق الشمالية من إيران مما جعل العثمانيين يوجهون بجيوشهم إلى تلك المناطق . و الآخر : هو سوء مسلك الروس فى إيران وتأييد الإنجليز لهم مما زاد من سخط الإيرانيين تجاههم وميلهم إلى الدولة العثمانية وحلفائها. (٥)

(١) أحمد كسروى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٥٨٨.

(٢) حيث كانت ذات حدود مشتركة بين دولتين تقعان فى خندقى الحرب المتقابلين ، أى روسيا والدولة العثمانية.

(٣) تألفت قوة إيران العسكرية آنذاك من طائفتين ، الأولى : لواء القوزاق التى يشرف عليها الضباط الروس . والأخرى : كتائب الجاندارم ويتولى الإشراف عليها الضباط السويدي وتقع تحت إدارة الضباط الإيرانيين.

(٤) إبراهيم صفانى : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ١٦٣.

(٥) تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٥٨٨ ، ٥٨٩.

ولإثبات صحة الحديث السابق كان لزاماً علينا الإشارة إلى بعض الإجراءات التي قامت بها الدول المتحاربة داخل إيران مما أدى إلى دخولها - رغماً عنها - حلبة الصراع وميلها إلى الجانب الألماني حكومة وشعباً.

فمع إعلان إيران حيادها لم يرتض الروس ولا الإنجليز هذا الحياد ، ورغبوا منها الوقوف الصريح إلى جانب دول الحلفاء ، وما أن ظهرت الحرب حتى شهدت المدن الإيرانية نشاطاً واسعاً من قبل الأطراف المتحاربة ، وتعرضت إيران للدهس السياسي والإغارة العسكرية ، حيث بادرت روسيا عقب إعلان الحرب مباشرة باحتلال تبريز وأعقبتها بمدينة مشهد ، واعتبرت الدولة العثمانية أن وجود الجيش الروسي في آذربايجان الغربية مما يهدد حدودها ، لذا وجهت بعبوشها إلى الحدود الأذربايجانية الغربية وأغارت على كردستان وكرمانشاه للحيلولة دون تقدم القوات الروسية إلى العراق. (١)

في حين بادر الإنجليز بإنزال فرقهم في بوشهر ثم المحمرة بحجة حماية امتيازات النفط التي حصلوا عليها في الجنوب الإيراني. (٢) كما نشبت المعارك في خوزستان بين القوات البريطانية والعثمانية ، وأعلن علماء النجف تأييدهم للعثمانيين مما دفع العديد من الإيرانيين إلى مناصرة الدولة العثمانية ، واتضم بعضهم إلى قوات تلك الدولة. (٣)

كما مالت كتائب الجاندارم الإيرانية إلى الألمان رغبة منها في الخلاص من سيطرة القوتين الاستعمارييتين - روسيا وإنجلترا - لذا حاول البريطانيون حل هذه القوة وضمتها إلى قوات القوزاق ، وامتنع مدير الخزانة - هنسن - عن تمويلها ، ولم يدفع رواتب الجند لعدة شهور ، واستفاد الألمان من ذلك ، وقدموا العون المادي اللازم لتلك الكتائب مما أدى إلى الخروج التدريجي لهذه

(١) إبراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) أحمد محمود الساداتي : رضا شاه پهلوی ونهضة ایران الحديثة ، القاهرة ١٩٣٩ م ، ص ٣٠ .

(٣) أحمد كسروی : تاریخ هیجده ساله آذربایجان ، ص ٦٢٥ .

القوة من قبضة الحكومة الإيرانية وانضمامها إلى الصفوف المؤيدة لألمانيا. (١)

وحدث آنذاك أن وقعت الحكومتين الروسية والإنجليزية اتفاقية فيما بينهما في ١٢ مارس عام ١٩١٥م لتعديل بنود الاتفاقية المبرمة بينهما عام ١٩٠٧م ، وتم بمقتضاها إزالة المنطقة المحايدة التي نص عليها من قبل لتدخل ضمن نفوذ كل من روسيا وإنجلترا ، حيث وقعت المنطقة الممتدة من كرمانشاه حتى بروجرد ، ومن كاشان حتى تربت حيدريه ، ومن طبرس وجزء من قائنات حتى جام وباخر وخواف تحت النفوذ الروسي . بينما وقعت المنطقة الممتدة من أراضي بختياري وطرق خرم آباد وبروجرد وكرمان حتى قائنات وفارس وخوزستان وبلوچستان تحت النفوذ الإنجليزي . ولم يتبق لإيران سوى منطقة صغيرة فقط في إصفهان ويزد. (٢)

وبموجب الاتفاقية السابقة وقعت إيران بأكملها تحت سيطرة قوات القوزاق الروسية وشرطة الجنوب الإنجليزية ، وبذلك تمكنت روسيا من السيطرة التامة على العمليات العسكرية في المناطق الشمالية والغربية من إيران ، ودخلت طهران ضمن منطقة نفوذها . وفي المقابل دخلت بقية المناطق المحايدة ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، وعزمت الدولتان على تقوية قواتهما في شمال شرق إيران خشية من إمكانية دخول أفغانستان الحرب ، كما أقامتا خطاً دفاعياً باسم " الحزام الشرقي " للحيلولة دون تقدم الجيوش الألمانية نحو الحدود الشمالية الشرقية لإيران أو نجاحها في نقل الأسلحة عبر تلك الجهات. (٣)

وقد وجهت روسيا - بموافقة الحكومة البريطانية - بقوة قوامها ١٥٠٠ جندي من قوات القوزاق من تبريز إلى قزوین وتقدمت حتى ينگ إمام، وتوجهت قوة روسية أخرى إلى انزلي للمركز في منطقة الكرج - أقرب نقطة إلى طهران - بنريعة الدفاع عن سفارات دول الحلفاء ، والمحافظة على أرواح

(١) ابراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ١٦٤ .

(٢) سيد جلال الدين مدني : تاريخ سياسی معاصر ایران ... ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٣) يحيى آرين پور : از صبا تا نيم ، تهران ١٣٥٧ ش ، جلد دوم ، ص ١٩٩ .

أعضائها ، والحد من نشاط الألمان هناك ، وفرض حياد إيران عنوة ، خاصة بعد ما دأعت الأنباء تفيد بقيام الألمان بإعداد قوة عسكرية في طهران. (١)

وما أن اقتربت القوات الروسية من طهران ، حتى اتفق مستوفى الممالك - رئيس الوزراء - سراً مع السفير الألماني - رويس - على نقل العاصمة من طهران إلى إصفهان . وثارت ثائرة كل من روسيا وانجلترا ، وأرسلت السفارة الروسية إنذاراً شديداً للهجة إلى الحكومة الإيرانية تهدد فيه بتنصل كل من روسيا وانجلترا من تعهدهما السابق الخاص باحترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها إذا ما تم الاتفاق بينها وبين ألمانيا أو الدولة العثمانية. (٢)

وعلى الرغم من ذلك لمج مستوفى الممالك إلى الديمقراطيين - الموالين لألمانيا - بضرورة التوجه إلى قم ، وفي نوفمبر عام ١٩١٥م هاجر إلى قم العديد من أفراد الشعب والتجار ومحروو الصحف وأعضاء السفارات ورعايا الدول المعادية لروسيا وأعضاء الحزب الديمقراطي وبرفقتهم عدد كبير من الاعتداليين - الذين عدلوا عن موقفهم المعادي لألمانيا بعد هزيمة دول الحلفاء في الدردانيل في أكتوبر عام ١٩١٥م - وتم إعلام سفارتي روسيا وانجلترا بنية

(١) احمد كسروي : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٦٣٨.

وكان السبب وراء ذبوع هذه الأنباء هو الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة الإيرانية مع ألمانيا في ١٠ نوفمبر عام ١٩١٥م والتي تم بموجبها تقديم معونة شهرية من قبل الحكومة الألمانية إلى إيران تقدر بقيمة ٥٠٠ ألف تومان ، كما تقرر إنشاء بنك ألماني في طهران لتيسير الاستدانة وسرعة وصول الإمدادات الاقتصادية. كما حصل الألمان على امتياز مد خط حديدي من خاتقين إلى طهران ، واتفق كذلك على تغيير التعريفات الجمركية بما يعود بالنفع على إيران ، ووافقت ألمانيا على إرسال مائة ألف بندقية بحد أدنى إلى الحكومة الإيرانية خلال شهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، كما تعهدت الحكومة الإيرانية بتدريب مائة ألف جندي على يد نخبة من الضباط الألمان لتدخل بهم الحرب بجانب الدولة العثمانية وألمانيا شريطة ضمان استقلالها وسيادتها على أراضيها من بعد.

[على أكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي ايران ... ، ص ٣٣ وما تلاها] .

(٢) احمد كسروي : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٦٣٨.

الشاه فى اللحاق بالمهاجرين غداة ذلك اليوم. (١)

واستاءت السفارتان الروسية والإنجليزية من سماع هذا النبأ ، وخشيت انجلترا من إمكانية إعلان الحرب رسمياً من قبل إيران ضد روسيا وانجلترا بعد نقل العاصمة ، لذا توجه السفير البريطانى ونظيره الروسى - تشارلز مارلينج وفن اتر - إلى الشاه ، وأكدا عليه عدم تقدم القوات الروسية إلى طهران وضمان سلطانه على البلاد ، وتمكنا من إثنائه عن عزمه فى نقل العاصمة. وأثر الشاه البقاء فى طهران مسلوب الإرادة محاصراً بالقوات الروسية بينما انشغل السفيران الروسى والبريطانى بتشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة من عناصر مؤيدة لسياسة دول الحلفاء ، ووقع اختيارهما على فرمان فرما ليتولى رئاستها. (٢) وهذا ما ألقى بظلاله العميقة على العلاقات بين إيران وانجلترا من بعد. فقد وافقت كل من روسيا وانجلترا فى عهد حكومته على طلب إيران الخاص بمنحها مهلة لدفع أقساط الديون المستحقة عليها ، كما وافقت الدولتان على تقديم ٣٠ ألف ليرة انجليزية شهرياً إلى الحكومة الإيرانية من دخل الجمرك - المرهون بضمان الدين - شريطة أن يتم إنفاق هذا المبلغ تحت إشراف لجنة مختلطة!! (٣)

ونعود ثانية إلى المهاجرين فى قم ورد فعلهم إزاء تراجع الشاه عن موقفه وبقائه فى طهران لنرى موقف المعارضة إزاء التدخل السافر لكلا الدولتين الاستعمارييتين ونقضهما حياد إيران.

ثالثاً : تشكيل الحكومة الوطنية وتنامى النفوذ البريطانى - الروسى فى إيران

ما أن أعلن أحمد شاه عن قراره بالبقاء فى طهران وتشكيل حكومة فرمان فرما حتى كلفت برلين مبعوثها السياسى - د. أوسل - بمهمة تشكيل حكومة وطنية فى إصفهان لمجابهة الحكومة الموالية لإنجلترا فى طهران ،

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٤٢٥.

(٢) بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ،... ج ١ ، ص ٣٦٦.

(٣) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ،... ص ٣٩ ، ٤٠.

والوقوف ضد النفوذ البريطاني - الروسى - الفرنسى فى إيران ، وتمكن أوصل، ونظيره السابق رويس ، والملحق العسكرى الألمانى كانتنيز ، وأحد عملاء ألمانيا - شونمان - وبعض الزعماء المهاجرين من تشكيل جمعية الدفاع الوطنى برئاسة سليمان ميرزا اسكندرى ، ^(١) وتم إرسال نوابا عنها إلى جنوب إيران وغربها لحث الأهالى على القيام بنهضة عامة ، وتعرضت الجمعية لهجوم القوات الروسية - بموافقة الإنجليز - وفر أعضاؤها إلى كاشان واصفهان ثم انضموا فى كرمانشاه إلى رضا قلى خان نظام السلطنة مافى ، وفى شهر فبراير عام ١٩١٦م نجحوا فى تشكيل الحكومة الوطنية ^(٢) بزعامة نظام السلطنة مافى الذى عُرف بعدائه الشديد للبريطانيين منذ زمن طويل ، وحصل على ضمان كتابى من الكونت كانتنيز باستقلال إيران السياسى والاقتصادى لمدة عشرين عاماً ، كما أبرم معه اتفاقية تمكنه من الحصول على المدد المالى والعون العسكرى . ^(٣)

وتمكن فى أواخر عام ١٩١٥م من تأليف جيش قوامه ألف جندى من الفرسان والبنادقة والجاندارم اللاربيين وتوجه به صوب كربلاء ، وكان لهذا العمل رد فعل عنيف بين الإيرانيين فى طهران ، ورغب فرمان فرما إنشاء مافى عن عزمه دون جدوى ، وازدادت قوة مافى بإعلان طوائف أخرى من الإيرانيين واللاربيين انضمامهم إليه وانقيادهم لتعاليمه . وقد أعرب مافى فى البداية عن استعدادة للعدول عن عزمه إذا ما اقتنعت الدول المتحاربة بكف النزاع فى إيران وإخلاء أراضيها ، بيد أن الروس قاموا باحتلال همدان

(١) إبراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٤٢٦ .

(٢) أطلق على هذه الحكومة اسم "دولت ايران آزاد" ، أى حكومة إيران الحرة ، وتألفت من: نظام السلطنة مافى رئيساً للحكومة وقائداً عاماً للقوات العسكرية ، سالار معظم وزيراً للخارجية ، سليمان ميرزا اسكندرى وزيراً للداخلية ، سيد حسن مدرس وزيراً للعدل ، الحاج عز الممالك وزيراً للمصالح العامة ، ميرزا محمد على كلوب وزيراً للمالية وأديب السلطنة وزيراً للمعارف .

[بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ج ١، ص ٣٩٨] .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وكنجاور وقطعوا خطوط البرق ، فتوجه مافى وأعوانه إلى كرمانشاه للاستفادة من عون العشائر ومساندة الدولة العثمانية . فى الوقت نفسه حاول رئيس الوزراء فرمان فرما استرضاء البريطانيين وأصدر فرماناً بعزل مافى من حكومة لرستان وخوزستان ومصادرة أمواله ، واقترح الروس والبريطانيون توجيه قوة مشتركة بينهما وبين الدولة ، لسحق الوطنيين ، لكن الشاه أبى تنفيذ هذا الاقتراح. (١)

لكن الأنباء وصلت من بعد تفيد بتقدم القوات الروسية صوب كرمانشاه، وأدى ذلك إلى مغادرة الحكومة الوطنية المنطقة والتوجه إلى قصر شيرين ، وما أن تمكن الروس من احتلال كرمانشاه حتى غادر أعضاء الحكومة الوطنية قصر شيرين متوجهين إلى بغداد ، بيد أن العثمانيين لم يبدوا تعاطفاً تجاه الحكومة الوطنية بسبب خشيتهم من تسليح القبائل اللرية والكردية على الحدود بينها وبين إيران ، فهم فى قرارة أنفسهم لم يرتضوا تقوية الجيش الإيراني حتى ولو كان هذا لصالح دول المحور.

ولم يمض طويل زمان حتى قدمت لجنة عسكرية ألمانية إلى كرمانشاه للإشراف على أعمال الحكومة الوطنية برئاسة السفير الألماني الجديد نادلى . ولما فتح الألمان الطريق إلى البلقان أمل الوطنيون فى وصول الأسلحة الألمانية إليهم من قبل برلين عن طريق الدولة العثمانية ليتمكنوا من مجابهة البريطانيين والروس على الحدود ، بيد أن هذه الأمنية كانت كالنقش على الماء ، حيث كان العثمانيون فى أمس الحاجة إلى هذه الأسلحة بسبب حصار القوات البريطانية لبغداد ، بالإضافة إلى رغبتهم السابقة فى عدم وقوع هذه المعدات الحربية فى أيدي القبائل الإيرانية والكردية القريبة من كرمانشاه. (٢)

فى تلك الفترة تنحى فرمان فرما عن رئاسة الحكومة وحل سبهدار تنكابنى محله ، وفى عهد حكومته قدمت روسيا وانجلترا اقتراحاً بشأن تشكيل اللجنة المختلطة ، وأعلننا عن موافقتيهما على دعم إيران بمبلغ ٢٠٠ ألف

(١) إبراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ١٧٥ : ١٨٠ .

(٢) بيتر آورى : تاريخ معاصر إيران ، ج ١ ، ص ٣٦٩ .

طومان شهرياً حتى انتهاء الحرب ، وتشكلت هذه اللجنة من : عبد الحسين تيمورتاش والحاج محمد محسن خان أمين الدولة عن الجانب الإيراني ، وتشارلز هوسن ثم ماكلين عن الجانب البريطاني ، وماكدونالد عن الجانب الروسي ، وتولى رئاستها المستشار البلجيكي رئيس الخزنة العامة لإيران - هسنس - وتم تدوين لائحة العمل الخاصة بها ، وبعد الموافقة عليها قدم السفيران الروسي والبريطاني اقتراحاً إلى رئيس الحكومة الإيراني بشأن إصلاح الأمور المالية والعسكرية في إيران بشكل يمنح النفوذ أكثر لأعضاء اللجنة المختلطة ، كما اقترحا تشكيل قوة عسكرية في الجنوب تتألف من أحد عشر ألف جندي تحت إشراف الضباط الإنجليز ، وأخرى مماثلة لها في الشمال تحت إشراف الضباط الروس لتحقيق أمن الدولة واستقرارها على أن تتولى الحكومتان الروسية والإنجليزية مهمة الإنفاق على هاتين القوتين . وردت الحكومة الإيرانية بالإيجاب على اقتراح السفيرين. (١)

أثناء ذلك تبدلت الأوضاع العسكرية في العراق وتمكن البريطانيون من احتلال كوت العمارة وهزيمة الجيوش العثمانية ، واضطر مافى وأعوانه إلى التوجه صوب كركوك والموصل ، وتفرقت تدريجياً قوات الحكومة الوطنية وأعقب ذلك احتلال الروس لمدينة إصفهان ، ونظراً لتمتع الألمان بالنفوذ في الجنوب ، أرسلت بريطانيا قوة عسكرية بقيادة الجنرال پرسى سايكس بذريعة الحفاظ على منشآتها النفطية هناك ودفع الثورات المناهضة لها في تلك النواحي. (٢)

وفي العاصمة ، اقترح السفيران الروسي والبريطاني على الشاه إقالة الحكومة وتشكيل أخرى برئاسة وثوق الدولة ، وبعد أن تم لهما ذلك عرضاً موضوع اللجنة المختلطة وتشكيل القوات العسكرية السالفة الذكر على رئيس

(١) على أكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي ايران ... ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) يحيى آرين پور : از صبا تا نيمه ، جلد دوم ، ص ٢٠٠ .

الوزراء الجديد ، ولم يبد وثوق الدولة أدنى اعتراض على تشكيل القوات العسكرية إلا أنه أبدى بعض الملاحظات بشأن اللجنة المختلطة ، واعترض السفيران على التعديل في أعمال اللجنة ، وعملا على تواجد قواتهما العسكرية في مناطق نفوذهما لتحقيق المصالح التجارية وتأمين الطرق التجارية ، حيث وجهت روسيا بجيوشها إلى أنزلي والرشت وقزوین عن طريق باكو ، وإلى آذربايجان عن طريق جلفا ، كما تمركزت قواتها في گرگان ومازندران وهمدان. وشكل الجنرال پرسى سايكس - دون إذن الحكومة الإيرانية - قوة عسكرية تألفت من آلاف المتطوعين المحليين في المحافظات الجنوبية تحت قيادة الضباط الإنجليز والهنود وبعض الضباط الإيرانيين ، وأطلق عليها اسم "بنادقة الجنوب" وكان مقرها شیراز ، وشكلت فروعاً لها في كل من اصفهان وكرمان ويزد وميناء عباس بهدف تحقيق الأمن في الجنوب ، واعترف وثوق الدولة بهذا رسمياً وأطلق عليها اسم "شرطة الجنوب" (S.P.R) ^(١)

كما وجهت بريطانيا بقوة عسكرية إلى عبادان للحفاظ على معمل تكرير النفط الخاص بها هناك ، وشكلت قوة من اثني عشر ألف جندي هندي للحفاظ على خطوط النفط الخاصة بها وتمكنت من طرد العثمانيين من خوزستان. ^(٢)

وعلى ما تقدم ، صارت إيران ميداناً قسحاً للصراع والنزاع بين الدول المتحاربة، وانتهكت جيوش الحلفاء حرمة حيادها واجتاحت أراضيها ، واستمرت هذه الحال حتى قيام الثورة البلشفية في روسيا في أكتوبر عام ١٩١٧ م ، وأعلن البلاشفة نبذهم لمطامع القيصرية في إيران ووجوب إخلاء الأراضي الإيرانية من القوات الروسية .

وكان لتغيير النظام السياسي للجار الشمالي لإيران أثره في العلاقات بين إيران وإنجلترا ، فمع اعتقال حزب البلاشفة الثوري سدة الحكم في روسيا ، بدأ

(1) South Persian Rifles.

(٢) انظر : رهبران مشروطه ، جلد دوم لایراهم صفائی ، ص ٤٠٣ & تاریخ روابط خارجی ایران لعلى اكبر ولايتى ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

تحرك القوات البريطانية من الجنوب الغربي لإيران إلى آذربايجان والقوقاز وخراسان ، حيث عازمت بريطانيا على تقديم العون المادى والعسكرى إلى الروس البيض ومساندتهم ضد النظام الشيوعى الجديد ، وبذلك امتد النفوذ العسكرى البريطانى حتى المناطق الشمالية من إيران. كما جعل صعود النظام السوفيتى فى روسيا بريطانيا فى مواجهة سياسة جديدة ، وكان عليها مواجهة أيديولوجية النظام السوفيتى فى أرجاء المناطق الحدودية بين روسيا وإيران - وتبلغ ٢٥٠٠ كم - وجعلت بريطانيا هذا الهدف أحد أولويات برنامجها السياسى، وعازمت على منع نفوذ لنين الأيديولوجى فى إيران والدولة العثمانية والحدود الهندية. (١)

وثمة سبب آخر كان ناجماً عن تغيير النظام السياسى فى روسيا وألقى بظلاله على العلاقات بين إيران وإنجلترا ، فنظراً لقيام هذا النظام الجديد على مبدأ الاشتراكية ودعم الطبقات الكادحة والمناضلة ضد الاستعمار والإمبريالية ، فقد تم تنصله من جميع الامتيازات التى كانت للنظام الروسى السابق فى إيران، ومن بينها معاهدة ١٩٠٧م المبرمة بين روسيا وإنجلترا بشأن تقسيم إيران، وهذا ما أفسح المجال للإنجليز لبسط المزيد من النفوذ السياسى والاقتصادى لهم فى إيران ، وعليه بدأوا فى التمهيد لإبرام معاهدة عام ١٩١٩م مع الحكومة الإيرانية.

رابعاً : اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وإنجلترا

مع وجود الحكومات الموالية لبريطانيا فى إيران سعى المسئولون الإنجليز إلى استمالة أعضائها البارزين عن طريق تقديم الرشاوى ، أو عن طريق تقديم الوعود بمساندة إيران على المستوى الدولى لتعويضها عن الخسائر التى لحقت بها أثناء الحرب العالمية الأولى. ومع انتهاء الحرب عام ١٩١٨م تم عقد مؤتمر الصلح فى فرساي بباريس فى العام التالى له ، وتوجه

(١) على اصغر شميم : إيران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٥٦٧ : ٥٦٩.

وزير الخارجية الإيراني - نصرة الدولة فيروز - على رأس وفد لتقديم المطالب الإيرانية إلى المؤتمر آملاً في مساندة الإنجليز ودعمهم له ، واشتملت المطالب الإيرانية ما يلي :

- ١- المطالبة باحترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها .
- ٢- إلغاء حق القضاء القنصلي.
- ٣- تعويض إيران عما لحق بها من خسائر من قبل الدول المتحاربة على أثر نقض حيادها.
- ٤- استرداد مناطق بلخ ومرو خيوة حتى نهر جيحون والولايات السبع من القوقاز حتى دربند والمناطق الواقعة على الساحل الأيسر لنهر دجلة ، أي الموصل وغان ودياربكر.
- ٥- الحصول على دعاوى إيران من شركة النفط.
- ٦- إنشاء خط حديدي يمتد من خانقين حتى كرمانشاه وهمدان وطهران.
- ٧- العمل على إنشاء خطوط جوية في إيران. (١)

إلا أن اللورد بلفور عارض اشتراك الوفد الإيراني في المؤتمر بحجة أن إيران لم تكن ضمن الدول المتحاربة ، وعلى عكس ما وعدت انجلترا فقد التزمت الصمت إزاء قرار بلفور بينما قامت أمريكا تدافع عن حق إيران في المشاركة ، وانتقدت الصحف الأمريكية ذلك السلوك من قبل القائمين على المؤتمر. (٢)

وبمرور الوقت تم كشف النقاب عن موقف انجلترا المعارض لمشاركة إيران في المؤتمر ، حيث تم الإعلان في شهر يونيه عام ١٩١٩م عن إمكانية عقد اتفاقية بين الحكومتين الإيرانية والإنجليزية ، ولم يمض طويل زمان حتى تم طرح موضوع الاتفاقية بين الجانبين . ففي ظل الأزمة المالية التي كانت تمر

(١) بيتر أوري : تاريخ معاصر إيران ... ج ١ ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢ ، & على اكبر ولايني : تاريخ روابط خارجي إيران ، ص ٧٠.

(٢) بيتر أوري : تاريخ معاصر إيران ... ج ١ ، ص ٣٧٧.

بها إيران ، لم يتمكن وثوق الدولة من القيام بالإصلاح الإدارى فى الدولة ، وكان لزاماً عليه التوجه إلى إحدى الدولتين الاستعماريّتين ، ونظراً لتغيير النظام السياسى فى روسيا ، وانشغاله بالأحوال الداخلية ، نجده يولى وجهه شطر إنجلترا التى صارت صاحبة اليد الطولى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وكانت فى الوقت نفسه ترغب فى دعم إيران أمام البلاشفة ، ورغبت فى أن تصبح سيطرتها السياسية والاقتصادية فى إيران بالصيغة الشرعية ، وعليه كلفت وزارة الخارجية البريطانية السير پرسى كوكس بالتوجه إلى طهران للتباحث مع الحكومة الإيرانية بشأن عقد اتفاقية بين الجانبين ، وقد أطلق على هذه الاتفاقية اسم " اتفاقية المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهيتها".^(١) وتم التوقيع عليها فى ٩ أغسطس عام ١٩١٩م وفقاً لما يلى :

" نظراً لعلاقات المودة والصداقة التى تربط بين إيران وبريطانيا ، ونظراً للاعتقاد الراسخ بأن المصالح المشتركة والأساسية لهما فى المستقبل لن تتحقق إلا بإحكام هذه العلاقات وتثبيتها ، ومع ملاحظة وجوب إعداد الوسائل اللازمة لرفق إيران وسعادتها فقد تم الاتفاق بين الحكومة الإيرانية وسفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا على البنود التالية :

١- تتعهد الحكومة الإنجليزية بشكل حاسم على الالتزام بتعهداتها السابقة بشأن احترام استقلال إيران المطلق وسيادتها على أراضيها.

٢- تتعهد الحكومة الإنجليزية بتقديم الاستشاريين المتخصصين للعمل فى إدارات إيران المختلفة على نفقة الحكومة الإيرانية ، مع منح هؤلاء الاستشاريين سلطات خاصة يتم الاتفاق عليها فيما بعد بين مسئولى الجانبين.

٣- تساهم الحكومة الإنجليزية فى تشكيل قوة عسكرية على نفقة الحكومة الإيرانية للحفاظ على النظام والأمن الداخلى ، وسوف يتم تحديد عدد

(١) احمد كسروى : تاريخ هيجده سالة* آذربايجان ، ص ٨٢٥.

هذه القوة وما تحتاجه من مهمات وفقاً لرأى لجنة مشتركة من المتخصصين الإنجليز والإيرانيين .

٤- لتوفير المال اللازم للقيام بالإصلاحات المذكورة في البندين السابقين ، تتعهد الحكومة الإنجليزية بإقراض الحكومة الإيرانية مليوناً جنيه استرليني بفائدة قدرها ٧% وفقاً للبنود التي يتفق عليها الجانبان على أن يتم تسديد القرض من عوائد الجمارك وغيرها من العوائد التي تقع في قبضة الحكومة الإيرانية ، وتقوم الحكومة الإنجليزية بتقديم المساعدات اللازمة لحين البت في موضوع القرض.

٥- تساهم الحكومة الإنجليزية في القيام بمد خطوط السكك الحديدية وإنشاء الطرق وتطوير وسائل النقل والمواصلات بما يؤدي إلى تأمين الطرق التجارية والحيلولة دون حدوث القحط في إيران.

٦- ترشح كل من الدولتين أحد الاستشاريين المتخصصين لمراجعة التعريفة الجمركية وإعادة النظر فيها بما يعود بالنفع على إيران".^(١)

وبذلك ضمنت بريطانيا السيادة التامة على إيران ، وصار للبريطانيين حق استخدام مستشاريهم في أهم المؤسسات والإدارات الرسمية الإيرانية بما في ذلك الجيش الذي تقرر أن تزوده بريطانيا بالمهمات والأسلحة البريطانية . لكن جاءت ردود الأفعال على الاتفاقية على عكس ما تبغيه إنجلترا ، حيث جوبهت الاتفاقية بمعارضات شديدة في الخارج والداخل ، وهبت كل من أمريكا وفرنسا وكذلك الاتحاد السوفيتي كل في دوره يعترض على الاتفاقية المذكورة ، وانتقد السفير الأمريكي في طهران - مستر كالدول - الاتفاقية في بيان له ، واعتبر ونظيره الفرنسي أن الاتفاقية تعارض استقلال إيران وتتنافى مع مصالحها السياسية في آسيا.^(٢) وحاول السفير الإنجليزي في أمريكا استرضاء

(١) على اصغر شميم : ايران در دوره سلطنت قاجار ، ص ٥٨٥ .

(٢) ابراهيم صفائي : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٤٤١ .

الحكومة الأمريكية ، واقترح عليها المشاركة في هذه الاتفاقية إلا أنه سحب الاقتراح ثانية. كما وصف الاتحاد السوفيتي الاتفاقية بأنها عبارة عن عقد لبيع إيران إلى إنجلترا. (١)

واحتدمت المعارضات كذلك في الداخل ، فقد قيم الإيرانيون الاتفاقية على أنها نوع من الحماية البريطانية المقنعة على إيران ، وتفجرت المظاهرات المعادية لبريطانيا وللسلطة الحاكمة ، ونشطت أقلام أبرز الشعراء في قبح الاتفاقية وذمها ، كما نشرت الصحف المعارضة مقالات نارية ضدها ، وانتحر عدد من الضباط احتجاجاً على عقدها ، كما نشر خمسة وخمسون عضواً من أعضاء المجلس المواليين لبريطانيا بياناً أعلنوا فيه وقوفهم ضد هذه المعاهدة بعد أن شاع بين الناس تلقيهم الرشوة من البريطانيين من أجل تأييدها. (٢)

وتظاهر عدد من رجال الدين والتجار وأعضاء الحزب الديمقراطي ضد الاتفاقية مما جعل وثوق الدولة يستفيد من قوانين الحكومة العسكرية ، ولجأ إلى استخدام العنف وقام بنفى بعض المعارضين واعتقل البعض منهم . وقدم السير كوكس - السفير الإنجليزي - تقريراً إلى حكومته يضم تصنيفاً بالفئات المعارضة للاتفاقية على النحو التالي :

- ١- زعماء المعارضة ممن أبدوا مقاومة شديدة تجاه الاتفاقية وعلى رأسهم السيد حسن مدرس وإمام الجمعة خوئي.
- ٢- المنافسون السياسيون لوثوق الدولة.
- ٣- كبار المسؤولين في كتائب القوزاق.
- ٤- السفارات الفرنسية والأمريكية والروسية في طهران. (٣)

وتصادف آنذاك أن تمت دعوة الشاه لزيارة إنجلترا خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩١٩م ، إلا أنه لم يشر خلال الزيارة من قريب أو بعيد إلى

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ... ، ج ١ ، ص ٧٨.

(٢) كمال مظهر أحمد : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، ص ١١٨ وما تلاها.

(٣) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ... ، ج ١ ، ص ٧٩.

موضوع الاتفاقية في ثانيا حديثه مع المسؤولين الإنجليز مما أصاب نصرة الدولة بالاضطراب ، واقترح ناصر الملك على الشاه التلويح إلى الاتفاقية في أحاديثه ، واضطر الشاه لذلك أثناء ضيافته في وزارة الخارجية البريطانية ، وقال رداً على تصريح وزير الخارجية البريطاني - اللورد كرزن - حول الاتفاقية :

" نأمل إذا ما وجدت اتفاقية بين بلدينا أن تتم بموافقة مجلس الشورى الوطنى الإيرانى".^(١)

ورغم ما فى رد الشاه من عدم إبداء الرفض التام للاتفاقية ، إلا أنه يؤكد على ضرورة التصديق عليها من قبل المجلس وإلا لن تخرج إلى حيز التنفيذ العملى. وعلى الرغم من ذلك فقد تباحث وزير الخارجية الإيرانى نصرة الدولة فيروز مع المسؤولين الإنجليز في لندن بشأن الإصلاح المالى والعسكرى فى إيران ، وتم انتخاب السير آرميتاژ اسميث لرئاسة الوفد المالى ، والجنرال ديكسن لرئاسة الوفد العسكرى وتوجه الوفدان إلى إيران فى شهر ديسمبر من عام ١٩١٩م . كما قدمت الحكومة الإنجليزية ٣٠٠ ألف طومان شهرياً إلى إيران كمعونة ، على أن يتم إنفاقها تحت إشراف آرميتاژ اسميث ، كما قدمت حكومة الهند ٦٠ ألف طومان شهرياً بشكل مؤقت لتسديد نفقات قوات القوزاق.^(٢)

وبينما كان نصرة الدولة منهما فى الخارج بتنفيذ بنود الاتفاقية - رغم عدم تصديق المجلس الإيرانى عليها - كانت المعارضة تشتد داخل إيران تجاه حكومة وثوق الدولة ، وراجت الشائعات حول تقاضى أعضاؤها الرشوة من قبل المسؤولين الإنجليز لإتمام هذه الصفقة ، وأشاعوا حصول وثوق الدولة على ٢٢٠ ألف طومان ، وحصول كل من نصرة الدولة وصارم الدولة على ١٧٠ ألف طومان.^(٣) وهذا ما أضر بالمكانة السياسية لوثق الدولة . وعلى الرغم

(١) بيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ... ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٢) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٤٤٧ .

من ذلك ، لم تستسلم الحكومة البريطانية لرغبات المعارضة ، ولم يلن جانب رئيس الوزراء الإيراني ، ولم يكن بوسع هذا الموقف سوى أن يذكي نار المعارضة ، وقام الشيخ محمد خياباني بالاستيلاء على تبريز ، والاتصال عن الحكومة المركزية ، وإعلان الحكم الذاتي في منطقة آذربايجان التي أطلق عليها آزادستان ، أي أرض الحرية. (١)

كما توالى البرقيات من جيلان من قبل الثائر كوچك خان إلى الحكومة الإيرانية والسفارات الأجنبية في طهران تدين بشدة سياسة بريطانيا في البلاد ، وتعلن عن قرار اللجنة الثورية لإيران بإلغاء الملكية وتأسيس نظام جمهوري جديد يعتبر كل الاتفاقيات السابقة المبرمة بين بريطانيا وإيران غير شرعية ولاغية. (٢)

ووسط هذه الأجواء عاد أحمد شاه من رحلته إلى أوروبا ، واستقبله أفراد الشعب بالهتافات المعارضة للاتفاقية ولرئيس الوزراء ، وإزاء هذه الاعتراضات ، وبعد موافقة السفير الإنجليزي - هرمان نورمان - قام الشاه بتكليف مشير الدولة - حسن بيرنيا - بتكليف وزارة جديدة بعد إقالة وزارة وثوق الدولة. وقبل بيرنيا المهمة شريطة موافقة انجلترا على :

- ١- وقف العمل في تنفيذ بنود الاتفاقية حتى افتتاح المجلس.
- ٢- مساعدة بريطانيا لإيران في حصولها على مطالبها من شركة النفط.

ووافقت الخارجية البريطانية شريطة ألا يتأخر ، افتتاح المجلس عن ثلاثة شهور ، وتوقفت أعمال اللجنة المختلطة العسكرية واستمر إشراف الضباط الإنجليز على كتابات التوزاق ، كما استمر دعم الحكومة الهندية المالي إلى تلك الكتابات . وتوجه اسميث إلى لندن للمطالبة بحقوق إيران من شركة

(١) بيتر أورى : تاريخ معاصر إيران ، ج ١ ، ص ٤١٩ .

(٢) سيد جلال الدين مدني : تاريخ سياسى معاصر إيران ، ج ١ ، ص ٨٢ وما بعدها .

النفط وتمكن من الحصول على مئات الآلاف من الليرات لصالح الحكومة الإيرانية. (١)

وحرى بنا فى هذا الموضوع أن نتطرق إلى الوثائق الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الإنجليز فى لندن وطهران ، وذلك نظراً لأهميتها فى توضيح السياسة الإنجليزية تجاه إيران فى تلك الفترة ، ومدى تأثير تلك السياسة على الشاه فى اتخاذ القرارات التى تحقق الأهداف الإنجليزية بشكل أو بآخر. ويتضح لنا من خلال هذه الوثائق أن المشكلة الرئيسية بين بريطانيا وأحمد شاه لم تكن تنحصر فى الموافقة على اتفاقية عام ١٩١٩م فقط ، بل ثمة أمور أخرى كانت بينهما ، من قبيل الأموال التى كان يطلبها الشاه من حكومته تارة ، ومن الحكومة البريطانية تارة أخرى لتأمين نفقات سفره إلى أوروبا . وكذلك موضوع إقالة قائد القوزاق الروسى - استار وسلسكى - حيث يذكر السفير البريطانى - پرسى كوكس - فى تقرير له إلى اللورد كرزن فى ٨ يونيه عام ١٩٢٠م أن الشاه قد وعد بعدم إقالة وثوق الدولة رغم افتقاده الشعبية بين أفراد الشعب طالما رغب الإنجليز فى وجوده !! كما أفاد باستياء وثوق الدولة من الشاه بسبب لومه له على عدم إرسال المال إليه وهو فى باريس ، ومطالبته بتسديد مبلغ مليون فرانك قيمته ما أنفقه من جيبه الخاص أثناء سفره ، وكذلك بتسديد ثمانية آلاف ليرة قيمة ما استدان به من وزير الخارجية قبل السفر ، وخمسين ألف طومان كان قد عهد بها إلى أحد التجار الأرمن ولم يستطع ردها إليه. (٢)

ويتضح من التقرير السابق مدى خنوع الشاه لرغبة انجلترا فى الاحتفاظ بالحكومة الموالية لها إلا أنه يطالب بالمقابل من المال اللازم لتوفير أسباب سفره . كما يتضح شغف الشاه بالمال حيث يعهد بجزء من ماله إلى أحد التجار - غير المسلم - ليحصل على الفوائد من ورائها ، وحينما يخسر التاجر ويعجز عن رد المبلغ إلى الشاه ، يقوم الأخير بمطالبة حكومته بتسديد هذا المبلغ !!

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٧٣ ، ٧٤.

(٢) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩١٣.

وفى برقية أخرى من قبل السفير الإنجليزى الجديد فى طهران - هرمان نورمان - إلى وزير خارجيته فى ١٣ يونيه ١٩٢٠م يشير فيها إلى مساعى وثوق الدولة لدى الشاه للحصول على موافقته على عزل الضباط الروس فى لواء القوزاق^(١)، وكان هذا منه لتحقيق أغراض المسئولين الإنجليز فى السيطرة على الجيش الإيرانى وإحلال الضباط الإنجليز محل نظرائهم الروس كي يخلو الميدان لهم دون منازع ، لكن الشاه لم يستجب لهذا المطلب فى حينه.

ومع اشتداد المعارضة ضد وثوق الدولة وفشلته فى الحصول على الموافقة على الاتفاقية بدأ الشاه فى التفكير فى إقالته وإحلال آخر محله ، إلا أنه كان يخشى قطع الراتب الشهري له من قبل الحكومة الإنجليزية ، ويتضح ذلك من خلال برقيتى السفير الإنجليزى فى طهران - نورمان - إلى وزير خارجيته فى ٢٣ و ٢٥ يونيه عام ١٩٢٠م ، حيث يقول :

" أعرب الشاه لى عن رغبته فى تغيير رئيس الوزراء ليحل محله من يتمكن من تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين إيران وإنجلترا..." " ... وأكد لى الشاه أنه لن يوافق قط على أية حكومة لا تكون موضع ثقة إنجلترا ، وأعرب عن أمله فى استمرار وصول الراتب الشهري له من الحكومة الإنجليزية - ١٥ ألف طومان - بعد تشكيل الحكومة الجديدة ".^(٢)

وبعد أسبوعين رد اللورد كرزن على البرقية السابقة بقوله :

" إن الراتب الذى يحصل عليه الشاه كان بهدف دعمه لوثوق الدولة والاحتفاظ به فى منصب رئاسة الوزراء ، وطالما تخلص عن هذا الشرط فمن الخطأ السياسى أن نقدم راتباً شهرياً لملك إحدى الدول المستقلة لتحقيق مصالحنا وتنفيذ الاتفاقية المذكورة".^(٣)

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩١٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩١٥ ، ٩١٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩١٦ .

واستاء أحمد شاه من موقف الحكومة البريطانية ، وكان أول رد فعل له هو إصراره - على عكس رغبة إنجلترا - على الاحتفاظ بقائد القوزاق الروسي - استارو سنسكى - الذى كان يقدم للشاه ما يفوق ما قرره الحكومة البريطانية له ، مما أفضى إلى تقديم الوعود إلى الشاه بإمكانية استمرار الراتب الشهري فى حالة موافقة المجلس على الاتفاقية .

فى تلك الأثناء نجحت الفرق الروسية الحمراء فى مباغته القائد الروسى الأبيض - دينكين - وحجز أسطوله فى ميناء انزلى وأرغموه على الاستسلام ، وباغت البلاشفة ميناء انزلى نفسه فى منتصف عام ١٩٢٠م ، واضطرت القوات البريطانية إلى الإسحاب والتخلى عن أسطولها، ^(١) واقترح مشير الدولة - رئيس الوزراء - إرسال وفداً إلى موسكو لإقناع السوفيت بالانسحاب من إيران وإيقاف دعايا البلاشفة فى الداخل . وقلق أحمد شاه من اضطراب الأوضاع ، وخشى من اقتراب البلاشفة من طهران ، وعزم على التوجه إلى أوروبا بحجة العلاج ، وأكد اللورد كرزن على سفيره فى طهران على عدم مغادرة الشاه للبلاد وإلا فقد الدعم البريطانى له. ^(٢) وعندما يأس الشاه من مساعدة الإنجليز فى سفره إلى الخارج ، ونظراً لازدياد مخاوفه من اقتراب البلاشفة من طهران ، عرض على السفير الإنجليزى التنحى عن الحكم وإقناع ولى العهد ليحل محله ، وإذا ما أبدى الأخير اعتراضه يتم اعلان النظام الجمهورى فى إيران. ^(٣)

ويستطرد السفير الإنجليزى - نورمان - فى برقيته العجيبة تلك ، قائلاً:

" وكما ألححت على الشاه وتوسلت وهددت وقدمت الأدلة والبراهين ، لم يستجب ، وطلب منى ثانية السعى للحصول على موافقة الحكومة الإنجليزية للسفر إلى أوروبا للعلاج ، ووعده بذلك ، وقال إنه سينتظر الرد قبل أن يعلن

(١) احمد محمود الساداتى : رضا شاه پهلوى ونهضة إيران الحديثة ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) محمود طلوغى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩١٩ .

تتحيه عن السلطة." (١)

وأبدى السفير رأيه فى ضرورة أن يحل أحد أعضاء الأسرة المالكة محل الشاه لأن تأسيس النظام الجمهورى فى إيران فى ظل الظروف الراهنة سيؤدى إلى عواقب وخيمة ، ورد اللورد كرزى على البرقية السابقة فى ١٣ يناير ١٩٢١م بحث نورمان على الاحتفاظ بالشاه فى سدة الحكم ، والسعى لإثباته عن عزمه فى مغادرة طهران . وتمكن السفير الإنجليزى من تحقيق ذلك ، لكن ثمة مشكلة أخرى ظهرت على الساحة السياسية آنذاك ألا وهى التغيير المتكرر لرؤساء الحكومة فى إيران وعدم توفيق أى منهم فى تحقيق المصالح الإنجليزية والحصول على تصديق المجلس على اتفاقية عام ١٩١٩م ، واقترح السفير البريطانى أن يقوم الشاه بتشكيل حكومة جديدة ، وبالفعل تم إقالة حكومة مشير الدولة وكلف الشاه سيهدار أعظم بتأليف الوزارة الجديدة ، إلا أن ثمة أحداث وقعت آنذاك ساهمت فى الإطاحة بالنظام القاجارى وإحلال آخر محله، ومن البديهي أن تكون أيادى انجلترا الخفية وراء هذه الأحداث كما سنرى فى المبحث التالى .

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩١٩ ، ٩٢٠ .

امتحان السابعة

الدور البريطاني في تغيير النظام السياسي
في إيران

الدور البريطاني فى تغيير النظام السياسى فى إيران

أولاً : الانقلاب الوزارى مقدمة للوصول إلى هدف بريطانيا الأصلى

استشعرت بريطانيا الخطر فى وجود النظام السياسى الحالى فى إيران ، فالحكومات ضعيفة غير قادرة على اتخاذ القرار ، والشاه صغير السن ، عديم الخبرة ، لا يبغى سوى المال ، ولم يبذل أدنى جهد لتحقيق الأهداف البريطانية التى تمثلت آنذاك فى الحصول على موافقة مجلس الشورى الوطنى على اتفاقية عام ١٩١٩م ، والأهالى نافرون من الإنجليز ، وساء ظنهم بهم خاصة بعد الاتحاد الذى تم بين روسيا إنجلترا فى أعقاب إبرام معاهدة ١٩٠٧م وما تبع ذلك من إبداء اللين من قبل المسؤولين الإنجليز تجاه جميع الجرائم التى ارتكبت فى حق الشعب الإيرانى بيد الروس .

وسط هذه الأجواء تركز المخطط البريطانى آنذاك على تحقيق هدف محدد على المدى البعيد ألا وهو تغيير النظام السياسى فى إيران ، وقبل أن تبدأ إنجلترا فى تنفيذ ذلك المخطط كان عليها أن تحقق هدفاً قريب المدى يمهد الأجواء لقبول ذلك التغيير الأساسى ، وعليه مالت سياستها فى البداية إلى السعى لإيجاد حكومة مركزية قوية فى إيران كى تحصل من خلالها على عدة أمور ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : إقرار الأمن السياسى فى إيران لتحقيق مطامعها الاقتصادية

حيث كان الهدف الأول لإنجلترا فى إيران هو إيجاد سوقاً استهلاكية لتصريف منتجاتها ، وبعد اكتشاف النفط الإيرانى توجهت سياستها الاقتصادية إلى السيطرة على المناطق المنتجة لهذا المصدر الحيوى ، ومع وجود حكومة مركزية قوية لن تضطر إنجلترا إلى بث عملاءها فى المدن الإيرانية ، ولن تمس حاجتها إلى التواجد العسكرى فيها ، وسيتمكن التجار الإنجليز من تصريف منتجاتهم على نحو أيسر . فالأمن السياسى سيؤدى بدوره إلى تحقيق الأمن الاقتصادى مما يقضى إلى نمو الدخل بالنسبة للفرد وبالتالي ترتفع القوة الشرائية له .

ثانياً : حل مشاكلها المتعلقة بالتواجد العسكري في إيران

فقد خرجت إنجلترا مؤخراً من حرب حامية الوطيس - أى الحرب العالمية الأولى - وتفتقر أراضيها إلى وجود المصادر الأولية ، لذا كان اعتمادها أكثر على ما لديها من مستعمرات لتوفير هذه المصادر. ونظراً لقيام الحركات المطالبة بالاستقلال في كثير من تلك المستعمرات ، كان لزاماً عليها توفير القوات العسكرية اللازمة في هذه المستعمرات لإخماد تلك الحركات وللحيلولة دون ظفر الأهالي فيها، وعليه كان لابد من وجود حكومة مركزية قوية موالية لها في إيران لتحقيق أهدافها فيها دون الحضور المكثف لقواتها.

ثالثاً : إيجاد خط دفاع إزاء الخطر الشيوعي

فبعد ظفر البلاشفة في روسيا - في أكتوبر عام ١٩١٧م - خشى الإنجليز من تصدير ثورتهم إلى الدول المجاورة بعد التغلب على مشاكلهم الداخلية ، وكانت الخشية أكثر من اجتذاب إيران تجاه هذه الثورة. وبعد ما فشل الإنجليز في دعم المعارضة المناهضة للنظام الروسي الجديد ، رأوا أن أحد الطرق التي تحول دون امتداد النفوذ الشيوعي في إيران هو وجود حكومة قوية بها.

رابعاً : الخشية من الحركات المطالبة بالاستقلال داخل إيران

حيث ظهرت تدريجياً بعض الحركات القومية التي أبدت نفوذها من الاستعمار الأجنبي والحكومات العميلة . مثل نهضة الشيخ محمد خياباتي في تبريز وميرزا كوجك خان في جيلان ، ونشير كذلك في هذا الموضع إلى ثورة الكولونيل محمد تقى خان پسيان ونهضة أهالي تنگستان ودشتستان في

الجنوب.^(١) وكانت الخشية من خروج هذه الحركات من حالتها الفردية وأن يتم الاتصال فيما بينها ، وعندئذ تقوم حركة شعبية عنيفة في إيران ، لا تستطيع الحكومة الإيرانية ولا المسؤولون الإنجليز مجابهتها بأى حال من الأحوال ، وعليه كان لزاماً من وجود حكومة مركزية قوية تقوم بسحق هذه الحركات بذريعة إعادة النظام وتحقيق الأمن دون أن تظهر انجلترا فى الصورة حتى لا يفضى ذلك إلى ثورة الأهالى واستيائهم أكثر من الإنجليز.

وجميع الأسباب السالفة الذكر أدت إلى اتجاه السياسة البريطانية آنذاك إلى تشكيل حكومة موالية قوية فى إيران تمكنها من تحقيق أهدافها . ومست الحاجة إلى البحث عن وجهين لتحقيق هذا الهدف ، الوجه الأول سياسى يستطيع إدارة الحكومة بحنكة وذكاء . والوجه الآخر عسكرى يتسم بالقوة والقدرة على مجابهة المعارضين وإحكام نفوذ الدولة بما لا يدع مجالاً للتصدى لها أو معارضتها ، وبدأت دراسات الساسة الإنجليز للبحث عن هذين الوجهين، ووضعوا فى اعتبارهم بعض الأفراد الموالين لسياسة انجلترا ، وكان ضمن المرشحين للقيام بهذه المهمة :

١- سردار أسعد أحد كبار الملاك ومن ذوى النفوذ فى قبائل بختيارى ، وكان

(١) أعلن محمد تقى خان تمرده على الحكومة المركزية وأسس فى مشهد محفلاً وطنياً من أهدافه التخلص من الضغوط الإنجليزية والقيام بسلسلة من الإصلاحات فى الدولة ، ودخل فى عراك مع عملاء انجلترا فى خراسان ، واعتقل بعضهم ، ووضع مراسلات القنصل الإنجليزى فى مشهد تحت المراقبة ، وتم سحبه فى خريف عام ١٩٢١م. أما ثورة أهالى تنگستان وشدستان فقد قامت فى الجنوب الإيرانى حينما هاجمت القوات الإنجليزية بوشهر بعد الحرب العالمية الأولى واحتلوا مقر الجمرک وسائر الإدارات ورفعوا العلم الإنجليزى فوقها ، وقاموا باعتقال بعض الأحرار ونفى البعض الآخر ، وعندئذ نهض ثلاثة من خانات تنگستان (رئيس على خان دلوارى ، والشيخ حسين خان چاه کوتاهى وزائر خضر خان اهرمى) وثاروا ضد الإنجليز وعمالهم ، إلا أن الإنجليز قاموا باستخدام عيونهم للقضاء على هذه الثورة وتم قتل الزعماء المحرضين عليها. [لمزيد من التفاصيل ، انظر تاريخ سياسى معاصر إيران ، ج ١ ، السيد جلال مدنى ، ص ٨٨ : ٩٤].

يتمتع بالاستعداد الكافي لجمع القوات واحتلال طهران.

٢- سالار جنگ أحد الإقطاعيين ، وكان يمتلك قوة مسلحة يعتد بها.

٣- نصره الدولة فيروز الذي كان من مؤيدي اتفاقية ١٩١٩م ، وسعى كثيراً للحصول على موافقة المجلس الإيراني عليها ، وقد تباحث بشأن خطة الانقلاب مع المسؤولين الإنجليز أثناء تواجده في لندن - عام ١٩١٩م - وعاد إلى إيران لتنفيذها.

٤- السيد ضياء الدين طباطبائي مدير صحيفة رعد ، وكان من أشد المؤيدين لاتفاقية عام ١٩١٩م ومن الموالين لسياسة إنجلترا. (١)

وترصدت عيون الاستخبارات البريطانية خطى السيد ضياء الدين منذ عام ١٩١٩م حينما قام بتأسيس إحدى الجمعيات الوطنية في طهران والتي اشتهرت باسم "كميته" آهن " أو "كميته" زرگنده " ، وكانت مقراً لتنفيذ سياسة إنجلترا، أو على الأصح - كما يقول حسين فردوست - كانت عبارة عن شبكة تجسس ساهم في إنشائها جهاز الاستخبارات البريطاني ، وكان أحد أهدافها السعي لاستقرار ديكتاتور حديدي في إيران لكنها لم تحدد آنذاك نوعية النظام الذي سيحكم. (٢)

وأياً ما كان ، فقد استقر الرأي على السيد ضياء الدين طباطبائي ، وتمكن السير آرميتاز اسميث - رئيس الوفد المالي في اللجنة المختلطة - من توطيد العلاقات معه ، وظل البحث قائماً حول الشخصية العسكرية التي تستطيع أن تتولى مهمة تنفيذ المخطط البريطاني القريب المدى ، ألا وهو الإطاحة بالحكومة الإيرانية . وهنا ظهر دور الجنرال الإنجليزي ادموند آيرون سايد الذي كان يتولى قيادة القوات الإنجليزية في شمال إيران لمناهضة البلاشفة ، وظل يبحث الأوضاع عن كئيب ، ويهيئ المجال لكي يحل الضباط الإنجليز محل الضباط

(١) المرجع السابق ، ص ٩٧.

(٢) حسين فردوست : ظهور وسقوط سلطنة پهلوی ، جستارهای از تاریخ معاصر ایران ، انتشارات اطلاعات ، تهران ١٣٧٤ش ، جلد دوم ، ص ٧٧ ، ٨٦.

الروس في كتاب القوزاق ، ويبحث عن الوجه العسكري القوى الذى يستطيع القيام بتنفيذ المخطط السابق بالاتفاق مع السيد ضياء الدين .

وقدم الجنرال الإنجليزي المذكور تقاريره حول مباحثاته مع السفير الإنجليزي في طهران - نورمان - بشأن تدهور الأوضاع في إيران في تلك الفترة ، قائلا :

" ذكر لى السفير المفوض أنه لا يستطيع توفير أسباب الموافقة على الاتفاقية التى أبرمتها إيران مع السير پرسى كوكس ، وأن الأموال التى تم تقديمها إلى إيران بشأن هذه الاتفاقية قد أهدرت دون فائدة وراحت معظمها في جيوب الشاه وقائد القوزاق الروسى ، ولم يتبق من الضباط الإنجليز الذين جاءوا إلى إيران لتدريب الجيش سوى عدد قليل ، وخزانة الدولة خاوية ، وحال قوات الجاندارم في تدهور ، ويقوم قطاع الطرق واللصوص بالإغارة والسلب ، ولم تصلنى حتى الآن أية تعليمات تفيد بسياسة وزارة الخارجية البريطانية في المرحلة المقبلة." (١)

ويتضح من حديث الجنرال آيرون سايد السابق إلى أى حد كان استياء المسؤولين الإنجليز من اضطراب الأوضاع في إيران ، وإلى أى مدى كان الساسة الإنجليز في مأزق بحيث لم يتمكنوا من الوصول إلى حل سريع للأزمة ، واعتقد اللورد كرز - وزير الخارجية البريطانى - أن وجود القوات الإنجليزية في المناطق الشمالية من إيران من الممكن أن يكون عاملاً للضغط على الحكومة الإيرانية للموافقة على الاتفاقية مثلما فعلت القوات الروسية من قبل في حث الحكومة الإيرانية في الموافقة على طرد المستشار المالى الأمريكى - شوستر - وفرض الشروط الروسية ، إلا أن رئيس الوزراء البريطانى - تشرشل - رفض ذلك ، وطلب من آيرون سايد إعداد التقارير حول وضع القوات الإيرانية. (٢)

(١) محمود طلوغى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩٢٢ ، ٩٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٢٤ .

ويذكر آيرون سايد في خواطره ما تم آنذاك من قبل العملاء في إيران ، حيث تم تشكيل شبكة للتجسس على جميع المراسلات بين طهران والرشة كي يتمكن الإنجليز من تحريف البرقيات بما يحدث الخلل في أعمال قائد القوزاق الروسي لتهئية أسباب عزله. ^(١) وضمن إظهار أسفه تجاه مسئلك الشاه المتعاطف مع الضباط الروس يصرح الجنرال الإنجليزي بأن إيران في حاجة إلى رجل قوى ينقذها من الدوامة التي تموج فيها ، وبدأ يصغى آنذاك إلى أحاديث أرديشيرجي ريبورتر - أحد أعضاء جهاز الاستخبارات البريطاني المرسل من قبل نائب السلطنة في الهند للعمل في السفارة الإنجليزية في طهران - وسمع منه عن رضا خان - أحد ضباط القوزاق - فيعزم على لقائه حيث رأى فيه ضالته، ^(٢) ويذكر أول لقاء حدث بينه وبين رضا خان ضمن خواطره في ١٤ يناير ١٩٢١م ويقول إنه ذهب لزيارة كتائب القوزاق الإيرانية لإعداد تقريراً خاصاً حول أوضاعهم - وفقاً لأوامر وزير الخارجية البريطاني - وكان سردارهمايون يتولى قيادة تلك القوات آنذاك واتسم بضعف الشخصية ، أما من تولى القيادة الفعلية لها فكان رضا خان الذي أثنى عليه اسميث كثيراً . ثم يذكر لقاءه الثاني مع رضا خان في ٣١ يناير ١٩٢١م ، ولقاء آخر في ١٢ فبراير من نفس العام - أي قبل الانقلاب بثمانية أيام - ويقول بشأن لقائه الأخير معه: " تحدثت مع رضا خان وأوضحت إليه أمرين ، أولهما : عدم الخيانة وإلا هلك . والآخر : عدم السماح للشاه بالالتحى تحت أية ظروف. " ^(٣)

ويصرح آيرون سايد أنه تباحث مباشرة مع رضا خان دون علم السفير الإنجليزي بشأن الانقلاب وأنه عهد إليه بمهمة رئاسة قوات القوزاق. ^(٤) وعلى هذا النحو اجتذب المسئولون البريطانيون السيد ضياء الدين

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) على أكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي ايران ص ٨١ .

(٣) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩٢٧ ، ٩٢٨ .

(٤) محمود طنوعى : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩٣٠ .

طباطبائي ورضا خان ميرينجي ، واستقر العزم على أن يكونا المنفذين للإنتقال، وكان لابد من التنسيق لإعداد لقاء بينهما ، وسعى الجنرال آيرون سايد للإعداد لهذا اللقاء في قزوین ، للاتفاق على خطة الانقلاب ، ووافق رضا خان على منح منصب رئيس الوزراء إلى السيد ضياء الدين بعد فتح طهران ، ووعد الجنرال الإنجليزي بمساعدة السفير الإنجليزي له إذا ما تفاقمت المشاكل. كما قام عملاء اتجلترا بتطبيع قائد قوات الجاندارم قبل الانقلاب بأيام قليلة كي لا يعوق دون تقدم قوات القوزاق بقيادة رضا خان إلى طهران. (١)

وتم إصدار الأوامر إلى جميع الرعايا الإنجليز بمغادرة الأراضي الإيرانية، وأعلن البنك الإمبراطوري إيقاف التعاملات المالية الإيرانية ، وعمل على تخفيض قيمة العملة الإيرانية كي تتفاقم أزمة حكومة سيهدار (٢)، وأبرق رضا خان إلى الحكومة الإيرانية قبل الانقلاب بيوم واحد يطلعها بقدوم قوات القوزاق إلى طهران بحجة استلام رواتبهم ورؤية ذويهم. وفي صباح يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٢١م دخلت جيوش رضا خان إلى مهرآباد بطهران دون أدنى مقاومة من قبل قوات الجاندارم ، وأعلن تشكيل الحكومة العسكرية في بيان رسمي حوى تسعة بنود ، كان من بينها :

" وجوب التزام جميع الأهالي في طهران بالهدوء والصمت وتنفيذ الأوامر العسكرية ، وإيقاف جميع الصحف والمطبوعات ومنعها من النشر حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة ، ومنع الاجتماعات في المنازل والأماكن العامة... (٣)

وفي عصر ذلك اليوم تقابل رضا خان مع أحمد شاه في قصر فرح آباد وأكد عليه أنه يهدف صد البلاشفة عن الشمال الإيراني واستقرار الأمن والحفاظ على عرش الشاه، وحصل منه على منصب قائد الجيش - سردار سپه -

(١) على أكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي ايران ، ص ٩٢.

(٢) سقطت حكومة مشير الدولة في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م وتولى سيهدار أعظم رئاسة الوزراء في ٢٧ أكتوبر من نفس العام .

(٣) سيد جلال مدني : تاريخ سياسي معاصر ايران ، ج ١، ص ٩٨ حاشية.

وتباحث معه حول منصب رئيس الوزراء . وفى ٢٢ فبراير ، استدعى الشاه السيد ضياء الدين ومنحه منصب رئاسة الوزراء . وأول ما قام به رئيس الحكومة الجديد هو إلقاء القبض على عدد من الشخصيات السياسية البارزة فى طهران والزج بهم فى السجون - ومنهم آية الله مدرس- للحصول على أموالهم لتأمين نفقات الانقلاب والحكومة الجديدة . وبعد تشكيله للوزارة أعلن عن برنامج حكومته الذى تمثل على المستوى المحلى فى :

إيجاد قوة عسكرية قوية ، إصلاح المحكمة ، تنظيم المالية والضرائب ، تقسيم أملاك الدولة على القرويين ، حل الإدارات الزائدة ، التوسع فى إنشاء المدارس ، إنشاء أقسام الشرطة ، التوسع فى المنشآت الصحية ، تشجيع الصناعة والتجارة ومنع إنتاج المشروبات الكحولية وبيعها ."

وتمثل برنامجه على المستوى الخارجى فى :

" اتباع سياسة الوفاق مع روسيا ، إلغاء حق القضاء القنصرى مع الحفاظ العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة ، إلغاء اتفاقية عام ١٩١٩م مع إنجلترا ، إخلاء إيران من الجيوش الأجنبية ، إعادة النظر فى الامتيازات التى تم منحها من قبل إلى الأجانب ."^(١)

ونلاحظ هذا التغيير فى موقف السيد ضياء الدين تجاه اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وإنجلترا ، فقد كان من أشد المؤيدين لها من قبل فى عهد حكومة وثوق الدولة ، وبعد أسبوع من توليه منصب رئاسة الوزراء يعرض على هيئة الوزارة موضوع الاتفاقية ويعلن إلغائها . وأبرقت وزارة الخارجية الإيرانية إلى السفارة الإنجليزية فى طهران تطلعها على قرار الإلغاء على النحو التالى :

" جناب السيد السفير الإنجليزى ، يرى جناب السيد رئيس الوزراء إلغاء

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط ...، ص ٩٥ ، ٩٦ & پيتر أورى : تاريخ معاصر ايران ...، ج ١، ص ٤٣٢ .

الاتفاقية المبرمة بين إيران وإنجلترا في ٩ أغسطس عام ١٩١٩م والتي كان تنفيذها مرهوناً بموافقة المجلس الوطني عليها ، وذلك لإزالة أى نوع من سوء التفاهم ، ولتدعيم العلاقات الودية بين صاحب الجلالة ملك إنجلترا ونظيره الإيراني ، حيث حالت الأحداث السياسية على المستويين الدولي والمحلي دون تنفيذها ، حتى أن أشد المؤيدين لها يقرون بأن تنفيذها الآن محفوف بالمخاطر ، فالمجال لم يتهياً بعد لقبولها في إيران . كما انتقدها الرأي العام البريطاني ، وعليه فإن في إلغاء الاتفاقية مما يهيئ المجال أكثر لإقرار علاقات أكثر قوة بين البلدين . وأرجو أن تطلعوا صاحب الجلالة ملك إنجلترا على فحوى الرسالة وأن يصل ردكم في أقرب وقت ممكن .^(١)

وأرسل السفير الإنجليزي في ٢٣ مارس ١٩٢١م تقريراً إلى وزارة خارجيته في هذا الشأن ، ووصله الرد بقبول قرار الإلغاء وتم إعلام وزارة الخارجية الإيرانية به.

ثانياً : سقوط حكومة الانقلاب وبلوغ رضا خان سدة الحكم

رغم البرنامج الجيد الذي طرحه السيد ضياء الدين لحكومته إلا أنه لم يستطع التنسيق بشكل جيد بين أولوياته ، وربما كان العمل الوحيد الذي يحسب له هو إلغاء اتفاقية عام ١٩١٩م مع إنجلترا ، وكان هذا الإجراء هو نفسه الذي أدى به إلى الهاوية ، حيث استاء الإنجليز لتغيير موقفه تجاههم وتقربيه من السوقيت - بعد موافقته على إبرام اتفاقية معهم على ١٩٢١م - وجعلوا يدعمون رضا خان ويأملونه في الوصول إلى منصب رئيس الوزراء.

في الوقت نفسه زاد نفور الأهالي من إجراءات السيد ضياء الدين الخاصة بمصادرة أموال الأشراف ، وتأزمت الأمور المالية في الدولة ، ورفض الإنجليز تقديم القرض إلى إيران ، وفشل السيد ضياء في تنفيذ برنامج حكومته،

(١) على اكبر ولايتي : تاريخ روابط، ص ١٠٦.

وظهر الخلاف واضحاً بينه وبين رضا خان خاصة بعدما قام باستدعاء قادة قوات الجاندارم من قم وقزوین وسمنان في برقية سرية إلى طهران ، وذاع أنه يهين المجال لطرح انقلاب آخر لإسقاط الشاه وتنصيب ولي العهد محله ، وهب رضا خان ليظهر بمظهر المدافع عن الشاه. ^(١) ولما كان الإنجليز يرجحون كفته، فقد ساندوه حتى تمكن من السيطرة على مقر الإدارات والمؤسسات ، بل وعلى مقر رئيس الوزراء نفسه ، وأصدر الشاه أوامره بعزل السيد ضياء من رئاسة الوزراء وتم نفيه خارج البلاد. وتدخلت السفارة الإنجليزية واقترحت على الشاه أن يحل رضا خان محل السيد ضياء في رئاسة الوزراء إلا أنه رفض، وأطلق سراح قوام السلطنة وانتخبه في هذا المنصب . ولم يقع اختياره هذا موقع الاستياء في أنفس الإنجليز ، فقد كان قوام أحد الموالين لهم ودوماً ما كان يعمل لصالح الأهداف الإنجليزية . وقدم قوام حكومته الجديدة في ١٩ يونيو عام ١٩٢١ م. ^(٢)

وأعلن قوام عن برنامج حكومته وقدم وعوده بتحسين أوضاع المزارعين ، وقام بإلغاء الحكومة العسكرية لاسترضاء الأهالي ، وسعى لافتتاح مجلس الشورى الوطني ، ومنح رضا خان منصب وزير الحربية ، كما فتح باب التباحث مع أمريكا لاستقدام الاستشاريين ، ومنح شركة استاندارد أويل الأمريكية امتياز نفط الشمال ، وتمت المباحثات الأولية في هذا الشأن في سرية تامة ، وعندما ذاع نبأ هذا الامتياز هبت كل من روسيا وانجلترا تعترضان مما أدى إلى إضعاف مكانة قوام لديهما وكف الإنجليز عن دعمه. ^(٣)

وكان من الطبيعي ألا يسمح الإنجليز باستمراره في منصبه بعد ما أبداه من ميل تجاه أمريكا فعملوا على الإطاحة به حتى اضطر إلى تقديم استقالته .

(١) سيد جلال مدني : تاريخ سياسي معاصر ايران ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٢) حسين مكي : تاريخ بيست ساله ايران ، تهران ١٣٢٣ ش ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

(٣) گروه تاريخ دفتر برنامه ريزي ... تاريخ معاصر ايران ، ص ٩٩ .

وتوالى الحكومات من بعده^(١) تولى رضا خان خلالها منصب وزير الحربية ، وكان يصّر دوماً على الاستئثار بأكثر من نصف ميزانية الدولة لوزارة الحربية ، وقام بتعيين الضباط المواليين له على رأس المؤسسات الحديثة فى الجيش مما أثار بعض نواب المجلس ضده - وفى مقدمتهم السيد حسن مدرس - وطالبوا بفتحيه عن وزارة الحربية ، ولكى يخرج رضا خان نفسه من هذا المأزق أشاع نبأ استقالته ، بينما قام مؤيدوه بالدفاع عنه أمام المجلس والمطالبة بعودته.^(٢)

أثناء ذلك كانت الضغوط تتم من قبل السفارة الإنجليزية لدى الشاه لانتخاب رضا خان فى منصب رئاسة الوزراء . وأذاع عملاؤها فى المجلس بأنه الوحيد القادر على إعادة النظم واستقرار الأمور فى الدولة ، وسعوا لإحداث العراقيل أمام مشير الدولة حتى اضطر إلى الاستقالة ، ولم يجد الشاه مناصاً من اختيار رضا خان لمنصب رئيس الوزراء ، وقد قدم حكومته إلى الشاه فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣م على النحو التالى :

رضا خان سردارسپه رئيساً للوزارة ووزيراً للحربية ، قوام الدولة وزيراً للداخلية ، حسن مشار الملك وزيراً للخارجية ، محمد على فروغى ذكاء الملك وزيراً للمالية ، نصره الدولة فيروز وزيراً للعدل ، سردار أسعد وزيراً للبريد والتلغراف ، عبد الحسين تيمورتاشى وزيراً للتجارة ومهدى خان مشير فاطمى وزيراً للعلوم والأوقاف .^(٣)

وواضح من التشكيل الوزارى السابق أن معظمه من المواليين لاجلنرا ، وتمكن رضا خان بمعاونتهم من السيطرة على زمام الأمور ، وببلوغه هذا المنصب صار صاحب القرار الأوحد فى البلاد ، وحث الشاه فى بداية عام

(١) أى حكومة مشير الدولة ثم قوام السلطنة ثانية ثم مستوفى الممالك ثم مشير الدولة ثانية.

(٢) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٣) عبد السلام فهمى (دكتور) : تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، المركز النموذجى بالجيزة ، طبع عام ١٩٧٣ ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

١٩٢٤م على مغادرة البلاد والتوجه إلى أوروبا ، وبذلك خلاله الميدان ، إلا أن هذا الهدف المحدود لم يكن أقصى طموحاته ، ولم يكن هو الغاية الرئيسية لحلفائه من الإنجليز ، فكلاهما كان يفكر في تغيير السلطة في إيران وإنهاء الحكم القاجارى ، لكن كان لابد من التمهيد لدى الرأى العام لقبول هذا التغيير ، وعليه تم طرح فكرة إعلان النظام الجمهورى فى إيران - أسوة بما تم إعلانه فى تركيا آنذاك- وكان لابد من تأييد المجلس الوطنى لأهداف رضا خان ليمنح فكرته الصبغة القانونية ، فبادر رضا خان بالإعلان عن بدء انتخابات الدورة الخامسة للمجلس، واستخدم مساعيه لاختيار النواب المتعاونين معه المواليين له، وعلى الرغم من ذلك نجحت بعض العناصر المعارضة فى دخول المجلس - ومنهم مدرس - ومع افتتاح المجلس عام ١٩٢٤م وقفت المعارضة لرضا خان بالمرصاد ، وحالت دون تنفيذ أهدافه الرامية إلى إعلان الجمهورية فى إيران.^(١)

وتصادف آنذاك أن قام رضا خان بعمل مشين أدى إلى نفور المجلس منه ، حيث قدم ذات يوم للمشاركة فى أعمال المجلس ، وبينما اقترب من مقر المجلس فإذا به بحشد من الأهالى يعترضون طريقه ويعبرون عن رفضهم لدعوته إلى الجمهورية . فأمر جند القوزاق بتفريق الأهالى ، فقام الجند بضربهم وسبهم ، ولما علم رئيس المجلس بتلك الواقعة هدد قائلاً :

" لابد من تحديد مهام رضا خان أو إقالته من منصبه. "

وهذا ما أدى إلى تراجع رضا خان عن دعوته وأعلن ذلك علانية أمام المجلس ، ثم توجه إلى قريته - بالقرب من دماوند - تاركاً الساحة لأيدى انجلترا ومؤيديه . وبالفعل سعى عملاء انجلترا ومؤيدوه للضغط على المجلس وحث النواب على التصويت لصالح رئاسته للوزراء ، ونادت الصحف الموالية له بضرورة الإبقاء عليه فى منصبه لتوفير أمن المدن ، كما أرسلت قوات

(١) گروه تاریخ دفتر برنامه ریزی ... ص ١٠٥ : ١٠٧.

القوزاق إحدى فرقها المسلحة أمام المجلس كنوع من استعراض القوة للضغط على النواب ، ونجحت هذه المساعي ، وتم التصويت لصالح حكومته وعهد المجلس إليه بتشكيل الحكومة الجديدة .^(١)

ومن الإجراءات الأخرى التى قام بها الإنجليز آنذاك لتحقيق شعبية رضا خان وتقديمه فى صورة البطل القومى أمام شعبه أنهم ضحوا بأحد عملاتهم فى خوزستان - الشيخ خزعل - حيث حثوه على الثورة ضد الحكومة المركزية ، وعندما تصدى له رضا خان كف الإنجليز عن دعم الشيخ خزعل وطالبوه بالاستسلام .^(٢) وعلى هذا النحو بدا رضا خان فى أعين شعبه على أنه معادياً لانجلترا وعملاتها ، فى حين أن الإنجليز هم الذين قاموا بهذا الإجراء لتثبيت مكانته بين الإيرانيين تمهيداً لحكمه عليهم .

أثناء ذلك رغب أحمد شاه فى العودة إلى إيران ، وحاول الإنجليز إقناعه بالبقاء خارج البلاد بسبب اضطراب الأوضاع ، وكأنهم كانوا يريدون بذلك إبعاده عن الميدان السياسى فى إيران لإفساح المجال لرضا خان للاستحواذ بالحكم ، وبدأ رضا خان وأعوته فى بث الدعايات المضادة للشاه مما زاد من سوء ظن الأهالى به ، وتأكدوا من عدم صلاحيته للحكم . وبعد أن هبأ عملاء انجلترا أذهان الرأى العام لصالح رضا خان تم طرح مادة فى المجلس - فى جلسة أكتوبر عام ١٩٢٥م - تنص على خلع الشاه القاجارى من الحكم وتولى رضا خان إدارة الدولة بشكل مؤقت ، كما نصت نفس المادة على تعديل المجلس لبنود الدستور رقم : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، وأسقط رضا خان الوزارة التى كان يرأسها وعهد إلى محمد على فروغى ذكاء الملك - من أشد الموالين لانجلترا - بتشكيل الوزارة الجديدة . ولم تمض ستة أيام على تشكيل الوزارة الجديدة حتى وافق المجلس على إلغاء الحكم القاجارى وتنصيب رضا خان ملكاً

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر إيران ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى .. ، ص ١٠٨ وما تلاها .

على إيران ، وتم تتويجه رسمياً في ٢٥ إبريل عام ١٩٢٦ م .^(١)

وعلى هذا النحو نجح الإنجليز في تنفيذ مخططهم بعيد المدى وأطاحوا بأحمد شاه آخر ملوك الدولة القاجارية ليحل محله أحد عملائهم المؤيدين لسياستهم ، وسرعان ما انتهى النظام الملكي القاجاري ليحل محله النظام الجمهوري البهلوي لتبدأ فترة جديدة من تاريخ إيران الحديث يتم خلالها الخروج التدريجي من العباءة الإنجليزية وتدخل دول أخرى الساحة السياسية في إيران ، فنرى من بعد فترة تغلغل النفوذ الألماني على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي خلال فترة رضا شاه بهلوي مما يفضي إلى إجبار دول الحلفاء للشاه على التنحي في غضون عام ١٩٤١م - على مشارف الحرب العالمية الثانية - ومع بلوغ ابنه محمد رضا شاه سدة الحكم تبدأ فترة أخرى من بسط النفوذ الأمريكي على إيران على كافة المستويات وبخاصة العسكرية منها.

(١) محمود طلوعی : هفت پادشاه ، ج ٢ ، ص ٩٥٤ .

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن انتهت الدراسة كان من الضروري أن أشير إلى ما أفضت إليه هذه الدراسة من نتائج ، والتي تتلخص فيما يلي :

أولاً : بدا واضحاً اهتمام الدول الأوروبية العظمى بإيران منذ تأسيس الدولة القاجارية وحتى زوال ملكها ، وتمثلت هذه الدول في البداية في كل من فرنسا وروسيا وانجلترا نتيجة للصراع الدائر بينهم على المستوى الدولي ، حيث رغبت كل من فرنسا وروسيا في الدخول إلى إيران إما عن طريق الود وإقرار العلاقات الطيبة - كفرنسا - أو عن طريق الاحتلال العسكري - كروسيا - في محاولة منهما للاقترب من المستعمرات الإنجليزية في الإمبراطورية الهندية. وكان من البديهي أن تقوم إنجلترا بوضع العراقيل لمنع تلك المحاولات بتهديد الحكومة الإيرانية تارة ، أو بإبرام معاهدات التحالف مع أعدائها تارة أخرى كي تأمن جانبهم على مستعمراتهم في الهند.

ثانياً : لمسنا تذبذب سياسة إنجلترا الخارجية تجاه إيران فيما يتعلق بموضوع أفغانستان وفقاً لما تفتضيه مصالحها السياسية ، فتراها في إحدى المراحل تؤيد احتلال إيران لهرات ، بل وتحثها عليه لتحقيق أمن الإمبراطورية الهندية - في عهد فتح علي شاه - ثم تأتي من بعد لتعوق مثل هذا الاحتلال ، وتطالب إيران بالاعتراف باستقلال هرات . ومع استمرار المساعي الإنجليزية تم بالفعل فصل هرات عن إيران واعتراف الأخيرة باستقلالها عام ١٨٥٧م ، ومنذ ذلك الحين تمكنت إنجلترا من بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي على هرات بما لا يدع مجالاً لأي دولة أخرى للتدخل في شئونها .

ثالثاً : ميل السياسة البريطانية في عهد ناصر الدين شاه إلى إتباع السياسة المرنة تجاه إيران للحصول على المزيد من النفوذ الاقتصادي لها والذي تمثل آنذاك في الحصول على العديد من الامتيازات الاقتصادية ، من أهمها امتياز إنشاء خطوط البرق الدولية ، وقد ساهم هذا الامتياز في اتصال إيران بالدول الغربية وازدياد عدد القنصليات البريطانية في إيران، ونظراً للمكائنة التي حظى بها مسئولو البرق البريطانيون في إيران صارت المكاتب البرقية التابعة لهم ملاذاً للأحرار في الثورات المناهضة للنظام السياسي ليمتعوا فيها بالحصانة والحماية . تبغ ذلك حصول اتجنترا على امتيازات أخرى في إيران كامتياز استخراج المعادن الذي مهد المجال من بعد لاكتشاف الثروة النفطية في إيران ، ثم امتياز الملاحة في نهر كارون الذي مهد الطريق لحدوث تطورات مهمة في منطقة خوزستان التي صارت من بعد من أهم مراكز الصناعات النفطية، ثم امتياز الدخانيات الذي كان الشرارة الأولى لثورة إيران الشاملة للدفاع عن استقلالها السياسي والاقتصادي ، كما أدى إلى زيادة نفوذ رجال الدين وتدخلهم في السياسة ، وفي الجهة الأخرى ، أدى إلى انخفاض مكانة الإنجليز في المجتمع الإيراني وتنامي النفوذ الروسي على نحو أوسع . وأخيراً امتياز النفط الذي يعد من أهم الامتيازات التي منحت إلى أحد الرعايا البريطانيين عام ١٩٠١م ، وباكتشاف الثروة النفطية في إيران تم اجتذاب دول أخرى إليها حيث بدأ ظهور أمريكا في غضون عام ١٩٢١م كمنافسة لاتجنترا في مجال النفط الإيراني ثم تلاها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥م.

رابعاً : قامت اتجنترا بدور مهم في أحداث الثورة الدستورية في إيران ، حيث مالت إلى جانب الطبقة المناهضة للنظام السياسي رغبة منها في انحد من النفوذ الروسي المتنامي في البلاط القاجاري آنذاك . وفتحت أبواب سفارتها في طهران على مصراعيها لاستقبال المعارضة ، ونجحت في أن تبدل مطالب المعارضة من المطالبة بإنشاء المحكمة - التي تدار

بوساطة رجال الدين - إلى المطالبة بإنشاء مجلس نيابي يُعهد فيه بالمسئولية إلى فئات الشعب المختلفة ، وبذلك نجحوا في تحويل مسار ثورة الشعب التي بدأت بمعطيات إسلامية لتصبح ثورة قومية ليبرالية ، وأخرجوا زعامتها من يد العلماء من رجال الدين لتقع في قبضة طبقة المثقفين الليبراليين الموالين لها ، ومن ثم وجهت بالثورة نحو أهدافها السياسية.

خامساً: سرعان ما ولت انجلترا وجيها عن الأحرار المطالبين بالحياة النيابية ، حيث رأت من الصالح آنذاك التوجه إلى روسيا والتحالف معها ، ومع إبرام معاهدة عام ١٩٠٧م بينها وبين روسيا زاد تطاول انجلترا على الأراضي الإيرانية ، واتفق الإنجليز مع حلفائهم الروس في الإطاحة بالمجلس النيابي وتعقب الأحرار والقضاء عليهم ، ومع اضطراب الأوضاع في الدولة سعت الدولتان لتحقيق النفوذ الأوسع لهما داخل إيران من منطلق الاتفاقية المبرمة بينهما ، ونتيجة لسياسة الوفاق بينهما وقعت إيران فريسة لهاتين الدولتين الاستعماريتين وازدادت هيمنتها أكثر من ذي قبل عليها ، فتشكلت اللجنة المختطة للإشراف على الإصلاح الإداري في الدولة ، كما تم تشكيل قوات شرطة الجنوب التي تولى إدارتها الضباط الإنجليز. وفي المقابل زاد تعداد قوات القوزاق الروسية في المناطق الشمالية ، وزاد تدخل الدولتين المسافرين في الشؤون الداخلية لإيران ، وبدا ذلك جلياً في قضية المستشار المالي الأمريكي شوستر الذي خرج من خدمة الحكومة الإيرانية رغم أنها نتيجة لسياسة الوفاق الجديدة بين انجلترا وروسيا.

سادساً: رغم إعلان إيران حيادها رسمياً في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م إلا أن القوى المتحاربة لم ترع هذا الاحترام ، وصارت الأراضي الإيرانية ميداناً فسيحاً لعملياتها الحربية ، ووقعت إيران بأكملها تحت السيطرة البريطانية الروسية بموجب الاتفاقية المبرمة

بينهما عام ١٩١٥م ، مما أدى إلى ميل إيران حكومة وشعبا تجاه ألمانيا ، ومحاولة نقل العاصمة من طهران إلى إصفهان وتشكيل الحكومة المؤقتة لمجابهة الحكومة الموالية لإنجلترا في طهران ، وهذا ما حث الإنجليز على محاولة القضاء عليها وتوليده أحد عملائها - وثوق الدولة - ونجحوا في تلك الفترة في عقد اتفاقية عام ١٩١٩م ، إلا أنهم لم يوفقوا في الحصول على موافقة مجلس الشورى الوطنى الإيرانى عليها.

سابعاً : كانت اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وإنجلترا هى بداية النهاية للدولة القاجارية حيث سعت إنجلترا - بعد فشلها فى تنفيذها بشكل عملى - للإطاحة بالنظام السياسى فى إيران ، وكان عليها القيام ببعض التمهيدات الأولية ، وتركز المخطط البريطانى فى البداية فى إيجاد انقلاب وزارى على يد السيد ضياء الدين طباطبائى ورضا خان ميرنجى، وبعد نجاح الانقلاب وتولى السيد ضياء رئاسة الوزراء ، ومع تغيير سياسة السيد ضياء تجاه إنجلترا نجدها تسعى لمؤازرة رضا خان للإطاحة بحكومة الانقلاب وتوليده منصب رئاسة الوزراء ، ونجحت فى مساعها ، وتمكن رضا خان من الإمساك بزمام الأمور ليصير صاحب القرار الأوحد فى البلاد ، وليهيئ الأسباب من بعد - بمعاودة المسئولين الإنجليز - للإطاحة بأحمد شاه آخر ملوك الدولة القاجارية وتولى عرش إيران فى عام ١٩٢٦م لينهى بذلك النظام الملكى القاجارى ليحل محله النظام الجمهورى البهلوى.

ثَبَّتْ بِأَسْمَاءِ امْرِئِ الْجَع

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- أحمد محمود الساداتى : رضا شاه پهلوى ونهضة إيران الحديثة ، القاهرة ١٩٣٩م.
- ٢- كمال مظهر أحمد : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد ١٩٨٥.
- ٣- عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، الجزء الأول ، مصر ١٩٣٩م.
- ٤- عبد السلام فهمى «دكتور» : تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، المركز النموذجى ، الجيزة ١٩٧٣م.

ثانياً : المصادر والمراجع الفارسية :

- ١- ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٤ ش .
- ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٦ ش .
- ٢- ابراهيم صفائى : گزارش هاى سياسى علاء الملك ، انتشارات بنياد وفرهنگ ايران ، تهران ١٣٤٧ ش .
- ٣- احمد كسروى تبريزى : تاريخ هيجه ساله آذربايجان ، تهران ١٣٣٣ ش .
- ٤- احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه ايران ، سه جلد ، چاپ دهم ، تهران ١٣٥٣ ش .

- ۵- بهرام مستقیمی : دگرگونی نظام بین المللی ، تسلط جهانی اورپا
وارزشهای اروپای ۱۸۱۵ : ۱۹۱۴ م ، تهران ۱۳۷۳ ش.
- ۶- پرویز افشاری : صدر اعظمهای سلسله قاجاریه ، انتشارات وزارت
امور خارجه ، چاپ اول ، تهران ۱۳۷۲ ش.
- ۷- پیتر آوری : تاریخ معاصر ایران از تاسیس تا انقراض سلسله
قاجاریه ، ترجمه محمد رفیعی مهر آبادی ، جلد اول ، چاپ اول ،
تهران ۱۳۶۳ ش.
- ۸- حسین فردوست : ظهور وسقوط سلطنت پهلوی ، جستارهای از
تاریخ معاصر ایران ، جلد دوم ، انتشارات اطلاعات ، تهران
۱۳۷۴ ش.
- ۹- حسین مکی : تاریخ بیست ساله ایران ، جلد اول ، تهران ۱۳۲۳ ش.
- ۱۰- خاتک عشقی : سیاست نظامی روسیه در ایران از ۱۷۹۰ تا
۱۸۱۵ م ، تهران ۱۳۵۳ ش.
- ۱۱- خان ملك ساسانی : سیاستگران دوره قاجار ، شرکت سهامی
چا نچانه فردوس ، ج ۱ ، تهران ۱۳۳۸ ش.
- خان ملك ساسانی : سیاستگران دوره قاجار ، جلد دوم ، تهران
۱۳۴۶ ش.
- ۱۲- رابرت گرات و اتسن : تاریخ ایران از ابتدای قرن نوزدهم تا سال
۱۸۵۸ م ، ترجمه ع . وحید مازندرانی ، انتشارات امیر کبیر ، چاپ
چهارم ، تهران ۲۵۳۶ شاهنشاهی .
- ۱۳- سعید نفیسی : تاریخ اجتماعی و سیاسی ایران در دوره معاصر ،
جلد اول ، انتشارات شرق ، تهران ۱۳۳۵ ش.
- سعید نفیسی : تاریخ اجتماعی و سیاسی ایران در دوره معاصر ، جلد
دوم ، انتشارات بنیاد ، تهران ۱۳۴۴ ش.

- ۱۴- سید جلال الدین مدنی : تاریخ سیاسی معاصر ایران ، جلد اول ، انتشارات اسلامی ، تهران ۱۳۶۱ش.
- ۱۵- عبد الله رازی همدانی : تاریخ ایران از ازمئه باستانی تا سال ۱۳۱۶ش ، تهران ۱۳۱۷ش.
- ۱۶- عبد الهادی حائری : تشیع و مشروطیت در ایران ، تهران ۱۳۶۴ش.
- ۱۷- عبد الهادی حائری : ایران و جهان اسلام ، مشهد ۱۳۶۸ش.
- ۱۸- علی اصغر شمیم : ایران در دوره سلطنت قاجار ، انتشارات مدبر ، چاپ دهم ، تهران ۱۳۷۴ش.
- ۱۹- علی اکبر بینا : تاریخ سیاسی و دیپلماتی ایران از گلنا باد تا ترکمن چای ، جلد اول ، انتشارات دانشگاه تهران ، چاپ دوم ، تهران ۱۳۳۷ش.
- علی اکبر بینا : تاریخ سیاسی و دیپلماتی ایران از معاهده ترکمانچای تا عهد نامه صلح پاریس ، جلد دوم ، انتشارات دانشگاه تهران ، تهران ۱۳۴۸ش.
- ۲۰- علی اکبر ولایتی : تاریخ روابط خارجی ایران در دوره اول مشروطه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ دوم ، تهران ۱۳۷۴ش.
- ۲۱- فریدون آدمیت : ایدئولوژی نهضت مشروطیت ایران ، جلد نخستین ، انتشارات پیام ، چاپ اول ، تهران ۲۵۳۵ شاهنشاهی .
- ۲۲- فریدون آدمیت : امیر کبیر و ایران ، انتشارات شرکت سهامی ، چاپ چهارم ، تهران ۱۳۵۴ش.
- ۲۳- گروه تاریخ دفتر برنامه یزی و تالیف کتب درسی : تاریخ معاصر ایران ، وزارت آموزش و پرورش ، شرکت افست ، تهران ۱۳۷۳ش.

- ۲۴- محمد اسماعیل رضوانی : تاریخ معاصر ایران ، مجموعه مقالات مؤسسه پژوهش و مطالعات فرهنگی ، چاپ نخست ، تهران ۱۳۶۸ش.
- ۲۵- محمود طلوعی : هفت پادشاه ، ناگفته ها از زندگی و روزگار سلاطین قاجار ، دو جلد ، نشر علم ، چاپ سوم ، تهران ۱۳۸۱ش.
- ۲۶- محمود - محمود : تاریخ روابط سیاسی ایران و انگلیس در قرن نوزدهم ، جلد دوم ، سوم ، هفتم و هشتم ، انتشارات اقبال ، تهران ۱۳۶۷ش.
- ۲۷- ملك الشعراء بهار : تاریخ مختصر احزاب سیاسی و انقراض قاجاریه ، تهران ۱۳۲۳ش.
- ۲۸- منصوره اتحادیه (نظام مافی) : گوشه های از روابط خارجی ایران ، انتشارات آگاه ، چاپ اول ، تهران ۲۵۳۵ شاهنشاهی.
- ۲۹- مهدی ملکزاده : تاریخ انقلاب مشروطیت ایران ، جلد سوم و چهارم ، انتشارات علمی ، تهران ۱۳۶۳ش.
- ۳۰- مורجان شوستر : اختناق ایران ، طبع بمبی ، عام ۱۳۴۰ش.
- ۳۱- ناظم الإسلام کرمائی : تاریخ بیداری ایرانیان ، ج ۱ ، چاپخانه سپهر ، چاپ سوم ، تهران ۱۳۶۳ش.
- ۳۲- یحیی آرین پور : از صبا تا نیما ، جلد دوم ، تهران ۱۳۵۷ش.

الفهرست

رقم الصفحة

الموضوع

٣ تقديم

٩ تمهيد

المبحث الأول

تنافس القوى الأوروبية العظمى في إيران

١٥ أولاً : التدخل الفرنسي في إيران

٢١ ثانياً : النشاط الروسي في إيران

٣٥ ثالثاً : الأطماع الإنجليزية في إيران

المبحث الثاني

قضية هراة وأفغانستان

٥٤ أولاً : العلاقات الإيرانية - الإنجليزية - الروسية

٦٠ ثانياً : هجوم القوات الإيرانية على هراة

٦٧ ثالثاً : إقرار الصلح بين الجانبين الإيراني - البريطاني

٨١ رابعاً : هجوم القوات الإيرانية على هراة للمرة الثانية

المبحث الثالث

الامتيازات البريطانية في إيران

٩٣ ١- امتياز إنشاء خطوط البرق الدولية

٩٧ ٢- امتياز استخراج المعادن

٩٩ ٣- امتياز حق الملاحة في نهر كارون

١٠٠ ٤- امتياز الدخانيات

١٠٩ ٥- امتياز النفط

المبحث الرابع انجلترا وثورة إيران الدستورية

- أولاً : مساعي إنجلترا للحد من تنامي النفوذ الروسى فى إيران ١٢٤
ثانياً : دور السفارة الإنجليزية فى تحويل مسار الثورة ١٢٧
ثالثاً : التعاون الإنجليزى الروسى للقضاء على الحياة النيابية ١٤٣

المبحث الخامس معاهدة عام ١٩٠٧ م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية

- مقدمات المعاهدة ١٥٩
- بنود الإتفاقية وآثارها ١٦٢

المبحث السادس النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

- أولاً : التمهيدات التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٧٧
ثانياً : الحرب العالمية الأولى ونتائجها فى إيران ١٨١
ثالثاً : تشكيل الحكومة الوطنية وتنامي النفوذ البريطانى
الروسى فى إيران ١٨٥
رابعاً : اتفاقية عام ١٩١٩ م بين إيران وانجلترا ١٩٠

المبحث السابع الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران

- الانقلاب الوزارى مقدمة للوصول إلى هدف بريطانيا الأسمى ٢٠٣
- سقوط حكومة الانقلاب وبوغ رضا خان سدة الحكم ٢١١
خاتمة ٢١٩
ثبت بأسماء المراجع ٢٢٥